ملامح حركة اجتماعية

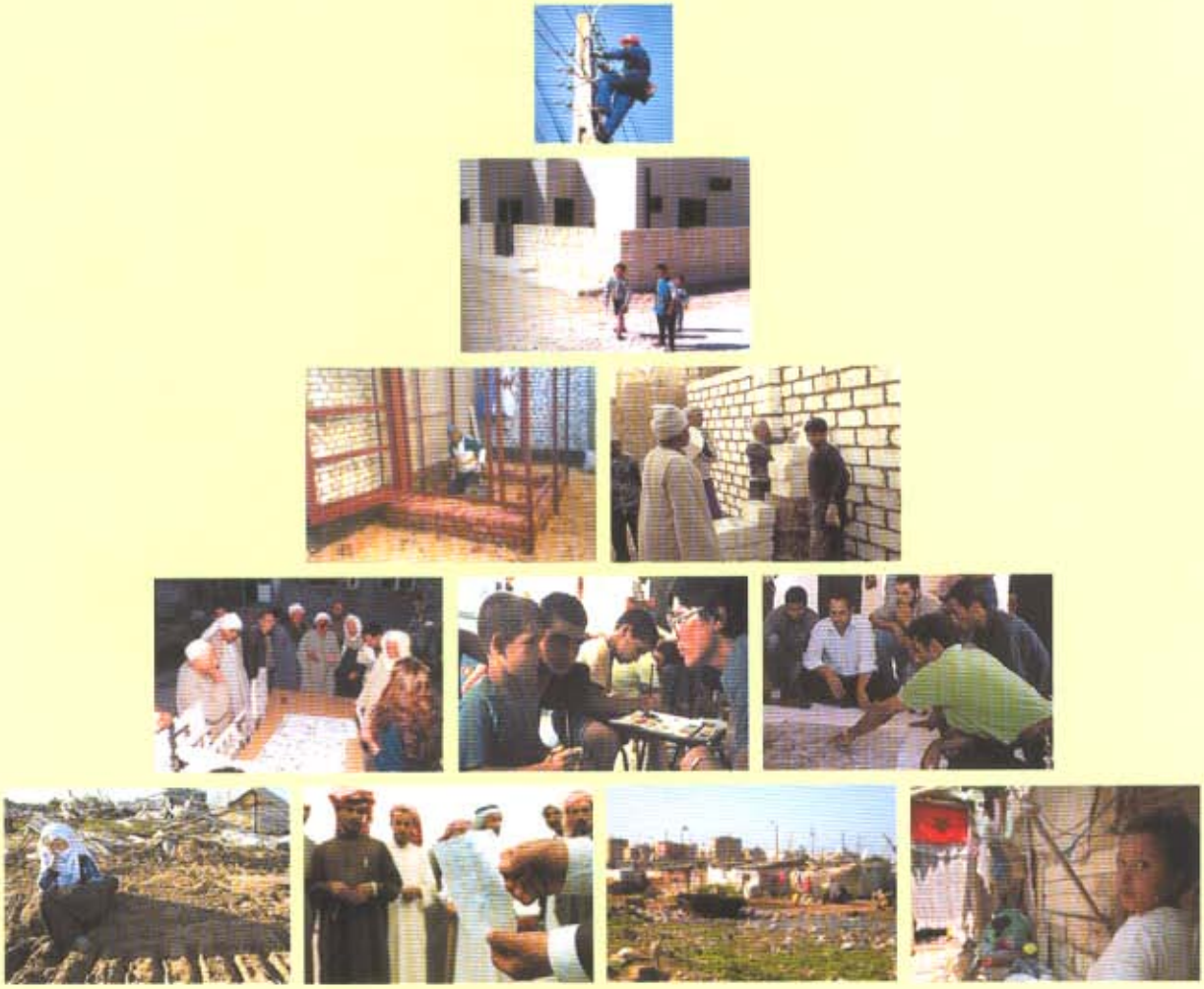

الإنتاج الاجتماعي للموئل في الشرق الأوسط وشمال افريقيا

شبكة حقوق الأرض و السكن

التحالف الدولي للموئل

حيثيــات حركــة اجتماعيـــة

الانتاج الاجتماعي للموئل

في الشرق الأوسط وشمال افريقيا

التحالف الدولي للموئل

شبكة حقوق الأرض والسكن

شبكة حقوق الإرض والسكن **التحالف الدولي للموئل**

مكتب التنسيق لبرنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا
11 شارع طيبة، المهندسين، القاهرة، مصر
تليفون/ فاكس: 0755–760 (0) 20+
البريد الالكتروني: hlrn@hlrn.org / hic-mena@hic-mena.org
الموقع على الإنترنت: www.hlrn.org / www.hic-mena.org

البرنامج الإقليمي لجنوب آسيا
B–28, Nizamuddin East • Delhi 110013 INDIA
تليفون/ فاكس: 8492–2435 11(0)91+
البريد الالكتروني: hic-sarp@hic-sarp.org
الموقع على الإنترنت:www.hic-sarp.org

برنامج أمريكا اللاتينية/ منطقة الكاريبي
Coalitión Internacional Habitat—México
Tacuba No. 53, 1er piso • Colonia Centro • 06000 México, D.F. MÉXICO
تليفون: 86 15 12 55(0)52+ **فاكس**: 42 38 12 55(0)52+
البريد الكتروني: chm@laneta.apc.org
الموقع على الانترنت: www.laneta.apc.org/hic-al

برنامج افريقيا جنوب الصحارى
c/o Mazingira Institute
P.O. Box 14550 • Nairobi KENYA
تليفون: 219–443/229–443/226– 443 2(0)254 + **فاكس**: 643–444 2(0)254+
بريد الكتروني: mazinst@mitsuminet.com
الموقع على الانترنت: www.mazinst.org

مكتب اتصال الأمم المتحدة
UN Liaison Office
8, rue Gustave Moynier • 1202 Geneva SWITZERLAND
تليفون/ فاكس: 8167–738 22(0)41+
بريد الكتروني: hic-hrc@iprolink.ch

حيثيات حركة اجتماعية:
الانتاج الاجتماعي للموئل في الشرق الأوسط وشمال افريقيا.
المحررون: فهيمة الشاهد، منى حسن سليمان
محرر: ربيع وهبه
المنسق: جوزيف شكلا

حقوق الطبع محفوظة لشبكة حقوق الأرض والسكن
طبع في مصر، حورس للطباعة.
تليفون:1994–393 2(0)20+ **/** 4574–392 2(0)20+
رقم الإيداع:

انتج بدعم من: *Internationale Weiterbildung und Entwicklung* — InWent
[مؤسسة تعزيز القدرات الدولية] (كولونيا، المانيا)

المحتويات

تصدير الطبعة العربية
مقدمة

مصر
مبادرة سوق التبليطة بالدرب الأحمر
التحسين الحضرى المتكامل لمنطقة الناصرية
مبادرة أهالى منطقة صفط اللبن لحل مشكلة مياه الشرب
مبادرة قرية الفسطاط لتطوير أفران الخزف والفخار بمنطقة القاهرة القبطية
مشروع قروض تحسين السكن بقرية سوادة

العراق
مبادرة تحسين وإعادة تسكين المهجرين قسرا من منطقة مخمور

الأردن
مبادرة تأسيس وتنمية محمية وادى ضانا الطبيعية

لبنان
مشروع التنمية الاجتماعية لمخيمات الاجئين في بلبنان

المغرب
مبادرة تحسين وإعادة تأهيل منطقة باشكو العشوائية بالمملكة المغربية

فلسطين/اسرائيل
القرى "غير المعترف" بها في النقب

سوريا
مشروع إعادة تأهيل مخيم النيرب

خاتمة

تصدير الطبعة العربية

هذا الإنتاج الآن بين يديك، يتسم بعدة ميزات محسوسة، تنتقل إليك بمجرد قراءتك لعناصر الغلاف؛ أهم هذه الميزات تجسيده *لخبرات بشرية* صُنعت على أرض الواقع بروح نضالية ودافعية أصيلة ورغبة في البقاء والعيش حياة كريمة يكتنفها الكرامة ويعزز من فاعليتها إدراك فطري وأحياناً منظم لأهمية الوعي بالحقوق وكيفية الحصول عليها بل واقتناصها في أغلب الأحيان. إنها خبرات إنسانية تجسد نوع من التحدي لواقع وَعِر، جاءت وسط ظروف دائماً ما تكون استثنائية في منطقة جغرافية يبدو أنها موعودة بالأحداث الجسام من ناحية، لكنها ومن الناحية الأخرى غالباً ما تكون بعيدة عن أعين الاهتمام والتناول الجاد المنصف، بل حتى عن مجرد التصورات الإيجابية حول الفاعلية والإنتاج المبدع، خاصة إذا وجد.

ما بين أيدينا اليوم ترجمة فعلية لما يطمح إليه كل ناشط حقوقي في أن يرى جملة من الحقوق يتم تحقيقها على أرض الواقع بأيدي وسواعد الناس وليس في أروقة وردهات المنتديات التي تمتلئ بالرطانة والمناقشات الإشكالية، والذي يزيد من أهمية هذا الإصدار أنه ترجمة لوقائع تتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هذا المجال من حقوق الإنسان، الذي اعترى ومازال يعتري العمل فيه مشكلات وحسابات دقيقة أكثرها موجود على الصعيد العملي، خاصة فيما يتعلق

بكيفية العمل بأدوات الرصد والدفاع عن تلك الحقوق وحمايتها من الانتهاكات التي تمس صميم الحياة ومفرداتها اليومية، فإذا كنا نتحدث عن انتهاكات لحقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية، فنحن نتحدث عن مفردات، هي: الغذاء، الكساء، السكن، بيئة سليمة، حرية التنقل، هي مفردات العيش، ودونها الحياة. جملة واختصاراً، إن ما بين أيدينا اليوم هو *الإنتاج الاجتماعي للموئل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا*.

أما عن العنوان الرئيسي، *"ملامح حركة اجتماعية"* فهو ما يحتاج لوقفة دقيقة، حيث إنه يقدم سردًا تفصيلياً لما نوهنا عنه عاليه حول إنتاج الناس لواقع يخولهم الحصول على حقوقهم أو يسترجع تلك الحقوق في واقع متحدي: بكلمتهم، برأسمالهم الاجتماعي، بترابطهم ووقفتهم في وجه التعديات والانتهاكات. وإذا كنا نُفصّل في سرد أفعال من هذا النوع، بهذا الأثر، وبهذه القيمة مدركين أنه ليس وراءها بالضرورة نظرية مؤطرة، أو عقيدة مهيّجة، أو أيديولوجية محركة، فنحن نتحدث عن "حركة اجتماعية" أصيلة. فالحركات الاجتماعية رغم وجودها، وبتأثير تاريخي، في منطقة الشرق الأوسط إلا أن المفهوم نفسه وتناوله بالدراسة والتحليل بالاعتماد على مظاهر تحققه في أرض الواقع لم يحظ بأدبيات كثيرة في لغة الضاد.

وبما أن مقدمة الطبعة الإنجليزية للمنسق الإقليمي لشبكة حقوق الأرض والسكن قد تضمنت شرح دقيق ومكثف للحركة الاجتماعية وجميع عناصر هذا الإصدار والمصطلحات الواردة فيه، فقد آثرنا أن يأتي تصدير الطبعة العربية متضمناً الموضوعات التالية والتي نلتمس تناولها سريعاً:

ملامح الإنتاج الاجتماعي: المتشابهات

التركيز من وراء هذه النقطة هو على أن الإنتاج الاجتماعي جديداً لغوياً أو مفاهيمياً وليس كتجربة إنسانية تحدث على أرض الواقع في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبمعدل تكرار دال؛ أي أن اللمحة هنا في أن شبكة حقوق الأرض والسكن التابعة للتحالف الدولي للموئل والمنتجة لهذا الإصدار، تسنى لها جملة مقومات عملية، منها:

- إدراك وقوع التجربة بفعل أنشطة التشبيك والتضامن مع المنظمات المحلية الجادة والتي تسعى لأن يكون لها قاعدة شعبية وامتداد واقعي لأنشطتها،
- توفر الخبرة العلمية والعملية والمهارة في تناول ملامح حركة اجتماعية

في واقعنا وبلورتها في سياق "*مشروع الإنتاج الاجتماعي للموئل*" قبل أن يتم ذلك في مناطق تستبق فيها فاعلية الحركات الاجتماعية وترتفع حرارتها عشرات المرات عن منطقتنا، وهو ما يرجع إلى جهود مشكورة يتسع مقام تقديرها ويتعدد في مساحات أخرى ولكن لا يمنع الإشارة إلى أن هذا الضوء المسلط وهذه البلورة- كإنجاز وسبق- إنما يرجع إلى المنسق الإقليمي للشبكة وهو ما يتضح أكثر في مقدمته للطبعة الأصلية،

- الوصول إلى تصنيف معياري إلى حد كبير يمكن أن نقيس عليه ما إذا كانت الظاهرة محل النقاش هي بالفعل إنتاج اجتماعي أم لا.[1]

هذه المقومات خولت القيام بإصدار هذا المنتج الذي تتعدد وظائفه وتتنوع وفقاً لسياق التناول، فهو على الصعيد العملي:

- يشجع الفئات الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على المبادرة لإيجاد حلول لمشاكلهم واستثمار العلاقات مع المنظمات المختلفة من مجتمع مدني وغيره، وكذا فهم الدور والمسئولية المنوطة بها المؤسسات الحكومية ومن ثم طلب مساعدتها وتحمل مسئوليتها أو على الأقل الكف عن إعاقة أية مبادرة شعبية تستهدف تحسين الوضع الاجتماعي والمعيشي عامة والحالة الخاصة بالسكن على نحو خاص،
- يقدم للنشطاء المعنيين مجموعة من الأدوات المعيارية التي يمكن على أساسها قياس *درجة الإنتاج الاجتماعي* لظاهرة من الظواهر ومن ثم توفير مقومات النجاح لها أو الإسهام في ذلك،
- والأهم أن هذا الإنتاج يقدم عائداً أدبياً مشجعاً لتجارب إنسانية نسجت بسواعدها واقع آخر وسط صعوبات أحياناً ما يستحيل معها مجرد المقاومة.

أما على الصعيد النظري، فإن هذا الإنتاج بحيثيات ما يرصده:

- يقدم نقلة جديدة في تفعيل العمل على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمخارج المتعلقة بكيفية مقاومة انتهاك هذه الحقوق و إبراز مسئولية الدولة والمؤسسات الحكومية في ضوء الالتزامات التعاقدية لما صادقت عليه من مواثيق حقوق الإنسان، ومن ناحية أخرى خلق منحى جديد لكيفية استغلال إدراك دور المؤسسات هذه في عملية التنمية وتقريب الفجوة المتسعة بين التنمية *المزعومة المروجة لسياسات الدولة* وبين *التنمية البديلة* كما تقوم بها منظمات المجتمع المدني مع المواطنين

[1] انظر (ملحق 1) الانتاج الاجتماعي للموئل، نتائج ورشة العمل الإقليمية- الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

بهم ومن أجلهم، وهذا في سبيل إرجاع حقوقهم المنتهكة،

- يثير الجدل حول دور الإنتاج الاجتماعي وما قد يتولد عنه من نتائج سلبية في تواكل الدولة وتقاعسها عن القيام بدورها تاركة الأمر إلى الأهالي والمواطنين أحياناً وحدهم، وأحياناً بمساعدة شركات خاصة، كما سنرى في حالة الباشكو بالمغرب، وأحياناً أكثر بسواعد المواطنين ودعم المؤسسات الدولية المانحة،
- يقدم منتج ملموس يمثل عائداً مشجعاً لمساعي النشطاء والقوى الاجتماعية لتحريك الواقع الراكد والعمل على تغييره نحو الأفضل بإعمال الأدوات الحقوقية وغيرها من أدوات النضال الاجتماعي. وهو ما يوفر باعث قوي لدى النشطاء في استكمال البحث وبلورة المخارج الواقعية لناتج أبحاثهم فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. خاصة أن مجال العمل في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يحتاج لمزيد من الجهود البحثية والإحاطة المعلوماتية لمظاهر انتهاكها في العالم أجمع، وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على وجه الخصوص.

كما أنه، وعلى الصعيد اللغوي، يعد الإنتاج الاجتماعي مصطلحاً مثيراً للجدل من حيث كون العمليات المتضمنة فيه وكون الفئات العاملة على إيجاده يستوي معهما استخدام مصطلح إنتاج اجتماعي أو إنتاج "مجتمعي"، والحقيقة أن من يميلون إلى استخدام كلمة "مجتمعي" يحقون في ضرورة هذا الإحلال ومنطقيته، حيث: هناك إنتاج مجتمعي من مجتمع مقابل اجتماعي بمعنى sociable كأن نقول "إنسان اجتماعي" وهي مقبولة على النحو اللغوي البحت مجرداً من سياق التناول، كما أن مجتمعي يشير إلى مخرجات مجتمع بالاستناد إلى الناس الفاعلين داخل المجتمع أو مجتمع ما.

ولكن "اجتماعي" هو ما نميل إلى استخدامه هنا أكثر، وذلك استناداً إلى الأصل الإنجليزي "social" وليس مجتمعي "societal". كما أن تواجد المصطلح في التراث الأدبي وخاصة بالكتابات الماركسية يزيد من تحبيذ استخدام الإنتاج الاجتماعي كمصطلح يضرب بجذوره في العلوم الاجتماعية ويصف جملة من العمليات والمقومات والعناصر الفاعلة على المستوى الاجتماعي ليس فقط على صعيد إخراج منتج ما مثل الموئل أو السكن في صورة حقوقية، بل أيضاً كمصطلح عكس دلالات منها إنتاج الخيرات المادية وإنتاج الثقافة والقيم والعلاقات الاجتماعية وأشكال التنظيم الاجتماعي والسياسي على السواء.[2]

[2] انظر *"الأيديولوجية الألمانية"* كارل ماركس، فريدريك إنجلز،

الشيء الأخير الذي نريد إلقاء الضوء والتشديد على ضرورة تفنيده هو "الموئل"، من الناحية اللغويةً، وكذلك كمفهوم حقوقي ورد في عدة اتفاقيات دولية وعقدت بصدده مؤتمرات دولية مشرعة لقوانين والتزامات للدول والحكومات تجاه مواطنيها وشعوبها، وهذا التناول المفهومي ربما يساعد في التطرق بعد ذلك إلى حيثيات تحقيقه وتفعيله كحق. فعلى المستوى اللغوي وخاصة في اللغة العربية كثيراً ما كان التعامل مع هذه الكلمة مصحوباً بتعبيرات استفهامية وتعجبية دارجة اختلفت باختلاف اللهجات العربية: *"إيه!!؟"*، "إيش!!" ، *شو ها الموؤل*" *"إيه الماوءل ده؟ هو المُوْءِل ده يعني إيه؟ "يعني فانتو بتموّلوا؟"* فالكلمة بوضوح تأبى أن تمر دون أن تثير استفسارات أو تعليقات، تعليقات ميسرة في أغلب الأحيان لزيادة الود بين المتحدثين عن الموئل ومشاكله التي تقترن كثيراً بانتهاكات وفقدان للكرامة والهوان.

لذلك كان التفكير في أن نورد هنا التعريف والخلفية اللغوية المتاحة من خلال المصادر المعجمية لكي نيسر على القارئ المتخصص إدراك الحالة التي تطرحها الكلمة كمصطلح حقوقي وكمفهوم لغوي؛ كمصطلح حقوقي لا نريد له أن يكون كأي كلمة عابرة حيث كان من الأسهل أن نقول السكن، ولكن المصطلح ترتبط به على الصعيد الحقوقي جملة مصادر وعناصر مكونة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تبلورت عبر جهود بحثية قانونية وحقوقية من خلال أعضاء التحالف الدولي للموئل إلى أن أصبح ممكناً حصر اثنى عشر عنصراً حقوقياً مرتبطين بالحق في السكن بل ويخول الحق في السكن المواطن التمتع بهم، وهم: الضمان القانوني للحيازة والتحرر من نزع الملكية، الحصول على السلع والخدمات العامة، الحصول على السلع والخدمات البيئية (خاصةً الأرض والمياه)، القدرة على تحمل الأعباء المالية للسكن، الصلاحية للسكن، إمكانية الحصول على السكن، الموقع الملائم للسكن، الملائمة الثقافية، المشاركة والتعبير عن الذات، الحصول على المعلومات والتعليم والمقدرة وتعزيز القدرات، الحق في حرية التنقل وإعادة التوطين وعدم الإرجاع الجبري (في حالة اللاجئين) والعودة والتعويض وأخيراً الحق في الأمن الشخصي والخصوصية.

ومن ثم فإن "الموئل" صار مصطلح يعكس كيان حقوقي (جملة وتفصيلاً). إذا ما انتهك، أفاد هذا الانتهاك وقوع انتهاكات عديدة لحقوق مختلفة، وإذا ما اقتنصته الشعوب كحق أساسي من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ظهر هذا ترجمة لإعمال تلك الحقوق المذكورة وربما غيرها أيضاً فيما يتعلق وعلى نحو

خاص بالشعوب الأصلية في مناطق مختلفة على مستوى العالم. وقبل أن نذهب إلى التعريف المعجمي نود أولاً وبهذه المناسبة أن نشكر من قام بتقديم المفهوم باللغة العربية مقابلاً لكلمة habitat باللاتينية، حيث كان من المتاح والممكن اختيار المأوى أو الملجأ ولكنها الطرافة كما أردنا أن نوضح جعلت الموئل موجوداً الآن بما يثيره من كل إشكاليات وموضوعات ومفاهيم مصاحبة وتعليقات مبهجة وودية. ومن الجدير بالذكر أيضاً، إن استعمال كلمة "الموئل" عوضاً عن أي كلمة شبيهة لها دلالتها فيما بين العاملين المحترفين في مجال الحقوق والدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحق في السكن بشكل خاص فهي لا تثير أي نوع من الغرابة أو حتى الطرافة، حيث يدركون أن الموئل إنما يشير إلى مفهوم أعم بل وأهم من مجرد السكن أو الملجأ، فهو أيضاً يغطي البعد الطبيعي في وئول الإنسان إلى ما يوفر له الطمأنينة والأمان والراحة والتمتع بالخصوصية، وغيرها مما سبق ذكره.

ومن ثم فإننا نريد لـ"الموئل" كنشطاء وأيضاً كمحبين للتميز والتجديد والطرافة في اللغة العربية الثرية بكلمات لا تستخدم، نريد له أن يرتبط حقوقياً ولغوياً بهذه الحقوق والعناصر المرتبطة والمكملة للحق في السكن، حتى تصبح المطالبة بهذا الحق في قوة المطالبة بجملة الحقوق المخولة والعناصر المقترنة، كما ويصبح الدفاع عن الحق في الموئل دفاعاً ضد أي انتهاك لحق من تلك الحقوق أو عنصر من عناصر المكملة والمتممة إذا جاز التعبير.

إذن فيما يلي، ولمن يهتم بالتقصي اللغوي والتأصيل المعجمي، تعريفاً معجمياً لكلمة "الموئل" علّه يساهم في تقريب مسافة الاغتراب (اللغوي) بين القارئ و"الموئل".

من لسان العرب لابن منظور:[3]

وأل: وأَلَ إليه وألاً ووُؤُولاً وَوَئيلاً ووَاءَلَ مُواءَلَةً ووِئالاً: لجأ. والوأْلُ والموئل: الملجأ، وكذلك المَوْأَلَةُ مثال المَهْلَكة؛ وقد وألَ إليه يَئِلُ وَأْلاً ووُؤُولاً على فُعول أي لجأَ، ووَاءل منه على فاعَل أَي طلب النجاة، ووَاءَلَ إلى المكان مُوَاءَلَةً ووِئالاً: بادر. وفي حديث عليّ، عليه السلام: أن دِرعَه كانت صدراً بلا ظهر، فقيل له: لو احترزت من ظهرك، فقال: إذا أمكنت من ظهري فلا وألتُ أي لا نجوت. وقد وأل يئل، فهو وائِلٌ اذا التجأَ إلى موضع ونجا، ومنه حديث البراء بن مالك: فكأن

[3] لسان العرب، للإمام العلامة ابى الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن الافريقى المصرى، المجلد السادس، ص: 388، الطبعة الأولى، 1997، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت.

نفسي جاشت فقلت: لا وألت! أفراراً أول النهار وجبنا آخره؟ وفي حديث قَيْلة: فوألنا إلى حِواءِ أي لجأنا إليه، والحِواء: البيوت المجتمعة. الليث: المآل والموئل الملجأ. يقال من الموئل وألت مثل وأَلتُ مثل وَعَلت ومن المآل أُولتُ مثل عُلْت مآلاً، بوزن فَعَالاً؛ وأنشد:

لا يستطيع مآلاً من حَبائِلِهِ
طير السماء، ولا عُصْم الذُّرَى الوَدِقِ

وقال الله تعالى: لن يجدوا من دونه موئلاً؛ قال الفراء: الموئل المنجي وهو الملجأ، والعرب تقول: إنه ليوائل إلى موضعه يريدون يذهب إلى موضعه وحرزه، وأنشد: لاواؤلت نفسك خليتها للعامريين، ولم تكلم يريد: لا نجت نفسك. وقال ابو الهيثم: يقال وأل يئل وألاً وواءل يوائل مواءلة ووئالاً.

والموئل أيضاً: الموضع الذى يستقر فيه السيل.

وأخيراً، نود الإشارة إلى أن هذا المجلد يعد خطوة أولى في مجال رصد ملامح الإنتاج الاجتماعي للموئل كظاهرة مشتركة من حركة اجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وسوف تكون الخطوات اللاحقة من العمل في سياق هذا المشروع فرصة حقيقية لتعاون وتفاعل المهتمين والنشطاء على مستوى المنطقة وخاصة أعضاء شبكة حقوق الأرض والسكن من أجل اكتشاف ودعم المزيد من الحركات الاجتماعية. وفي هذا الإطار هناك الكثير مما يمكن للأعضاء والمهتمين إضافته لمزيد من المساعدة البحثية والعملية لتدعيم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل عام وحقوق الأرض والسكن على نحوٍ خاص، ووقايتها من الانتهاك قبل رصده وإيجاد الحلول بصدده.

كما أن هذا الإصدار يعد فرصة جيدة لدعوة أعضاء شبكة حقوق الأرض والسكن في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى تقديم ما لديهم من حالات يمكن تضمينها في المجلد الثاني من "الإنتاج الاجتماعي للموئل"؛ هذا المشروع الذي سيعقد بصدده مؤتمراً دولياً في سبتمبر 2005 بالقاهرة، كوسيلة لتجميع كافة الجهود وإبراز الإنجازات التي تمت في هذا السياق. وشبكة حقوق الأرض والسكن على استعداد تام لتقديم أية مساعدة في سبيل تلقي مزيد من حالات تصور حركات اجتماعية تمت في سبيل إنتاج واقع أفضل بالنسبة للحق في السكن ومن أهم هذه الأدوات ما اهتدى إليه المجتمعون في ورشة عمل القاهرة التي عقدت لتحديد المعايير التي يمكن قياس درجة الإنتاج الاجتماعي للموئل عليها، مع ملاحظة أن هذه المعايير ليست مانعة لأية اقتراحات يمكن إضافتها وكذلك فتح الحوار بصددها سواء في المؤتمر أو ما بعد المؤتمر، ولنا أن نطمح دائماً في

مزيد من الجهد والعطاء من أجل عالم أفضل تتحقق فيه حقوق الإنسان في إطار من العدل والمساواة.

ربيع وهبه
مسئول برامج
منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا
شبكة حقوق الأرض والسكن
التحالف الدولي للموئل

مقدمة

"الإنتاج الاجتماعي للموئل" هو مصطلح دولي يشيع استخدامه في أمريكا اللاتينية للإشارة إلى عملية عمل أفراد المجتمع المحلي بصورة جماعية على تحديد الظروف المحيطة ببيئة حياتهم وما ينتج عن مثل هذه العملية من إنجازات. ويتحقق الإنتاج الاجتماعي عندما يبادر أفراد المجتمع المحلي بطرح حلول للمشاكل المشتركة التي يواجهونها في مجتمعهم المادي، وقد يتم ذلك بمشاركة مجموعات غير رسمية أو منظمات محلية أو حتى بعض الفاعلين من خارج المجتمع المحلي من أمثلة المنظمات غير الحكومية أو الممولين أو شركات القطاع الخاص أو الجمعيات والنقابات المهنية أو الدوائر الأكاديمية أو المؤسسات الحكومية أو بعض مما سبق مجتمعين، ولكن بالرغم من ذلك تظل إرادة الناس وقدراتهم هما المحرك الأساسي للإنتاج الاجتماعي.

ومن الناحية الإقتصادية، يتضمن الإنتاج الإجتماعي اعتماد أفراد المجتمع المحلي على أنفسهم وبعضهم البعض بغرض الوقوف على رأس المال الإجتماعي بوصفه من الأصول التنموية ثم العمل على استغلاله وزيادته. وتتجلى عمليات الإنتاج الإجتماعي ومخرجاته على الرغم من نقص تركز رأس المال فيما يتعلق بالتمويل المحلي، بل ربما تتجلى بسبب ذلك، ويتحقق الإنتاج الإجتماعي عندما يعي أفراد المجتمع المحلي أن رأس المال النقدي متركز في مكان آخر مثلما حالت الأمور

إلى ذلك بشكل متزايد في عالمنا الذي يدفع بشدة نحو العولمة.

وهكذا تعتمد عمليات الإنتاج الإجتماعي على إيجاد أفراد وشركاء من داخل المجتمع المحلي يسهمون بعملهم ووقتهم أو بتوفير المواد أو المال اللازمين أو كلاهما (على سبيل المثال من خلال برامج التوفير) في بناء أصول مجتمعية في شكل مساكن أو بنية تحتية أو خدمات أو برامج تدخل تحسينات على البيئة أو إنجازات أخرى تعود بالنفع على المشاركين في العمل أو القائمين بالمبادرة على المستوي المحلي.

يتضمن الإنتاج الاجتماعي للموئل التعرف على العلاقات القائمة فى إطار المجتمع المحلي (رأس المال الإجتماعي) والعمل على استغلال هذه العلاقات وتطويرها، كما يشمل أيضا مخرجات هذه العملية. وقد يعني تحريك هذه العلاقات الإنتاجية أو حفزها التعرف على المجموعات القائمة بالفعل سواء من النساء أو الرجال أو الطلبة أو أعضاء النقابات أو ربما من الصيادين أو العائلات الممتدة أو أصحاب الدين الواحد أو النقابات المهنية أو غير ذلك من المجموعات التي قد تيسر عملية الوقوف على رأس المال الإجتماعي واستغلاله والبناء عليه وزيادته لاستخدامه في تحقيق النتائج المرجوة.

وعادة ما تتسبب عملية الإنتاج الإجتماعي وما ينتج عنها من مخرجات في تحقيق تحول إجتماعي نحو الأفضل ودرجة أكبر من المشاركة، بحيث تُضّمن كل قطاعات المجتمع المحلي بشكل أكثر تكافئاً، ونجد فيها رجالاً ونساءًا وشباباً وأطفالاً يتعاونون مع المسنين والمعوقين والأقليات وبعضهم البعض فى التخطيط والتنفيذ والصيانة. وبهذا يصبح الإنتاج الإجتماعي بمعنى ما "وصفة سحرية" لتحقيق التنمية المستدامة.

ومن منظور أخر، يعنى الإنتاج الإجتماعي التحرك بشكل جماعي نحو تلبية الاحتياجات الإنسانية، وبالتالي نحو احترام الكرامة البشرية والعدل كحقوق إنسانية. وينبثق البعد الحقوقي للإنتاج الإجتماعي بوعي أفراد المجتمع بما هم مخولين به فعليا من حقوق يمكن المطالبة بها لأنفسهم ولغيرهم لا بوصفها امتيازات تمنح للبعض دون الأخر. ومن منظور حقوق الإنسان، فإن الإلتزامات الواقعة على الدول إثر تصديقها على معاهدات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقوانين المحلية المتسقه معه تحتل موقعاً جوهرياً في الإنتاج الإجتماعي للموئل.

وتتضمن حقوق الإنسان حق الجميع في التمتع ببيئة معيشية نظيفة، والإقامة في

مسكن ملائم، والاستفادة من توزيع الأرض واستخدامها بشكل منصف، والحصول على ما يكفي من غذاء ومياه، والسكن في مكان بحيث يمكن منه الوصول إلى مصادر كسب الرزق بشكل معقول، كما تتضمن أيضا الأمن الشخصي، والحماية ضد الإخلاء القسري، والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على مساحة عيش المرء، والمشاركة فى التخطيط البديل كوسيلة للتأكيد على الحق في البقاء والحصول على اعتراف رسمي بالإضافة إلى الحصول على معلومات يمكن التعويل عليها من أجل تحقيق كل ما سبق. وتبرز المساواة فيما يتعلق بالنوع الإجتماعي هنا كوسيلة في عملية الإنتاج الإجتماعي وكهدف له في نفس الوقت.

عند النظر في مزايا الإنتاج الإجتماعي، تطرح العديد من الجوانب الأخري نفسها متضمنة على سبيل المثال لا الحصر الأبعاد النفسية المتعلقة بتحسن الدوافع وزيادة تقدير المرء لذاته بالإضافة إلى الأبعاد الثقافية التي ترد إلى المجتمع حقه في عرض انتاجه الفني والتعبير عنه.

ويتضمن البعد السياسي قيام أفراد المجتمع بمطالبة السلطات ذات الصلة بتيسير اتخاذ القرار بشكل قائم على المشاركة وتيسير العمل الشعبي أو على الأقل عدم الوقوف في سبيل تحقيق ذلك. وبالطبع يتصل الحق في التنمية (وهو المكون الرئيسي لكافة حقوق الإنسان الفردية منها والجماعية) بطبيعة الحال بأساس عملية الإنتاج الإجتماعي سواء كان ذلك بدعم ومشاركة من مؤسسات الحكومة وبرامجها وسياساتها وموازناتها أم كان ذلك بدونهما.

واننا لنجد مصدر الخطوط الإرشادية الخاصة بما يفترض أن يكون عليه شكل الحكم المتحضر في القانون الدولي العام الذي يدعو الدول إلى احترام حقوق الإنسان والدفاع عنها وتعزيزها وإنفاذها، بما في ذلك الحق في الحصول على مسكن ملائم بوصفه حقا من حقوق الإنسان. ويعني ذلك أن الدول والحكومات ملزمة بالعمل على الدفع بالإنتاج الاجتماعي من خلال السياسات والبرامج والمؤسسات والتشريعات والموازنات ومتنوع من الخدمات، كما انها ملزمة أيضا بما يقابل هذا الإلتزام من وجوب الامتناع عن الإتيان بالأفعال التي تعوق الإنتاج الاجتماعي مثل الطرد القسري ومصادرة الأراضي وقمع المدافعين عن حقوق السكن والتمييز والفساد وخصصة السلع والخدمات العامة وغير ذلك من ضروب الانتهاكات. إن الإنتاج الاجتماعي فيما يتعلق بالإسكان يصل بقدرة الناس على تحسين ظروفهم المعيشية إلى أعلى مستوياتها ولكنه في الوقت نفسه لا يعفي

الدول والحكومات من الالتزامات الواقعة عليها نحو المواطنين والمقيمين على أراضيها وفقا للمعاهدات التي صدقت عليها.

وتتضمن آثار السياسات الليبرالية الجديدة والعولمة الاقتصادية خصخصة السلع الاجتماعية وتركز رأس المال في أيدي حفنة قليلة في المجتمع و تقاعس الدول والحكومات عن تقديم الخدمات العامة وزيادة مستويات الفقر، مما يزيد من أهمية الإنتاج الاجتماعي بوصفه مجموعة من الاستراتيجيات العملية التي التي يمكن استخدامها يوما بعد يوم في سياق الكفاح نحو تحقيق العدالة الاجتماعية على الصعيدين المحلي والعالمي.

لقد طور التحالف الدولي للموئل مشروع الإنتاج الاجتماعي للموئل بالتعاون مع كافل المشروع InWent كمبادرة لحل مشكلة السكن ولجمع مثل هذه الاستراتيجيات ومشاركتها وتبادلها على المستويين الإقليمي والعالمي. والمجلد الحالي "ملامح حركة اجتماعية" يشكل انتاج أخر الأقٌاليم المنضمة لمشروع الإنتاج الاجتماعي للموئل الذي يعمل على مستوى العالم، ولقد جاء انتاج هذه المنطقة بمفاجاءة كبيرة .

تعد منطقة الشرق الأوسط/شمال آفريقيا من أكثر الأقليم انعزالا حتى فيما يتعلق بشبكات المجتمع المدني، وهناك حاجة للبحث في اسباب مثل هذه العزلة النسبية في منتديات أخرى. ويكفي القول هنا أن ليس من بين هذه الأسباب أى سبب وجيه حيث تميل هذه الأسباب إلى خلق نبوءة تحقق نفسها بنفسها مفادها أن هذا الإقليم ليس لة إلا القليل من الشركاء ذوى التفكير المماثل وانه على اتصال أقل بالحركات الإجتماعية على مستوى العالم. وبينما تحتوى المقولبات في العادة على ذرة من الحقيقة، إلا أن الحركات الإجتماعية التى لا يتم الإخبار عنها أو توثيقها كما ينبغي والدول التسلطية في الوحدة الثقافية التي يطلق عليها الشرق الأوسط/شمال آفريقيا تكتسي بمظهر جديد على صفحات هذا الكتاب.

في مايو/آيار– يونيو/حزيران من 2004 عقدت شبكة حقوق الأرض والسكن التابعة للتحالف الدولي للموئل ورشة إقليمية بحضور الأعضاء وفاعلين آخرين بالإنتاج الاجتماعي للموئل من خلال المكتب التنسيقي بالقاهرة. ولقد حضر هؤلاء المشاركون، إضافة إلى المجموعات المتزايدة من المشاركين الآخرين، بعدد متنوع من الخبرات التي لا تقبل التعميم.

وتتضمن خبرات الإنتاج الاجتماعي بمصر والعراق والأردن ولبنان والمغرب

وإسرائيل/فلسطين وسوريا التي تم جمعها في هذا الكتاب مجالات الصرف والحفاظ على البيئة وإغاثة اللاجئين ورفع مستوى الأحياء الفقيرة أو العشوائيات في مجالات الخدمات المقدمة. ويجرى ذلك بالتعاون مع الدولة أو بالعمل في مواجهتها وفقا للظروف المحلية. وعلى أية حال، تكشف لنا كل من هذه المقتطفات التطبيقية للعمل الفعال الذي قام به أفراد المجتمع المحلي على أرض الواقع عن دروس مهمة حول طبيعة الدولة المعنية.

وربما يكون أكثر ما هو شيقا بالنسبة للتحليل المقارن الذى قصدنا القيام به على نطاق عالمي هو طبيعة الناس المشتركة، فما تطورت حركة حقوق الإنسان ولا حركات التحرير الوطني على مدى الأزمان وفي كافة المناطق إلا بسبب الاحتياجات والمطالب وأشكال الكفاح التي تجمع بين الناس جميعا مشكلة للتراث الإنساني المشترك. ففي إطار حقوق الإنسان، وبصورة خاصة الحق في الحصول على سكن ملائم، نجد لغة مشتركة لا يهم إن كانت بالعربية أو الكردية أو العبرية أو الإنجليزية أو إن كانت لغة الأمازيج أو البرتغال.

وفي داخل هذه الظاهرة شديدة الإنسانية نجد هذه المقتطفات التي تشكل مع بعضها البعض سياق حركة اجتماعية أكبر. ومثلها مثل الحركات الإجتماعية الأكثر خبرة وتنسيقا وشهرة في آسيا والأمريكتين، فإن هذه المقتطفات المحلية أو تلك الحركة الاجتماعية ما هي في الواقع إلا دروسا متراكمة حول كيفية المطالبة بحق كل شخص "في تحسين متواصل لظروفه المعيشية" المنصوص عليه في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي يلزم الدول بالعمل على ضمان هذا الحق. وبينما يتم تعلم هذه الدروس وتطوير هذه الأدوات على المستوى المحلي، يمثل المجلد الحالي مبادرة من قبل التحالف الدولي للموئل تهدف إلى دمج هذه الدروس والأدوات في شكل رأس مال اجتماعي مجمع قابل لأن يعود بفوائد هائلة على من يدركون قيمته بما في ذلك المتشككين الحاليين.

وفي منطقة تعاني إلى هذا الحد من الاستعمار المستمر وحروب العدوان والتيارات المحافظة وسوء توزيع الموارد، فإن الرسالة الجوهرية التي تقدمها مجموعة الخبرات الحالية حول الإنتاج الاجتماعي للموئل في منطقة الشرق الأوسط/شمال آفريقيا هي نغمات رنانة من الأمل والتشجيع.

وأخيرا يعبر التحالف الدولي للموئل وشبكة حقوق الأرض والسكن التابعة عن امتنانهما للمشاركين في ورشة عمل القاهرة وغيرهم من المساهمين، ولا سيما د.

فهيمة الشاهد و د. منى حسن سليمان، على مساعدتهما القيمة في تحرير الشهادات الأصلية. وأخيراً، نتوجه بالشكر والتقدير لكافة الأشخاص من ذوي الخبرة والمعرفة الذين قدموا مصادر ثرية من منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا والذين أعطونا هذه البوادر من الأمل والإيمان بالروح الإنسانية الخالدة.

جوزيف شكلا
المنسق الإقليمي
شبكة حقوق الأرض والسكن
التحالف الدولي للموئل

الأردن

لبنان
سوريا
العراق
أربيد
المفرق
عمان
الأردن
البحر الميت
مادبا
الكرك
فلسطين
الطفيلة
باير
السعودية
بترا
معان
مصر
العقبة
خليج العقبة
0
100 KM

سياحة بيئية ذات أساس اجتماعي: مبادرة محمية وادي ضانا الطبيعية

الموقع الجغرافي:	ضانا والقادسية، محافظة الطفيلة، الأردن
تاريخ بداية المشروع:	أواخر عام 1994
عدد العاملين:	5 دائمين و 12 من المتطوعين
الفئات المستهدفة:	مجتمع منطقة ضانا والقادسية، (الحالي 500 شخص/المستهدف 10000شخص)
النطاق الجغرافي للمشروع:	منطقة قريتي ضانا والقادسية

ملخص

قام مشروع جمعية أبناء ضانا والقادسية التعاونية كنتيجة لمبادرة محلية لتنظيم المجتمع وتوحيد جهوده للدفاع عن حقوقه وميراثه الحضاري والطبيعي وتنمية المنطقة بشكل يوفر الاستدامة والحفاظ على عناصر التميز فيها والحد من المنافسة غير المتكافئة مع أفراد ومنظمات أخرى تعني بالربح المادي بعيدا عن المساهمة الفعلية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

لقد سبق تأسيس التعاونية الكثير من الأعمال والمشاريع الصغيرة ساهمت فيها

الجماعات المحلية المختلفة والجمعية الخيرية والأفراد المتحمسين، إلى أن نضجت فكرت المشروع الذي سعى إلى الاعتماد على نواته التنظيمية في تشجيع التعليم، وتدريب الشباب ودمجهم في المجتمع المحلي والخارجي، وتوفير فرص عمل تحد من قسوة الفقر، وفتح المجال أمام أفراد المجتمع للعمل وتشجيعهم على الاعتماد على أنفسهم في توفير ما أمكن من احتياجاتهم وحل بعض همومهم ومشكلاتهم وفرض وجودهم على الدراسات والخطط التي تقوم بها الجهات الأخرى مما يؤثر على حياتهم حاضراً ومستقبلاً.

كما سعى المشروع إلى تثقيف المجتمع وتوعيته بحقوقه وواجباته والفرص والتحديات التي تفرضها طبيعته الجغرافية والديموغرافية وظروفه وعلاقاته مع الأفراد والمؤسسات الأخرى الحكومية منها وغير الحكومية. وقد اعتمد المشروع على البرامج التي تساهم في تحقيق دخل ذاتي دائم يساهم في استقرار المشروع واستدامته وتطويره من خلال تنفيذ مشاريع الاستثمار الجماعي.

الأسباب والظروف الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية التي أدت إلى القيام بهذه التجربة

استوطنت منطقة ضانا قبل حوالي 3000 سنة، وقد اكتشفت بعض القطع والأدوات الحجرية التي تؤرخ لفترات استيطانها من قبل العديد من الحضارات كالبيزنطيين والأنباط والدولة الإسلامية وغيرها.

وفي نهاية الستينات وبداية السبعينات فإن معظم أهل القرية قد هجروها إلى ضانا الجديدة (القادسية) طلبا للخدمات كالمواصلات وشبكات المياه وفرص العمل، وتوسعا بسبب اكتظاظ القرية والرغبة في تغيير نمط الحياة من بداوة شبه متنقلة إلى ريفية أكثر استقرارا.

ويشكل سكان القادسية اليوم حوالي عشرة آلاف نسمة هم جميعا منحدرون أو مهاجرون من أبناء ضانا حيث لا يمكن التمييز بين أهل القادسية وأهل ضانا فهما يعتبران قرية واحدة كبيرة، أما تعداد سكان ضانا فمتغير فصليا وتبعا لسهولة التنقل والارتباط بالأراضي الزراعية من حيث مواسم الزراعة والقطاف.

أما الإرث العمراني القائم حاليا فهو يعود لأقل من 500 عام، ويتميز بكون مكوناته من الحجر المحلي، والطين والخشب والقصب والشجيرات. وتعد هذه القرية الشاهد الوحيد على نمط البناء الذي ساد معظم القرى الأردنية حتى نهايات

القرن التاسع عشر.

في عام 1989 بدأت أولى خطوات تأسيس محمية ضانا الطبيعية من قبل الجمعية الملكية لحماية الطبيعة. وقد تشكك السكان المحليون بشكل كبير في هذه الخطوات، خصوصاً أن جميع أعضاء تلك الجمعية وموظفيها هم من منطقة عمان العاصمة التي تبعد حوالي 200 كم شمالاً. إضافة إلى الأساليب غير الواضحة والملتوية التي استخدمت لإقناع وجهاء وسكان المنطقة والرأي العام بمشروع المحمية وأهميته ودوره المتوقع في خدمة المجتمع المحلي.

وفي عام 1993 تم الإعلان رسميا عن تأسيس المحمية لتشمل المنطقة المحيطة بالقرية بالشكل الذي يحد بالتالي من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية للسكان الذين كانوا يعتمدون على تربية الأغنام والزراعة والتحطيب لتوفير المتطلبات الأساسية لحياتهم، وهو ما ساهم في التضييق على المواطنين في نشاطاتهم التقليدية وتحويلهم من مندمجين متكاملين مع بيئتهم إلى "معطلين أو شبه معطلين" حيث إنهم أولاً غير مستعدين أو مؤهلين لهذه النقلة القسرية ولم يتم تأهيلهم أو تسهيل انتقالهم التدريجي لاحقا للتكيف مع الواقع الجديد وتغيير أنشطتهم ومهاراتهم لمجاراة الفرص التي يمنحها هذا التغيير، ومن المفارقات في هذا أنه يشترط في أغلب الوظائف التي تعرضها الجمعية الملكية القراءة والكتابة وحتى إجادة اللغة الإنجليزية ومدى انطباق ذلك على مجتمع بدوي ريفي.

وقد أدى تدني المستويات التعليمية والخبرات العملية والثقافة القانونية والمعرفة بأصول التقاضي، بالإضافة إلى عدم وجود وزن اجتماعي مؤثر للسكان المحليين لدى صانعي القرار وقوة تأثير الجمعية الملكية لحماية الطبيعة من خلال أعضائها (من كبار شخصيات الأردن) وما تملكه من خبرات وقدرات مالية وإعلامية، أدى كل ذلك إلى انعدام التكافؤ في موازين القوى والتأثير بين السكان المحليين والجمعية الملكية لحماية الطبيعة. وقد أدى كل هذا إلى تهيئة الفرصة للجمعية الملكية لحماية الطبيعة لتعد لأعمالها وتخطط لها وتروجها بمعزل عن اهتمامات واحتياجات المجتمع المحلي الذي بدا عاجزاً عن التحرك للدفاع عن حقوقه بل حتى جاهلاً بما يحدث من حوله.

لقد كان لتأسيس محمية ضانا الطبيعية بما رافقه من ترويج إعلامي كبير وترويج للمنطقة سياحياً أثراً كبيراً في توجه بعض الأثرياء والمستثمرين والجمعية الملكية لحماية الطبيعة ذاتها لشراء أراضي القرية بثمن بخس - استغلالا لظروف الفقر التي يعيشها السكان أملا في الاستثمار السياحي في القرية، وكان لذلك أثر واضح

في توجه المجتمع المحلي نحو التجمع والاتحاد في مواجهة هذه المنافسة غير الشريفة وغير المتكافئة مما أدى إلى مبادرة المجتمع المحلي بالعمل على حل هذه المشكلة وحماية حقوقه.

مشهد عام لمنطقة قرية ووادي ضانا (المصدر: جمعية أولاد ضانا والقادسية).

المشكلات الرئيسية التي هدفت المبادرة إلى حلها

تكمن المشكلات الرئيسية التي هدفت المبادرة إلى حلها فيما يلي:

ضعف المجتمع المحلي فيما يتعلق بالدفاع عن حقوقه ومواجهة التحديات الناتجة عن أطماع الجمعية الملكية لحماية الطبيعة ومستثمري القطاع الخاص.
انتشار الفقر والبطالة مما جعل المنطقة مطمعا للجمعية الملكية لحماية الطبيعة والمستثمرين.

الأهداف الرئيسية والثانوية

الأهداف الرئيسية

يهدف المشروع/المبادرة التي قام بها الأهالي إلى تمكين المجتمع المحلي بمنطقة ضانا والقادسية من الدفاع عن حقوقه الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والحفاظ عليها، إلى جانب ربط احتياجاته المعيشية المختلفة بمشاريع التنمية وحماية البيئة الطبيعية للحفاظ على المنطقة، بالإضافة إلى مكافحة الفقر الحضري وانتشار البطالة وذلك لرفع مستوى السكان المعيشي وتحسين مستوى المنطقة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والعمرانية.

كما يهدف المشروع/المبادرة إلى القيام بعملية تنمية شاملة لمنطقة ضانا والقادسية مما يعود بالربح المادي والاجتماعي على سكان المنطقة والدولة على حد سواء.

فندق ضانا يرحب بالزائرين في مركز القرية (المصدر: جمعية أولاد ضانا القادسية).
(*Source:* ASDQ).

الأهداف الثانوية

يهدف المشروع/المبادرة إلى تحقيق العديد من الأهداف الثانوية والتي تتضمن رفع المستوى المعيشي لأهالي المنطقة؛ وتشجيع الأطفال على الالتحاق بالمدارس ومساعدتهم؛ وتشجيع الشباب على إستكمال دراستهم والالتحاق بالجامعات وتدريبهم بالشكل الذي يؤهلهم للالتحاق بسوق العمل؛ ومساعدتهم في الحصول على عمل وتوظيفهم ضمن أنشطة الجمعية.

كما يهدف المشروع/المبادرة إلى المحافظة على الإرث الطبيعي والتراثي للمنطقة؛ واستغلال الموارد الطبيعية والتراثية في المنطقة بما يحافظ على استدامتها؛ والاستفادة من السياحة البيئية لتمكين المجتمع وتطويره؛ وترويج العمل التعاوني في المجتمع المحلي لمواجهة المنافسة غير العادلة مع الاستثمارات الخارجية؛ وتطوير قدرات الجمعية وتمكينها من الاستمرار في دورها والاستعداد للتحديات الحالية والمستقبلية. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، ترابط أعضاء المجتمع المحلي معاً لتحويل قريتهم إلى مركز اقتصادي سياحي قادر على توفير الدعم اللازم لتمكين المجتمع وتنميته.

مصدر المبادرة والجهات المشاركة

مصدر المبادرة

بدأ المشروع من نهاية 1994 واستمر حتى 2001 بالاعتماد بشكل كامل وحصري على المجتمع المحلي نفسه دراسة وتخطيطا وتنفيذاً ومتابعة وتقييماً وتطويراً. وشاركت مختلف قطاعات المجتمع وخصوصا الشباب بدور رئيسي، كما شاركت المرأة بدور متوسط نتيجة للعادات والتقاليد وضعف المستوى

التعليمي بشكل خاص.

الجهات المشاركة

لقد توجه المشروع لخدمة كافة شرائح المجتمع لطبيعة الترابط الاجتماعي القوي لدى السكان وإدراكاً لمفهوم التنمية الشاملة التي لا تغفل أي شريحة أو قطاع من المجتمع وتعمل على تلبية احتياجاته.

لقد بدأ المشروع بعقد لقاءات مع شباب المنطقة لدراسة الأوضاع والاحتياجات والإمكانات والفرص والمعوقات، ووضعت مقترحات وخطط لحل المشكلات (المشروع من وإلى المستفيدين وإليهم). وجاء المشروع كرد فعل من قبل االسكان إزاء تهميش دورهم في دراسات وتخطيطات المشاريع التي قامت بها الجمعية الملكية لحماية الطبيعة/محمية ضانا وتوجهاتها، كذلك لمواجهة الاستثمارات الخاصة التي تمتص الموارد ولا تأبه بالتنمية المحلية. وقد شارك في تدعيم وتيسير هذا المشروع/المبادرة المؤسسة التعاونية الأردنية، وهي مؤسسة حكومية مستقلة، بالإضافة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة كير العالمية واللجان الشعبية المحلية.

الإطار القانوني والإدارة

الإطار القانوني

تم الاتفاق على تكوين تنظيم في شكل جمعية تعاونية، وقد تأسست الجمعية في نهاية عام 1994، وأطلق عليها اسم "جمعية أبناء ضانا والقادسية التعاونية". وكان للمؤسسة التعاونية الأردنية، وهي مؤسسة حكومية مستقلة، دورا بارزا في إضفاء الصبغة القانونية على الجمعية. وقد ارتكز عمل الجمعية على تطبيق وتنفيذ كافة القوانين والصكوك والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، والحق في السكن وحماية الطبيعة والاستدامة في الحفاظ على الموارد الطبيعية. وفي مرحلة ما بعد التأسيس ساهمت جهات أخرى في تيسير عمل الجمعية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة كير العالمية واللجان الشعبية المحلية.

في عام 2001، أفادت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بأن الأردن يجب أن تضمن "أن اجراءات وبرامج إعادة التوطين تشمل التسجيل وتسهيل إعادة التأهيل الشامل للأسرة، وتضمن الحصول على الخدمات الأساسية." وأوصت اللجنة أيضاً بأن "الدولة الطرف تتعهد بأداء واجبها فيما

يتعلق بالتعليق العام رقم (7) و(4) للجنة، والمتعلقان بالإخلاءات القسرية والحق في السكن.

اتخاذ القرارات والإدارة

كانت عملية اتخاذ القرار تتم بالمشاركة ما بين أطراف المشروع الممثلة في جميع سكان قرية ضانا من الشباب (ذكوراً وإناثاً) وكبار السن وجميع الفئات المهمشة، كما أن القرارات كانت تتخذ من قبل الهيئة العامة أو الهيئة الإدارية التي انتخبها المجتمع المحلي في منطقة ضانا. وقد تم إدارة المشروع وتنفيذه من خلال فريق عمل محلي يتمثل في الهيئة الإدارية للمشروع/المبادرة.

التخطيط الاستراتيجي

كيفية إشراك كافة الأطراف في التخطيط

في المرحلة الأولى، كانت المبادرة والتخطيط والتمويل والتنفيذ محليين (شعبي) أما في المرحلة الثانية فقد شارك عدة أطراف في التخطيط والتمويل والتنفيذ لبعض البرامج التي تحتاج إلى تمويل أو خبرات فنية وخصوصا التي تنطوي على مشاريع استثمارية (هيئات حكومية وغير حكومية، ومؤسسات تمويل دولية، والقطاع الخاص، ووكالات دولية، ومبادرات محلية).

تحديد الاحتياجات الحقيقية للجمهور المستهدف

حددت الاحتياجات والأولويات من خلال عقد مجموعة من الأنشطة عبرت عن الحاجة الحقيقية للمجتمع المحلي لقرية ضانا، وتمثلت هذه الأنشطة فيما يلي:

- تنظيم لقاءات بين شباب المنطقة ومختلف الطبقات الشعبية لدراسة الأوضاع والظروف الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية للمنطقة،
- تنظيم لقاءات بين شباب المنطقة ومختلف الطبقات الشعبية للتشاور وتحديد الاحتياجات والإمكانات والفرص والمعوقات للمشروع/المبادرة،
- تنظيم ورشة عمل للشباب للخروج بمقترحات وخطط لحل المشكلات في إطار المشروع.

موارد (التمويل/رأس المال)

الموارد المادية

تنحصر الموارد اللازمة لتنفيذ المشروع في الموارد المادية والفنية والبشرية. وقد بدأ المشروع بالاعتماد كليةً على أبناء القرية في توفير كل هذه الموارد (مادية – فنية –

بشرية)، إلا أنه نظراً لجدية المشروع وتحمس أبناء القرية فقد ساهمت بعض الجهات الدولية المانحة بتقديم الدعم المالي والفني للمشروع/المبادرة على النحو التالي:

- في المرحلة الأولى من نهاية عام 1994 وحتى 2001، كان التمويل محلياً حيث بدأ بجمع مبالغ بسيطة شهريا من السكان ثم تحول للاقتراض لتمويل المشاريع الاستثمارية بالإضافة إلى مشاريع الجمعية التي ساهمت في توفير دعم متذبذب لأنشطتها (ميكروباس -حافلة نقل صغيرة- والفندق) ،
- في المرحلة الثانية من عام 2001 حتى الآن، ساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تمويل عملية إعادة تأهيل الفندق وتطويره، ورفع قدرات الجمعية وتدريب الكوادر من موظفين ومتطوعين، كما ساهمت وكالة السفر الفرنسية "ارفل" (Arvel) في تقديم دعم مالي لدعم أنشطة الجمعية خلال عام 2004.

منازل قرية ضانا بعد التجديد تمثل الآن منازلا سياحية اقتصادية (المصدر: جمعية أولاد ضانا والقادسية).

تسعى الجمعية للاستفادة من مشاريع زيادة الإنتاجية التي تنفذها الحكومة الأردنية من خلال وزارة التخطيط لتمويل تنفيذ مشاريع تنموية تركز على الحد من الفقر والبطالة وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في الإسهام في التنمية الوطنية وقد تم توقيع اتفاقية مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي لتمويل "مشروع مطلة ضانا" ويتضمن مركز استقبال وتوعية بالسياحة البيئية ومطعم سياحي والذي بدوره سيساهم أيضا بتوفير فرص عمل جديدة للمحليين، ودمج مفهوم السياحة البيئية وأهمية المحافظة على الطبيعة من أجل أجيال المستقبل.

الموارد المحلية ورأس المال الاجتماعي الكامن

يعتبر مشروع وادي ضانا من أبرز المشاريع ذات رأس المال الاجتماعيالاجتماعي المتميز منذ بدايته وحتى نهايته. ويعتبر المشروع نموذجا للحفاظ علي حقوق الإنسان، كما يمكن اعتباره نموذجا يستحق الطرح في كافة الندوات والمؤتمرات والمحافل الدولية، وذلك لأن المشروع قد خرج إلى حيز الوجود نتيجة لشعور أهالي القرية بالخطر الذي يحدق بهم من جراء تحول قريتهم إلى محمية طبيعية، وذلك دون الاعتماد على أية جهة حكومية أو هيئة دولية مانحة، ونتيجة لظهور هذا الدور الاجتماعي الرائد حصل المشروع على دعم مادي وفني من الجهات المحلية والوطنية والدولية.

تنفيذ المشروع/المبادرة

دور المجتمع المحلي والدولة والشركاء الآخرين في عملية التنفيذ

اشتمل مشروع وادي ضانا على كافة أشكال الشراكة والمشاركة من هيئات حكومية وغير حكومية ومؤسسات تمويل دولية والقطاع الخاص ووكالات دولية ومبادرات محلية، إلا أنه يجب الإشارة والتركيز على الدور الإيجابي الذي قام به المجتمع المحلي في تنفيذ المشروع.

فقد قام مجموعة من الشباب المحليين المتطوعين بالعمل كباحثين اجتماعيين لدراسة المنطقة من حيث ظروفها وسماتها الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية، إلى جانب دراسة الإمكانات والاحتياجات والفرص والمعوقات وبادروا بالدعوة إلى تنسيق الجهود وتضافرها. وشارك السكان في أعمال ترميم البيوت القديمة بالإضافة إلى أعمال ترميم وبناء قنوات الري في البساتين.

كما تشكلت لجان عمل مختلفة من السكان أيضا حسب الاحتياجات، ساهم الشباب بشكل فردي وجماعي متطوعين في التخطيط والتنفيذ والإشراف على خلق التنظيم الاجتماعي والبرامج المختلفة للتنمية. وكان للعلاقات الشخصية مع أفراد وجماعات مختلفة وطنية ودولية دوراً في تسهيل أنشطة الجمعية الأهلية ودعمها. ومما سبق يتضح أن الدور الأول والأساسي في تخطيط وتنفيذ المشروع قد وقع على عاتق المجتمع المحلي (الأهالي).

المعوقات التي واجهت التنفيذ وكيفية التغلب عليها

واجه تنفيذ المبادرة العديد من المعوقات التي تم التغلب عليها، وقد تضمنت هذه

المعوقات ما يلي:

- ارتفاع نسبة الفقر والبطالة، وقد تم التخفيف من حدتهما عن طريق التوظيف المباشر وبرفع الكفاءات وتدريب السكان وتأهيلهم (ومع ذلك لم تزل هناك حاجة إلى مضاعفة الجهود في هذا المجال نظراً لصعوبة الظروف الاقتصادية في المنطقة وبعدها عن فرص العمل)،
- ضعف نفوذ المجتمع لدى الإدارات الحكومية، وقد أمكن التغلب علي ذلك من خلال قيادات المجتمع الممثلة التي تخاطب الحكومة وتبرز احتياجات المجتمع وطموحاته وتدافع عن حقوقه،
- ضعف الوعي بالحقوق وأصول التقاضي، إلا أن برامج التوعية التي قامت بها الجمعية ساعدت على رفع مستوى الوعي لدى المجتمع المحلي بحقوق الإنسان ووسائل المطالبة بالحقوق والدفاع عنها قانونياً،
- تبعثر الجهود الفردية، وقد ساهم وجود الجمعية في خلق تنظيم جماعي يوحد الجهود ويقودها نحو تحقيق أهداف المجتمع وطموحاته،
- انخفاض مستوى التعليم وعدم الاهتمام به، وقد تم دعم الطلبة والفقراء وتشجيعهم وذويهم على التعليم وتوعيتهم بأهمية دوره في تحسين ظروفهم المعيشية،
- صعوبة المواصلات من القرية وإليها، وقد تم تشغيل حافلة ركوب صغيرة تخدم الطلاب بشكل خاص وحركة النقل بشكل عام من ضانا وإليها،
- انغلاق المجتمع، وقد تم التغلب على ذلك من خلال تحويل القرية إلى محمية طبيعية والاستفادة منها في الترويج السياحي والاختلاط بالزوار مما جعل المجتمع منفتحاً على العالم الخارجي،
- التهميش المتعمد للسكان من قبل الجمعية الملكية لحماية الطبيعة، وقد تم إبراز أهمية دور المجتمع المحلي التنموي في المنطقة لدى الحكومة والجهات الممولة للجمعية الملكية لحماية الطبيعة. ولذا استطاع السكان الضغط على الجمعية الملكية لتغيير دورها ومساعدة المجتمع بدلاً من منافسته.

كذلك هناك بعض المعوقات التي لم يمكن التغلب عليها، وقد تمثلت في الآتي:

- عدم القدرة على ترويج الأنشطة الاستثمارية بشكل احترافي يساهم في زيادة الدخل لتمويل الأنشطة.
- ضعف الكادر المحلي فيما يتعلق بالتعامل مع الجهات التمويلية،
- الاعتماد بشكل كبير على المتطوعين غير الدائمين، مما يقلل من فرصة بناء وتطوير التنظيم وتنمية خبراته ويحد من فاعلية مشاركة هذا النوع من المتطوعين في برامج التدريب ونقل الخبرات وتنميتها.

أوجه الاستفادة

تم الاستفادة من المشروع على عدة أوجه تتضمن الآتي:

- البحث والتخطيط: وذلك من خلال إجراء مقابلات وعقد اجتماعات مستمرة لحصر الاحتياجات والمتطلبات والمشاكل والنواحي الحياتية ذات الصلة،
- بناء القدرات: تدريب الكوادر المحلية وتنظيم المجتمع وتثقيفه بحقوقه القانونية وتفعيل دور المبادرات الفردية والجماعية في تحقيق مصالح المجتمع،
- تحسين ظروف السكن وتشييد المساكن من خلال مشاركة السكان في أعمال ترميم البيوت القديمة،
- البيئة الحضرية: مكافحة الفقر والبطالة ورفع مستوى التعليم،
- التنمية الريفية: دعم الزراعة وتربية المواشي من خلال صيانة قنوات المياه وترميمها والتثقيف الزراعي والبيطري،
- التعليم والتدريب: تشجيع الشباب ومساعدتهم فيما يتعلق باستكمال دراستهم والالتحاق بالجامعات وتدريبهم للحصول على فرص عمل،
- التعبئة الاجتماعية/تحفيز الجماهير: ترويج العمل التعاوني في المجتمع المحلي لزيادة القدرة على مواجهة المنافسة مع الاستثمارات الخارجية،
- التمويل/تمويل المشروعات: جمع مبالغ بسيطة شهريا من السكان المحليين ثم التحول للاقتراض لتمويل المشاريع الاستثمارية،
- البنية التحتية والمرافق: وذلك من خلال مشاركة السكان في أعمال ترميم قنوات الري وبناءها في البساتين.

مركز سياحي اقتصادي، تقدم ضانا الضيافة المحلية على الطريقة لبدوية. (المصدر: جمعية أولاد ضانا والقادسية).

تقيـــيم وتحليـــل الإنتـــاج الاجتماعي

مـــدى تحقيـــق المشـــروع لأهدافه/المكاسب الاجتماعية

رغم وجود بعض المعوقات وضعف الإمكانات لدى المجتمع المحلي إلا أنه يمكننا القول بأن المشروع حقق أهم أهدافه، ألا وهو تنظيم المجتمع وتوحيد جهوده وخلق عمل جماعي منظم يعزز من وحدة المجتمع وقدرته على إدراك حقوقه وإمكاناته ويحفزه على العمل نحو التنمية الذاتية، بالإضافة إلى إقامة المشاريع الاستثمارية الجماعية.

مدى الارتباط بالإنتاج الاجتماعي للموئل

إن مبادرة المجتمع بالتعرف على ذاته واحتياجاته ومشكلاته والعمل على تحليلها، ووضع الخطط لحل المشكلات وتوفير الاحتياجات ثم التعاون لتنفيذها، وتطوير العمل وتحسينه والتفاعل والتعاون مع المحيط القريب والبعيد لدعم المشروع ورفع كفاءته والاستفادة من قدرات وخبرات الآخرين في تحقيق تنمية اقتصادية اجتماعية مستديمة، تشكل نموذجاً عملياً لمفهوم الإنتاج الاجتماعي للموئل.

النتائج والدروس المستفادة

الدروس المستفادة

لعل من أهم الدروس المستفادة من هذه الخبرات هو التأكيد على قدرة المجتمعات رغم ضعفها المادي والتأهيلي فيما يتعلق بالتغيير الذاتي وإحداث فعل اجتماعي إيجابي؛ وأهمية دور الشباب في التغيير وتشكيل الوعي الاجتماعي؛ وأهمية تكاتف المجتمعات وخصوصاً الفقيرة والمحرومة في الدفاع عن نفسها وحل بعض مشاكلها.

هذا إلى جانب التأكيد على أهمية الوعي بحقوق الإنسان والقوانين والأنظمة المحلية والدولية لتحييد أو تقليل أثر مواطن ضعف المجتمع المحلي ومواطن قوة منافسيه في مسيرة التنمية والتمكين للمجتمع المحلي؛ وأهمية المبادرة المحلية الواعية في بنائها على المعرفة المباشرة بالإمكانات والاحتياجات ومواطن الضعف والقوة وفرص النجاح الممكنة في مجتمعها؛ وإن المجتمع مهما قل كماً وضعف نوعاً يتمتع بإمكانات وقدرات كامنة تحتاج إلى جهد ومبادرة لإخراجها وشحذها.

الرؤية المستقبلية لإمكانية التطوير أو التكرار

بعد حوالي عشرة سنوات من بداية المشروع ورغم المعوقات التي واجهته فإنه استطاع الصمود والتطور، ومن خلال تقييم التجربة يمكن أن ندرك مكامن النجاح للمشروع وأهمها التنظيم والعمل الجماعي المؤسسي النابع من الاحتياجات والموجه للمجتمع ذاته، وهو ما يمثل في حد ذاته مؤشراً إيجابياً قوياً لاستدامة المشروع واستمرارية برامجه بنجاح.

أحد المقيمين المحليين في ضانا من نوع الزواحف.
(المصدر: جمعية أولاد ضانا والقادسية).

كيفية ترويج الجهات المشاركة

يكمن أحد عوامل استدامة هذا المشروع في ترويجه كمركز اقتصادي سياحي بإدارة محلية. وتعد عملية الإنتاج الاجتماعي للمبادرة نفسها والنتائج العضوية إضافة أخرى لمزاياها. وقد دمج الترويج حتى اليوم بين مؤسسات خدمات الدولة ومنظمات تمويل في مرحلة الإنتاج. وقد طور الترويج مؤخراً من شركات

السياحة ومكاتب السفر لتقديم خبرة وادى ضانا إلى الجمهور الخارجي على مستوى أوسع وتقديم الجمهور الخارجي وما يجري في الخارج إلى سكان وادي ضانا.

والمنظمون والمشاركون لديهم ما يؤهلهم ويمكنهم للترويج لهذه الخبرات من خلال:

- المشاركة في منتدى المبادرات المحلية،
- المشاركة في أية لقاءات أو مؤتمرات تعني بأي من أهداف المشروع،
- عرض المشروع ومكوناته على زوار المنطقة من سياح أو منظمات وطنية أو دولية،
- التعاون مع الجهات المهتمة بتبادل الأفكار والخبرات.

لمزيد من المعلومات، نرجو الاتصال بـ :

خالد الخوالده
منسق برنامج التنمية المجتمعية
جمعية أبناء ضانا والقادسية التعاونية
66666 ضانا، الطفيلة، الأردن
تليفون: 2270537-3-962+
فاكس: 2270537-3-962+
خلوي: 869 7499-77-962+
بريد إلكتروني: sdqe@nets.jo
khalidibr@yahoo.com

أو مركز الأردن الجديد للدراسات
صندوق بريد 940631
عمان 11194، **الأردن**
Amman 11194, Jordan
تليفون: 4-3112–553 6(0) 962+
فاكس: 3118–553 6(0) 962+
بريد الكتروني: ujrc@ujrc.org
الموقع على الإنترنت: www.ujrc-jordan.org

سوريا

تركيا
الحسكة
الرقة
البحر
الأبيض
المتوسط
اللاذقية
حماة
دير الزور
طرطوس
حمص
سوريا
لبنان
العراق
دمشق
السويداء
الأردن
0 100 KM

مشروع إعادة تأهيل مخيم النيرب

الموقع الجغرافي: مخيمي النيرب وعين التل، محافظة حلب، الجمهورية العربية السورية

تاريخ بداية المشروع: التحضير للمشروع: 1998–2001، بدء تنفيذ المشروع: 2002

عدد العاملين: 16موظفاً، ومتطوعان

الفئات المستهدفة: مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في مخيمي النيرب وعين التل: في مجال الإسكان، الحالي 280 عائلة (1.300 شخص) من 1.300 عائلة (6.000 شخص) المستهدف، في مجال البنية التحتية، 1.019 عائلة (4.461 شخص) في عين التل، في مجال تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي، 3.852 عائلة (17.286 شخص) في النيرب و 1.019 عائلة (4.461 شخص) في عين التل

النطاق الجغرافي للمشروع: مخيم النيرب و مخيم عين التل.

ملخص

نظرا للظروف اللاإنسانية التي عانى منها العديد من اللاجئين الفلسطينيين في

مخيم النيرب على مدى الستة وخمسين عاماً الماضية، كان لابد من التفكير في إيجاد حل لهذه المشكلة. ومن خلال الدراسات واللقاءات التي عقدت مع المجتمع المحلي وممثليه لتحديد احتياجات مخيم النيرب بالتشاور مع الحكومة السورية ممثلة في الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين، وضعت وكالة الغوث إعادة تأهيل مخيم النيرب كأحد أهم أولوياتها. وقد قدر لهذا المشروع أن يخرج إلى حيز التنفيذ بعد معارضة شديدة من مجتمع اللاجئين لاعتباره أحد وسائل توطين اللاجئين الفلسطينيين.

يهدف المشروع إلى إعادة تأهيل مخيم النيرب في محافظة حلب وتحسين المستوى المعيشي للاجئين الفلسطينيين في كلٍ من مخيم النيرب وعين التل.
ويهدف المشروع في مرحلته الأولى إلى بناء 300 وحدة سكنية في مخيم عين التل لتأوي 300 عائلة، بعدد أفراد 1.500 لاجئ، تنتقل من مخيم النيرب إلى مخيم عين التل بشكل طوعي بهدف تخفيف معدل الكثافة السكانية في مخيم النيرب، إضافة إلى بناء 1.000 وحدة سكنية في مخيم النيرب.

كما يهدف المشروع إلى تحسين البنية التحتية والتي تشتمل على شبكة الصرف الصحي ومياه الشرب إضافة إلى شبكة الحركة والمرافق العامة، إضافة إلى تحسين البنية التحتية لمخيم عين التل، كما يهدف أيضا إلى التنمية المستدامة لظروف اللاجئين الفلسطينيين الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية من خلال المشاركة الكاملة لمختلف فئات المجتمع. كما يهدف المشروع إلى تمكين المجموعات المهمشة في المجتمع من خلال التدريب والمشاركة.

ويهدف المشروع في مرحلته الثانية إلى تحسين المستوى المعيشي لحوالي 1.000 عائلة تقدر بـ7.500 لاجئ فلسطيني ما تزال تعيش ضمن هذه الثكنات وتحسين المستوى الاقتصادي و الاجتماعي والعمراني للسكان والمنطقة. ويقدر رأسمال المشروع بحوالي 25 مليون دولار.

الأسباب والظروف الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية التي أدت إلى القيام بهذه التجربة/المبادرة

بعد ستة وخمسين عاما على تأسيس المخيم ما يزال هناك ستة آلاف من اللاجئين الفلسطينيين يعيشون في ثكنات عسكرية بنتها قوات التحالف أثناء الحرب العالية الثانية في ظروف معيشية سيئة لا يمكن احتمالها ولا تلبى الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية للسكان، وتتمثل هذه الظروف في زيادة الكثافة السكانية

وانعدام شروط السكن الملائم بما فيها انعدام الظروف الصحية والبيئية لهذه المأوي (برد الشتاء وحر الصيف وارتشاح المياه من ألواح التوتياء المهترئة).

يخاطب المشروع احتياجات مجتمع اللاجئين الفلسطينيين الذي يقدر في كلا المخيمين بـ 22.000 لاجئ من خلال فرص التدريب والتأهيل المهني في المراكز التابعة لوكالة الغوث الدولية وإنشاء صناديق ائتمان وإيجاد فرص عمل للاجئين. ويتميز مخيم النيرب كعموم المجتمع الفلسطيني بأنه مجتمع شاب حيث يبلغ عدد أفراده في قوة العمل حوالي 18.439 بنسبة (60%) من مجموع السكان يتوزعون على الشكل التالي (14.889 إناث) و (15.584 ذكور)، ويتم مساعدة حوالي 10% من هذه العائلات ضمن برنامج حالات العسر الشديد. وتتميز الفئة العمرية ضمن قوة العمل بتدني مستوى التعليم العالي وتنحصر قدراتها ضمن الأعمال اليدوية في سوق العمل في مدينة حلب.

المشكلات الرئيسية التي هدفت المبادرة إلى حلها

تكمن المشكلات الرئيسية التي هدفت المبادرة إلى حلها فيما يلي:

- تدهور المستوى المعيشي للسكان من خلال تدهور مستوى السكن وانعدام شروط السكن الملائم،
- زيادة الكثافة السكانية التي وصلت إلى 89 شخصا/1000م2،
- تدهور كفاءة شبكة مياه الشرب والصرف الصحي بحيث أصبحت غير صالحة للاستخدام الآدمي،
- سوء مستوى المرافق العامة ومسارات الحركة الرئيسية والفرعية.

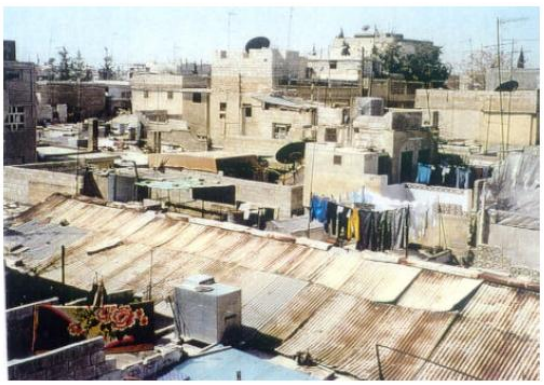

مساكن مخيم النيرب قبل إعادة التأهيل

الأهداف الرئيسية والثانوية

الأهداف الرئيسية

يهدف المشروع إلى إعادة تأهيل مخيم النيرب في محافظة حلب وتحسين المستوى المعيشي للاجئين الفلسطينيين في كلٍ من مخيم النيرب وعين التل.

ويهدف المشروع في مرحلته الأولى إلى بناء 300 وحدة سكنية في مخيم عين التل لتأوي 300 عائلة بعدد أفراد 1.500 لاجئ تنتقل من مخيم النيرب إلى مخيم عين التل بشكل طوعي بهدف تخفيف معدل الكثافة السكانية في مخيم النيرب، إضافة إلى بناء 1.000 وحدة سكنية في مخيم النيرب.

كما يهدف المشروع إلى تحسين البنية التحتية والتي تشتمل على شبكة الصرف الصحي ومياه الشرب إضافة إلى شبكة الحركة والمرافق العامة.

كما تهدف المبادرة إلى تمكين المجموعات المهمشة في المجتمع من خلال التدريب و المشاركة.

كما يهدف المشروع في مرحلته الثانية إلى تحسين المستوى المعيشي لحوالي 1.000 عائلة تقدر بـ7.500 لاجئ فلسطيني ما تزال تعيش ضمن هذه الثكنات وتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والعمراني للسكان والمنطقة.

الأهداف الثانوية

يهدف المشروع إلى تفعيل مشاركة اللاجئين الفلسطينيين في التخطيط والتنفيذ لقضاياهم، وتنمية القدرة على اتخاذ القرارات، والعمل على توسيع قاعدة مشاركة المرأة اللاجئة والعمل على دعمها وتقويتها. كما يهدف المشروع إلى تفعيل دور المجموعات المهمشة وزيادة مشاركتها في هذه المبادرة. ويهدف المشروع أيضاً إلى إيجاد ثقافة مجتمعية واعية تخاطب احتياجات هذا المجتمع وتلبي طموحاته.

تخفيف الكثافة الشديدة في مخيم النيرب كان من بين مساعي عملية إعادة التأهيل

مصدر المبادرة والجهات المشاركة

مصدر المبادرة

إن تدني المستوى المعيشي للاجئين الفلسطينيين في مخيم النيرب بسوريا وتدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي والعمراني، أدى إلى قيام المجتمع المحلي بمبادرة شعبية، إلى جانب المبادرة الدولية التي قامت بها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا) لتخطيط وتنفيذ هذا المشروع/المبادرة.

الجهات المشاركة

قدمت الحكومة السورية ممثلة بالهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين مجموعة من المبادرات التي ساهمت في تيسير المشروع ودعمه من خلال الدور الفعال لممثلها في اجتماعات الدول المتبرعة والتنسيق مع الجهات المختلفة ضمن الحكومة والمجتمع المحلي وقياداته، والمساعدة في إقناع اللاجئين بان المشروع لا علاقة له بالتوطين وإنما يهدف إلى تحسين المستوى المعيشي، إضافة إلى التبرعات العينية التي قدمتها الحكومة السورية من أرض للمشروع وتحسين البنية التحتية ومدرسة ثانوية.

ومن خلال تقديم فكرة المشروع وشرح احتياجات اللاجئين في مخيمي النيرب وعين التل للدول المتبرعة، ساهمت كل من وكالة الغوث والهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين بإيجاد التمويل اللازم للمرحلة الأولى من المشروع، وذلك بالإضافة إلى الجهود التي بذلتها وكالة الغوث والمجتمع المحلي وقياداته في تنظيم المجتمع

وتنسيقه بمختلف شرائحه إلى أن تم الإعداد للمشروع وتنفيذه.

الإطار القانوني والإدارة

الإطار القانوني

لقد ارتكزت المبادرة على تطبيق وتنفيذ كافة القوانين والصكوك والمعاهدات الدولية التي أقرتها هيئة الأمم المتحدة فيما يتعلق بقضية السكن والحياة الكريمة. ولقد استند المشروع في إطاره القانوني إلى حق الإنسان في الحصول على سكن ملائم يوفر له سبل الراحة والعيش الكريم ويضمن له إنسانيته، إضافة إلى المساواة ما بين اللاجئ الفلسطيني والمواطن السوري في العيش الكريم.

ولقد تم توضيح الإطار القانوني للمشروع ولحقوق اللاجئين وواجباتهم المتعلقة بالتخطيط و التنفيذ وشرح أدوار كل من مجتمع اللاجئين المستفيدين ودور وكالة الغوث الدولية والحكومة السورية إضافة إلى دور المتبرعين ومسؤولياتهم تجاه المشروع.

اتخاذ القرارات والإدارة

إن عملية اتخاذ القرار تتم بالمشاركة ما بين أطراف المشروع الممثلة في المجتمع المحلي الذي يضم ممثلين عن كافة فئاته والفئة المستهدفة، ووكالة الغوث الدولية، والهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين، وممثلين عن الدول المتبرعة.

ويتم إدارة المشروع من خلال فريق عمل يتمثل في ميسرين متخصصين من وكالة الغوث الدولية والحكومة السورية ولجان محلية تمثل المجتمع المحلي للاجئين الفلسطينيين في مخيم النيرب وعين التل. وتسعى وكالة الغوث الدولية إلى إنشاء إدارة خاصة محلية للمشروع من خلال المجتمع المحلى.

التخطيط الاستراتيجي

كيفية إشراك كافة الأطراف في التخطيط

تم التخطيط لهذا المشروع بالتشاور والتحاور مع الأطراف المعنية والتي تضم الدول المتبرعة، ووكالة الغوث الدولية، والحكومة السورية ممثلة في الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين، والقيادات المحلية الممثلة للمجتمع المحلي بالإضافة إلى

المستفيدين المباشرين من المشروع. و قد كان للفئات المهمشة دور في عملية التخطيط والتنفيذ واتخاذ القرار بمشاركة واسعة من النساء وكبار السن والمعوقين.

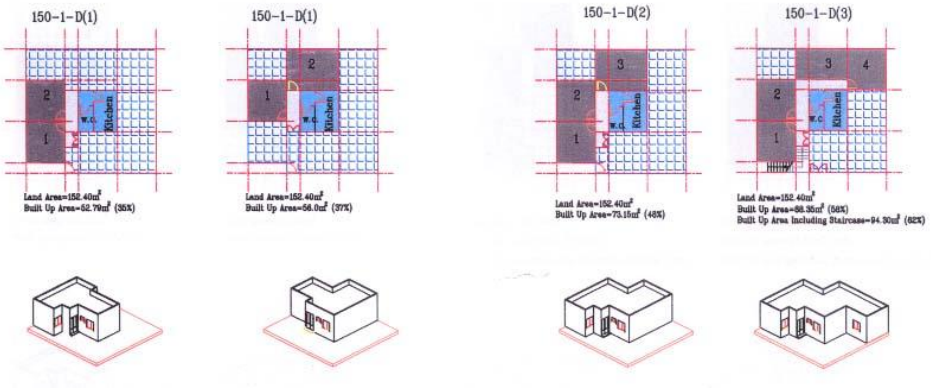

وقد بدأ المشروع بسلسلة من الدراسات وعمليات المسح للمنطقة والمباحثات مع الأطراف المختلفة (وخاصة المجتمع المحلي وقياداته والخبرات العاملة في الميدان التي تم الاستعانة بها في بدايات مراحل التخطيط) لتحديد الاحتياجات في المخيمين والوقوف على أسلوب تنفيذ المشروع وتحديد نقاط القوة التي تمثلت في الأهداف الرئيسية للمشروع ونقاط الضعف التي تمثلت في قضية تمويل المشروع التي كانت واحدة من التحديات التي واجهت المشروع (ولم تزل تواجهه)، إضافة إلى أن الترويج لفكرة المشروع كانت قد قوبلت بالرفض للاعتقاد السائد بأن المشروع هو خطوة نحو التوطين، إلا أن المشروع تمكن من تنمية ورفع مستوى وعي اللاجئين لإدراك أن هدف المشروع هو تحسين مستوى المعيشة والسكن وليس له علاقة بقضية التوطين.

وبعد مجموعة من المشاورات والاتصال بهيئات دولية مختلفة، قدمت الحكومة السويسرية دعما للقيام بالمسح الشامل الذي اشترك فيه خبراء متخصصون وموظفون من وكالة الغوث إضافة إلى ممثلين عن المجتمع المحلي والهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين. وقد تم عقد مجموعة من الندوات لتعريف المجتمع المحلي بطبيعة المشروع وأهدافه وقد شارك الجميع في صياغة أهدافه وخطوات تنفيذه.

تحديد الاحتياجات الحقيقية للجمهور المستهدف

تم تحديد الاحتياجات والأولويات من خلال تنظيم مجموعة من الأنشطة التي عبرت عن الحاجة الحقيقية لمجتمع اللاجئين فيما يتعلق بضرورة تحسين الوضع

المعيشي لهم من خلال:

- إجراء مسح شامل لتحديد المشكلة على 1300 عائلة من خلال استبيان شمل كافة النواحي الحياتية،
- تنظيم ورشة عمل لإيجاد حلول لتخفيف الكثافة السكانية في مخيم النيرب،
- التشاور مع المجتمع المحلي وإشراكه من خلال مشاركة ممثلين عن اللاجئين في المخيمين وممثلين عن وكالة الغوث الدولية،
- عقد منقاشات مع قاطني الثكنات في مخيم النيرب،
- عقد مقابلات بين الخبراء والمعنيين مع الأهالي لشرح خطة عمل المشروع خلال مراحله،
- تنظيم ورش عمل مع اللاجئين لمناقشة آليات تحسين الوضع الاجتماعي الاقتصادي،
- تنظيم ورشة عمل لتقييم الدروس المستفادة من تنفيذ المشروع في مراحله الأولى.

موارد (التمويل/رأس المال)

الموارد المادية

تنحصر الموارد اللازمة لتنفيذ المشروع في موارد مالية وفنية وبشرية. وتقوم الدول المانحة بما فيها حكومة الجمهورية العربية السورية بتقديم الدعم المادي إضافة إلى بعض جوانب الدعم الفني، كما تقدم وكالة الغوث الدعم الفني والإداري لتنفيذ المشروع.

احتاج تنفيذ المشروع على النحو المخطط له إلى مجموعة من الموارد المادية حيث تطلب المشروع في مرحلته الأولى إلى (11.494 مليون دولار أمريكى)، وقد قامت الحكومة السورية من جانبها بتوفير (4.961 مليون دولار). وفي مرحلة مخيم النيرب الثانية احتاج المشروع إلى (13.059 مليون دولار أمريكي). كما احتاج المشروع إلى فريق لإدارة المشروع مدعوم بخبرات فنية مختلفة في المجالات التي يعمل عليها المشروع.

الموارد المحلية ورأس المال الاجتماعي الكامن

شكل المسح الاجتماعي الشامل للثكنات الواقعة في منطقة عمل المشروع بداية عملية التعرف على رأس المال الاجتماعي والإمكانات البشرية والمادية المتاحة التي يمكن للمشروع أن يبني عليها والتي تتمثل في مجتمع شاب يبلغ عدد أفراده

في قوة العمل حوالي 18.439 بنسبة (60%) من مجموع السكان يتوزعون على الشكل التالي (14.889 إناث) و (15.584 ذكور) يتميزون بقدرتهم على القيام بالأعمال اليدوية. ولقد ساهمت اللجان المحلية التي تمثل المجتمع المحلي بمختلف فئاته في إنجاح المشروع و قد كانت مثالا يحتذي به في بقية المخيمات والمشاريع المماثلة.

التنفيذ

دور المجتمع المحلي والدولة والشركاء الآخرين في عملية التنفيذ

لقد كان للدور الإيجابي الذي لعبته الهيئة العامة للاجئين والقيادات الشعبية الأثر الأكبر في إقناع مجتمع اللاجئين بالمشاركة الفعالة في المشروع. وقد كان دور اللاجئين في المخيمين إيجابياً من خلال مساهمة العائلات المستفيدة في تنفيذ بعض مراحل تشييد الوحدات السكنية والقيام بإتمام أعمال اكساء الوحدات السكنية في مخيم عين التل مستعينة برأس المال الاجتماعي المتوفر في المخيم. ولقد كان للاجتماعات والمشاورات التي تمت مع المجتمع المحلي وممثليه الأثر الأكبر في نجاحهم في تنظيم أنفسهم من خلال لجان محلية ممثلة للمجتمع.

ويقع تنفيذ المشروع على عاتق وكالة الغوث من الناحية المادية بالاعتماد على تبرعات قدمتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وسويسرا لتنفيذ المرحلة الأولى من المشروع وتقديم الخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ الوحدات السكنية والبنية التحتية. ولقد كان للحكومة السورية، ممثلة في الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين، دوراً أساسياً في توفير الأرض التي يقام عليها المشروع إضافة إلى تنفيذ العديد من مشاريع البنية التحتية كإنشاء شبكة الصرف الصحي ومياه الشرب في مخيم النيرب إضافة إلى تحسين شبكة الهاتف والكهرباء وبناء المرافق العامة، وفي مخيم عين التل قامت الحكومة ببناء مدرسة ثانوية إضافة إلى بعض المرافق العامة. وقد ساهمت وكالة الغوث الدولية بتقديم الخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ المشروع.

المعوقات التى واجهت التنفيذ وكيفية التغلب عليها

إن العمل على تأمين التمويل اللازم لتنفيذ المشروع كان أحد أهم التحديات التي واجهت المشروع في مراحله الأولى إضافة إلى عدم تقبل المجتمع لفكرة المشروع، وهو الأمر الذي أدى إلى مضاعفة الجهود في عملية إقناع مجتمع اللاجئين. وقد تم التغلب على هذه التحديات من خلال عقد مجموعة من اللقاءات

والاجتماعات مع الحكومة والمجتمع المحلي والدول المتبرعة.

أوجه الاستفادة

تجري الاستفادة من المشروع على عدة أوجه تتضمن الآتي:

- البحث والتخطيط (من خلال إجراء استبيان شامل لحصر كافة الاحتياجات والمتطلبات والمشاكل والنواحي الحياتية)،
- برامج تبادل الخبرات (بين اللاجئين والحكومة والمنظمات الدولية)،
- بناء القدرات (من خلال تنمية قدرات اللاجئين على التفاوض والمشاركة في عملية اتخاذ القرارات وعمليات التخطيط والتنفيذ)،
- تحسين ظروف السكن وتشييد المساكن (من خلال إعادة تأهيل المساكن في مخيم النيرب وبناء وحدات سكنية جديدة بمخيم عين التل)،
- التعليم والتدريب (التدريب على تنفيذ بعض مراحل تشييد الوحدات السكنية وأعمال اكساء الوحدات السكنية في مخيم عين التل)،
- التعبئة الاجتماعية/تحفيز الجماهير (تحفيز الأهالي لتنظيم أنفسهم والمشاركة في التخطيط والتنفيذ للمشروع)،
- التمويل/تمويل المشروعات (عقد مجموعة من اللقاءات والاجتماعات مع الحكومة والمجتمع المحلي ووكالة الغوث الدولية ومندوبي الدول المتبرعة لإقناعهم بأهمية المشروع وضرورة المشاركة في توفير التمويل المادي والاجتماعي)،
- البنية التحتية والمرافق (من خلال إنشاء شبكة للصرف الصحي ومياه الشرب في مخيم النيرب وتحسين شبكة الهاتف و الكهرباء).

تقييم وتحليل الإنتاج الاجتماعي

مدى تحقيق المشروع لأهدافه/المكاسب الاجتماعية

نجح المشروع في الوصول إلى أهدافه رغم التحديات التي واجهته في البداية. يعود المشروع بالفائدة على مجموع اللاجئين في مخيم النيرب ومخيم عين التل، وذلك من خلال المشاركة الفعالة للاجئين في المشروع وتبادل الخبرات إضافة إلى تحسين المستوى المعيشي للاجئين وبناء القدرات الذاتية الاجتماعية والاقتصادية للمستفيدين.

الأطفال يلعبون خارج منازلهم في حيهم الجديد بعين التل (المصدر: الأونروا)

مدى الارتباط بالإنتاج الاجتماعي للموئل

يرتبط المشروع بالإنتاج الاجتماعي للموئل من خلال الأهداف التي تم وضعها بالتشاور مع المجتمع المحلي ومشاركة أعضائه في حل مشكلاته والتخطيط لتطوير قدراتهم وإمكانياتهم على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية مستفيدين من خبراتهم في التخطيط لهذا المشروع وتنفيذه.

النتائج والدروس المستفادة

الدروس المستفادة

إن من أهم الدروس المستفادة من هذه الخبرات هي ضرورة تضافر كافة الجهود ومشاركة فئات المجتمع المحلي في تحديد احتياجاته والتخطيط والتنفيذ لهذا المشروع ونشر ثقافة جديدة عن التنمية تأخذ باعتبارها الإمكانيات المتوفرة لدى كافة المجموعات الاجتماعية، وذلك بالإضافة إلى ضرورة تبادل الخبرات في مختلف المجالات وضرورة انعكاسها على المشاريع المماثلة.

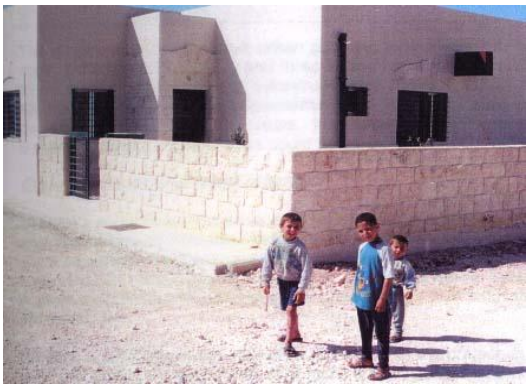

يؤدي هذا المشروع إلى زيادة الرأسمال الاجتماعي الثقافي للمجتمع، حيث يقوم اللاجئون الفلسطينيون بنقل خبراتهم إلى عائلات أخرى تستفيد من هذه الخبرة.

الرؤيــة المســتقبلية لإمكانيــة التطوير أو التكرار

يمكـن للمشـروع أن يطـور آليـات العمـــل الجمـــاعي والتشـــاور والتخطـيط المسـتقبلي القـائم علـى التنميـــة المســـتدامة والمـــوارد البشـرية كمـا يمكنـه أن يعـزز مـن مشـاركة المجموعـات المهمشـة فـي اتخـاذ القـرار والمشـاركة الفعالـة فـي جميـع مراحل التخطيط والتنفيذ.

لقد أدى العمـل فـي هـذا المشـروع إلـى زيـادة الخبـرات الميدانيـة فـي العمـل مـع مشـاريع البنيـة التحتيـة والسـكن والتنميـة المسـتدامة فـي مجالاتهـا المختلفـة والتـي يمكن أن تنتقل وتتكرر في مناطق أخرى (مثل مخيم جنين).

مشهد لشارع في "عين التل" الجديدة

كيفية ترويج الجهات المشاركة

- يقوم المنظمون والمشاركون بالترويج لهذه الخبرات من خلال:
- دعم المجتمع المحلي للاستفادة من هذه الخبرات من خلال تنظيم ورش عمل يشارك فيها المجتمع المحلي والقائمون على المشروع،
- وعرض هذه الخبرة ونقلها في الملتقيات الدولية والزيارات التبادلية فيما بين المهتمين،
- استخدام وسائل الإعلام والنشرات والندوات.

لمزيد من المعلومات، رجاء الاتصال بـ:

باسم بدران
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين
صندوق بريد 4313
طريق مزا، مقاطعة طريق بيروت
مجمع الأمم المتحدة (أمام المطار القديم)
دمشق، سوريا
تليفون: +963 (0)93 592–088
فاكس: +963 (0)11 613–3035
بريد الكتروني: badranb@unrwa.org
الموقع على الإنترنت: www.unrw.un.org.sy/

العراق

تركيا
زاخو
الموصل
إيران
كركوك
سوريا
سامراء
بغداد
الرطبة
كربلاء
العراق
النجف
السعودية
الناصرية
البصرة
عبدان
0 150KM
الكويت

مبادرة إعادة تسكين المهجرين قسرا من منطقة مخمور

الموقع الجغرافي:	مدينة الموصل، ناحية مخمور، شرق مدينة الموصل، العراق
تاريخ بداية المشروع:	أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني 2003
عدد العاملين:	الموظفين و المتطوعين
الفئات المستهدفة:	مجتمع المهجرين قسرا من منطقة مخمور بمحافظة نينوى، (100) عائلة مهجرة
النطاق الجغرافي للمشروع:	مستوطنة بالموصل للأفراد المهجرين الذين وصلوا من مقاطعة مخمور.

ملخص

بعد سقوط النظام السابق في العراق قامت الميليشيات الكردية بإجبار العائلات الساكنة في مدينة مخمور على ترك مساكنها وأراضيها بالقوة بسبب عوامل عرقية، وأيضاً كرد على حملات "التعريب" التي تمت في الماضي على يد النظام السابق، خاصة في غضون الثمانينيات، حيث تم زرع عراقيين عرب في المناطق

الكردية كوسيلة لتخفيف ملامحها الديمغرافية الكردية. ومن ثم فالقاطنين بمنطقة مخمور هم مواطنون عرب ولكنهم ظلوا مقيمين في المنطقة لما يزيد عن 40 عاما. وقد قدم العديد من المواطنين شكاوى الي مكتب حقوق الإنسان، وتمت مفاتحة الجهات ذات الصلة ولكن لم يتم الوصول إلى أية نتيجة.

وبناء علي مسئولية مكتب حماية حقوق السكن والأرض والمهجرين تم تقديم بعض العون لهذه العائلات، حيث تم اختيار (100) عائلة بشكل عشوائي. وعلى الفور تم الاتصال بالأعضاء والكوادر الفنية وعقد سلسلة من الاجتماعات واللقاءات لدراسة الوضعية المعروضة علي المكتب لاتخاذ القرار بتقديم المساعدة وفقاً للشروط التالية:

1. تحديد المشاركين في المبادرة،
2. اختيار المناطق البديلة للسكن،
3. الاتصال بالمنظمات ذات الصلة من منظمات المجتمع المدني في العراق،
4. توفير الكوادر المتخصصة (فنية، طبية، علاقات)،
5. الاتصال بالمتطوعين حول إمكانية المساعدة.

وقد تضمن تنفيذ المشروع توفير مأوى ومأكل ومياه ومساعدات اقتصادية

الأسباب والظروف الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية التي أدت إلى القيام بهذه التجربة

بعد سقوط النظام السابق في العراق، حاولت ميليشيات كردية إجبار سكان ناحية مخمور والقرى التابعة لها على مغادرة موطنهم الأصلي الذي يسكنوه بسبب التمييز العرقي مدعين بأن المنطقة ملك لهم، وبأن النظام السابق قام بتعريب المنطقة لتغيير معالمها الجغرافية والتاريخية. ظهرت المليشيات الكردية في شمال البلاد وطبقت ما يطالبون به من استرداد ممتلكاتهم السابقة. وقد عنى هذا طرد أولئك الذين صنفوا كمستفيدين من حملات التعريب التي وقعت في الماضي.

في إحدى الحالات، أجبرت الميلشيات السكان العرب في مخمور والقرى المحيطة على ترك مساكنهم وأراضيهم، مدعين أن المنطقة تنتمي إلى الأكراد، وأن النظام السابق قد حول المنطقة إلى منطقة ذات أكثرية عربية.

مع ذلك، فإن سكان منطقة مخمور كانوا قد قضوا فترة طويلة (أكثر من 40 سنة)، ولأن اسم المنطقة السكنية كان "مجمع عدنان خير الله" نسبة إلى وزير الدفاع البعثي، فإن المليشيات الكردية اعتبرت السكان موالين للنظام السابق.

وفي حين أن الرقم المعروف عن العائلات المهجرة من مخمور يقرب من 500 أسرة، فإن المبادرة الحالية تركز على 100 أسرة فقط. ولقد طلبت معظم الأسر الباقية اللجوء لدى أسر أخرى في مناطق أخرى بعيدة عن الموصل، أو وجدوت بعضها مأوى في المنشآت الحكومية المهجورة—خاصة الثكنات العسكرية—التي قصفتها القوات الأمريكية عام 2003.

إن هذه الحالة ليست فريدة من نوعها، ولكنها تعكس ظاهرة الانتقام العرقي عبر العراق الشمالي بعد الغزو الذي قادته الولايات المتحدة في عام 2003. فلقد تأثرت مجتمعات أخرى في منطقة الموصل ومنطقة كردستان عامة مثل "صومايل"، "تالافا"، "فائده"، "مسلوبه"، غير أن الاحصاء الدقيق للأشخاص المهجرين من تلك المناطق غير معروف، وهي مسألة محل مزيد من البحث.

المشكلات الرئيسية التي هدفت المبادرة إلى حلها

نتيجة لتهجير حوالي 500 عائلة من موطنها الأصلي، فقدت هذه العائلات المأوى وابسط وسائل الحياة (سكن، ماء، غذاء، وأمور طبية) مما استوجب مساعدتها عن طريق توفير السكن ووسائل الحياة الملائمة، وعليه جاءت المبادرة لحل هذه المشكلة.

عرب من قبيلة الشومر يبينون مذكرة الإخلاء الرسمية من قبل المليشيات الكردية التي تخطط لإعادة اقتناء منازلهم. (المصدر: إريك ستوفر).

الأهداف الرئيسية والثانوية

سعى مكتب حقوق الإنسان والهجرة في الأساس إلى تفعيل دور منظمات المجتمع المدني لحماية المهجرين قسرا بسبب المشاكل العرقية أو الدينية. وقد تطورت المبادرة إلى خطة لتوفير المساكن والمياه والغذاء لعدد 100 أسرة من الأكثر حاجة من بين الأسر المهجرة.

وقد جاءت الجهود المبذولة بمثابة حلا داخليا لمشكلة عدم توفر المأوى. ومع ذلك فإن توفير الإعانات في حالة الطوارئ ودمج شبكة واسعة من الأفراد والمنظمات المحلية مكن من إيجاد حلول طويلة الأمد.

مصدر المبادرة والجهات المشاركة

مصدر المبادرة

خرجت المبادرة من مكتب حقوق الإنسان والهجرة التابع للجبهة الوطنية لعشائر العراق.

الجهات المشاركة:

مكتب حقوق الإنسان والهجرة/الجبهة الوطنية لعشائر العراق،
مكتب الخدمات الطبية/الجبهة الوطنية لعشائر العراق،
مكتب العلاقات العامة/الجبهة الوطنية لعشائر العراق.

من خلال الجبهة الوطنية، عرض الشيخ حسن زيدان آل-خلف رئيس عشيرة اللهيب الاستخدام المجاني بلا أى مقابل لمساحة 5.000 متر مربع من الأراضي الفضاء التي تخصه في منطقة الحاج على، التي تقع على بعد 30 كم جنوب الموصل.

كما تضامن المقاولون المحليون الذين يوفرون الصوانات للمناسبات الخاصة، مثل الأفراح والجنازات، وعرضوا استخدام الخيم الخاصة بهم بدون مقابل أو تعويض من أى نوع.

كما عبر قادة العشائر المحلية عن كرمهم البالغ بتقديم كميات كبيرة من الغذاء للمرحلين. وقدمت منظمات انسانية محلية أدوية وامدادات طبية للضحايا.

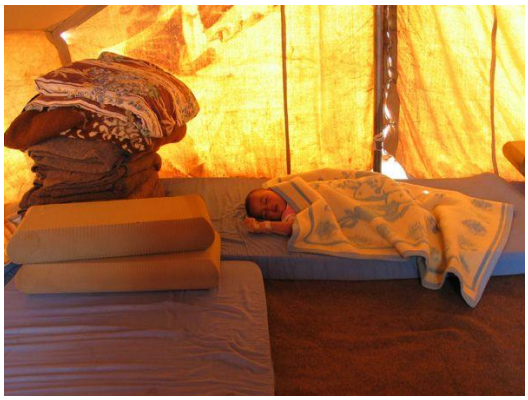

طفلة رضيعة من بين المهجرين داخلياً في مأواها الذي جاء من التبرعات (المصدر: منظمة مراقبة حقوق الإنسان).

الإطار القانوني والإداري

على رأس الأهداف العامة التي يعمل مكتب حقوق الإنسان والهجرة على تنفيذها يأتي تحسين ظروف السكن وحماية اللاجئين والمهجرين الداخليين الذين أعيد توطينهم. ومن ثم ووفقاً لما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بشأن حق كل مواطن في أن يكون له سكن مناسب، تقدمت منظمة حماية المهجرين بهذه المبادرة، حيث لم توفر القوانين العراقية السابقة والحالية الحماية لمثل هذه الأمور، ومن إحساسنا بهذه المسؤولية، كوننا من منظمات المجتمع المدني، فقد انطلقنا لتنفيذ هذه المبادرة.

يذكر أن دولة العراق طرف أيضاً في المعاهدات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، تلك التي تضمن الحق في سكن ملائم. على سبيل المثال، صادقت العراق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عام 1970، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في عام 1970، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام 1986، واتفاقية حقوق الطفل في عام 1994. وأثناء أحدث المراجعات حول مدى إعمال العراق للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وجدت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ان الحق في سكن ملائم قد انتهك في عدة قطاعات على مستوى العراق. وقد عبرت اللجنة عن قلقها ازاء التقارير الخاصة "بالتمييز في التمتع بهذا الحق، خاصة في علاقته بالإخلاءات القسرية لأعضاء مجتمعات بعينها (الأكراد، التركمان، والمسلمين الشيعة) والوضع الخاص بـ "واضعي اليد" في المناطق الحضرية.

وفي حين أن مرتكبي الإخلاءات في مخمور لم يكونوا تابعين للدولة، بل ميليشات كردية، فإن هذه الخلفية ذات دلالة إذا افترضنا أن الثأر من تلك الانتهاكات

التعاقدية ونقل السكان من قبل النظام السابق قد دفع إلى عملية التهجير ونزع الملكية في هذه الحالة.

من الأمور ذات الدلالة أيضاً أن قوات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ادعت الالتزام الخاص باحترام حقوق العراقيين الإنسانية والدفاع عنها وتعزيزها وإعمالها أثناء هذه الفترة بفضل احتلالهم لدولة طرف في المعاهدة. بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من التحريمات الواردة في اتفاقية لاهاي الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية لعام 1907، وبصورة خاصة في المادة 43 منها التي تحرم تغيير أو تبديل النظام القانوني في ارض محتلة، فقد أصدرت السلطة المؤقتة للتحالف في العراق أومرا عسكرية فعالة تتعلق بهذا الوضع. فقرار سلطة التحالف المؤقتة رقم 6، "إخلاء الأشخاص الشاغلين للمباني العامة بشكل غير قانوني" يؤكد السيطرة على الممتلكات العامة وجميع الممتلكات التي كانت مملوكة سابقاً لحزب البعث داخل العراق." هذا القرار يفوض قائد قوات التحالف أو من ينوب عنه بإخلاء أي أفراد أو مجموعات ثبت أنهم يشغلون تلك الممتلكات بشكل غير قانوني. وبينما تم تطبيق هذا القرار بشكل أدى إلى ظهور مقاومة غير بسيطة ضد القوات المحتلة، فقد منع بشدة أية خيارات أمام العراقيين المهجرين والمشردين والمفقرين في أن يحصلوا على مأوى أمن وقت الطوارئ. علاوة على أن هذا الأمر يضعف من حالة المواطنين الذين يلجئون إلى المباني المهجورة للنظام السابق مثل كثير من ضحايا مخمور.

مدنيون عراقيون يتعاركون مع جنود بريطانيين في البصرة أثناء إخلاءهم من مبنى عام، 29 مارس/آذار 2004. (المصدر: نبيل الجوراني اسوشيتيد برس).

اتخاذ القرارات

تم اتخاذ القرارات في هذه المبادرة بمعرفة مكتب حقوق الإنسان والهجرة لكونه

المشرف على إدارة المبادرة وصاحب الفكرة والمسئول عن التنفيذ.

التخطيط الاستراتيجي

كيفية إشراك كافة الأطراف في التخطيط للمشروع/المبادرة تم عقد سلسلة من اللقاءات مع المكاتب المشاركة لتحديد مسؤولية كل مكتب على حدة، على أن يتم الرجوع إلى مكتب حقوق الإنسان باعتباره الممثل الرئيسي لتنفيذ المبادرة والمخطط لإنجاحها.

تحديد الاحتياجات الحقيقية للجمهور المستهدف

بعد دراسة الحالة تم تحديد الاحتياجات لـ (100) عائلة مستهدفة وظهرت كالآتي:

- المساعدة في تهيئة وسائل السكن البسيطة (خيام)،
- تخصيص كوادر طبية متخصصة لمعالجة النازحين،
- تخصيص كوادر متخصصة في أمور النقل،
- توفير المواد الغذائية والطبية ومياه الشرب النقية، وما له مساس بالحياة الإنسانية بنسب متفاوتة كل حسب أهميته.

موارد (التمويل/رأس المال)

الموارد المادية

تمثلت الموارد المالية للمبادرة في الاعتماد على التمويل الذاتي لمكتب حقوق الإنسان، بالإضافة إلى اسهامات من المجتمع المحلى، وذلك لعدم وجود تمويل من أية جهة أخرى.

الموارد المحلية ورأس المال الاجتماعي الكامن

تمثل رأس المال الاجتماعي الكامن في المشاركة بين المكتب وبعض العشائر المشاركة في الجبهة الوطنية لعشائر العراق.

تنفيذ المشروع/المبادرة

دور المجتمع المحلي والدولة والشركاء الآخرين في عملية التنفيذ

شارك في تنفيذ المبادرة عدة أطراف تمثلت في المجتمع المحلي ومكتب حقوق الإنسان والمكاتب الأخرى، حيث قام المجتمع المحلي بتوفير وسائل النقل من قبل بعض المتطوعين من أفراد المجتمع، كما تم تحديد دور كل مكتب مشارك في الفعالية من قبل المنظمة، ولم يكن للدولة أية مشاركة في المبادرة.

المعوقات التي واجهت تنفيذ المشروع/المبادرة وكيفية التغلب عليها

تمثلت المعوقات التي واجهت المبادرة فيما يلي :

- عدم توفر وسائل النقل لمركبات الحمل الكبيرة، فتم الاعتماد على المواطنين المتطوعين من الأهالي،
- عدم توفر رأس المال الكافي لمساعدة جميع المتضررين،
- عدم توفر الخيام الكافية لإنجاح المبادرة،
- عدم وجود المكان البديل للسكن لاستغلاله كمجمع سكني.

تم التغلب على المعوقات من خلال اللجوء إلى منظمات المجتمع المدني الأخرى والاستفادة من خبراتها والاتصال برؤساء العشائر للمساعدة.

أوجه الاستفادة

تجرى الاستفادة من المشروع على عدة أوجه تتضمن الآتي:

- بناء القدرات: من خلال تنمية قدرات المهجرين على المشاركة والتفاوض في حل مشاكلهم المصيرية للمحافظة على حقوقهم الإنسانية وحقهم في البقاء،
- تحسين ظروف السكن وتشييد المساكن: من خلال توفير السكن بنسبة 40%وتوفير المواد الغذائية اللازمة للمعيشة،
- التعبئة الاجتماعية/تحفيز الجماهير: تحفيز الأهالي المهجرين لتنظيم أنفسهم والمشاركة في إعادة تسكينهم،
- التمويل/تمويل المشروعات: المشاركة بين مكتب حقوق الإنسان وبعض العشائر المشاركة في الجبهة الوطنية لعشائر العراق في توفير التمويل المادي والاجتماعي،
- الخدمات الأساسية والمرافق: من خلال توفير الخدمات الطبية بنسبة 75% وخدمات الرعاية الاجتماعية اللازمة للسكان لعيش حياة كريمة،

- المياه والصرف الصحى: دعم السكان بمياه الشرب النقية من خلال تطوع ناقلي المياه وتبرع شيوخ العشائر بالمياه المعدنية.

تقييم وتحليل الإنتاج الاجتماعي

مدى تحقيق المشروع لأهدافه/المكاسب الاجتماعية

نجح المشروع/المبادرة في الوصول إلى أهدافه رغم التحديات التي واجهته في البداية. وتمثلت المكاسب الاجتماعية فيما يلى:

- توفير السكن بنسبة 40%، وذلك نتيجة لعدم توفر الإمكانيات اللازمة لإيجاد السكن البديل. لم ينتفع 60% من العدد الذي كان مستهدفاً من المبادرة كما كان مخططاً. ومع ذلك كان المنظمون قادرين على إرشادهم ومساعدتهم في الحصول على مأوى في الثكنات العسكرية المجاورة التي أصبحت مهجورة بعد القصف الأمريكي لها،
- توفير الخدمات الطبية بنسبة 75% بسبب تعاون المتطوعين من الكوادر الطبية الموجودة بالمنظمة وتهيئة المستلزمات الطبية الكافية،
- توفير المواد الغذائية بنسبة 90% وذلك من خلال تعاون المواطنين من القرى الأخرى،
- توفير الكميات المطلوبة من مياه الشرب من خلال تطوع ناقلي المياه (المركبات الحوضية) وتبرع شيوخ العشائر بالمياه المعدنية للمستفيدين.

مدى الارتباط بالإنتاج الاجتماعي للموئل

يرتبط هذا المشروع بالإنتاج الاجتماعي للموئل من خلال توفير الفرص لحصول العائلات علي المسكن الملائم.

إحدى الأسر المهجرة في ثكنة عسكرية مهجورة قرب الموصل، حيث يتعرض اللاجئون إلى مزيد من الإخلاء وفق قرار القيادة العسكرية لقوات التحالف رقم 6 (المصدر: IOCC)

النتائج والدروس المستفادة

الدروس المستفادة

فيما يلي أهم الدروس المستفادة من هذه الخبرات:

كيفية توفير الحماية للعائلات (100 عائلة) من التشرد،

إمكانية إنجاح مثل هذه المبادرة وتنفيذها مستقبلا عند توفر الإمكانيات المادية والمعنوية واللوجيستية،

الانفتاح على المنظمات الدولية لزيادة الخبرات،

يتحرك المجتمع ويشارك في عمل جماعي عندما يكون هناك احتياج ملح ومشترك لجميع أفراد المجتمع، وخاصة إذا تمثل هذا الاحتياج في الحفاظ على وجود المجتمع والبقاء.

الرؤية المستقبلية لإمكانية التطوير أو التكرار

إن مستقبل تلك التجربة واستمراريتها مرتبط بمدى ترابط المجتمع وأعضائه ما يتعلق بمواصلة التخطيط والعمل معاً لمواجهة أي تدخلات داخلية أو خارجية قد تتسبب في ظهور مثل هذه المشاكل مرة أخرى. كما يرتبط أيضا بالنقاط التالية:

- تعتمد إمكانية تطوير مثل هذه المبادرة وتكرارها مستقبلا على زيادة خبرات المنظمة،
- إدامة الصلة مع المنظمات الدولية للاستفادة من خبراتها الطويلة في مثل هذه المبادرات،
- حضور المؤتمرات الدولية وورش العمل لزيادة الخبرة العلمية والفنية.

كيفية ترويج الجهات المشاركة لهذا المشروع/المبادرة

- يقوم المنظمون والمشاركون بالترويج لهذه الخبرات من خلال:
- الإعلان عنها في الصحف ونشر ثقافة حقوق السكن والأرض،
- الكتيبات والنشرات الدورية،
- عقد الندوات الفصلية لشرح أهداف المنظمة فيما يتعلق بحماية حقوق السكن والأرض والدفاع عن حقوق المهجرين قسرا.

لمزيد من المعلومات، رجاء الاتصال بـ:

حازم محمد اللهيبى
شارع نينوى
الموصل، العراق
تليفون: 952–618 460 96+
تليفون نقال: 6576–0162 77(0) 96+ ,368–774(0) 460 96+
بريد الكتروني: hazimshark@yahoo.com
hazimalluhebe@yahoo.com

فلسطين/إسرائيل

القرى "غير المعترف بها" في النقب

الموقع الجغرافي:	منطقة النقب/النغف، فلسطين التاريخية، حالياً تشكل منطقة جنوبية في دولة إسرائيل
تاريخ بداية المشروع:	من 1997 إلى الآن
عدد العاملين:	6 دائمين و100 متطوعين
الفئات المستهدفة:	76.000 من البدو الفلسطينيين الذين يمثلون الشعب الأصلي في منطقة النقب/النغف، وهم يعيشون في قرى "غير معترف بها" بصفتهم أكثر المواطنين الإسرائيليين هشاشة.
النطاق الجغرافي للمشروع:	القرى التاريخية التي تفتقر إلى "اعتراف" الدولة.

ملخص

ظل البدو العرب يعيشون كجزء متكامل من الشعب الفلسطيني على مدى قرون طويلة. وفي المنطقة الجنوبية من فلسطين، والمعروفة تاريخياً بالنقب (وتدعي حديثاً "النغف" باللغة العبرية)، اعتادوا العيش في تجمعات صغيرة على أراض شبه قاحلة يمتلكونها بشكل جماعي. وقد تحولت هذه المستوطنات إلى قرى قبل

هزيمة فلسطين على يد القوات الإسرائيلية عام 1948. وبالرغم من أن كثير من أراضيهم كانت مقسمة ما بين الدولتين العربية واليهودية مثلماً أوصي قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 لسنة 1947، فقد وجدوا أنفسهم وأراضيهم مبتلعين كلية من قبل إسرائيل كدولة معلنة ذاتياً. وقد قامت "مؤسسات قومية" صهيونية وحكومات إسرائيلية متعاقبة بازالتهم قسراً مقلصين مساحة أراضيهم مرة بعد مرة إلى قطع أصغر، مانحين الموارد القومية بدلا من ذلك إلى المستوطنين اليهود ، الذين يتمتعون بمزايا مادية بمقتضى القانون الإسرائيلي "كمواطنين يهود" على حساب الشعب الأصلي الفلسطيني. ونظراً لاعتمادهم التقليدي على أراضيهم وتجمعهم من أجل كسب العيش، فإن نزع الحيازة بهذا الشكل قد أودى بالبدو إلى حالة متصاعدة من العوز والفقر. كما أن الإنكار الرسمي لوجودهم المستحق قد أوجد فئة جديدة من التخطيط "للقرى غير المعترف بها" وغير المستحقة على الدوام للحيازة الآمنة والخدمات العامة.

وبينما كانت هناك مناطق أخرى في فلسطين بمثابة البؤرة الأساسية للتوطين اليهودي المكثف، إلا أن النقب (ومناطق أخرى نائية) قد أصبحت هدفاً لمزيد من المصادرات التي تقوم بها دولة إسرائيل منذ الثمانينيات، حيث صعدت سلسلة من الحجج والمزاعم القانونية والإدارية من تدمير المنازل، ومصادرة الأراضي والإزاحة القسرية للبدو إلى "أماكن التركيز" (*ريكوزيم* بالعبرية الرسمية).

وقد ترابط أفراد المجتمع المؤلف من 45 "قرية غير معترف بها" للدفاع عن أنفسهم ضد المزيد من نزع الملكية، وتدمير المنازل والإزاحة، وذلك من خلال التعبئة الاجتماعية، والتخطيط البديل، والدفاع القانوني، والتماس الاعتراف بهم والحصول على الخدمات، وأيضاً إعادة البناء. وقد جاء البرنامج من خلال تجميع رأس المال الاجتماعي ودمجه في شكل المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها في النقب.

الأسباب والظروف الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية التي أدت إلى القيام بهذه التجربة

يبلغ عدد سكان القرى الممثلة في *المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها*، والتي يبلغ عددها 45 قرية كما ذكرنا، 76.000 نسمة. وتتراوح أحجام القرى من 500 إلى 5.000 ساكن على أقصى تقدير. ويشكل السكان جزءًا من الشعب الفلسطيني الأصلي ويتألفون اليوم من مليون نسمة تقريباً، ويشكلون 19% من

إجمالي المواطنين في إسرائيل.

وهذه المجموعة من سكان القرى في منطقة النقب محرومة من الخدمات البلدية والتمثيل الإداري اللذان يمثلان مجال السيطرة الرئيسي لهيئات الدولة و"المؤسسات القومية"، حيث تدار هذه الخدمات بواسطة "المواطنين اليهود" وفقط لخدمتهم.

وقد تميزت فترة الإدارة العسكرية الإسرائيلية (1948–1966) المفروضة على مواطني الشعب الأصلي بكونها الفترة التي شهدت ترحيل البدو من معظم النقب وإعادة توطينهم ضد إرادتهم في الجزء الشمالي من المنطقة والتي يشار إليها من قبل البدو الفلسطينيين بمنطقة "السياج." تشكل هذه المنطقة 2% فقط من النقب، والتي تشكل هي نفسها 60% من مساحة الأراضي التي سيطرت عليها إسرائيل قبل 1967. ومنذ أواخر الستينيات وحتى أوائل السبعينيات، خططت الحكومة الإسرائيلية والمؤسسات القومية المنتمية للدولة لسبع بلدات "للتركيز"، وذلك دون أخذ رأيهم. ويعيش أولئك الذين رفضوا العيش كلاجئين داخليين في "أماكن التركيز" السبعة (أو الريكوزيم)، كما يسمونها الإسرائيليون، الآن فيما يعرف بالقرى "غير المعترف بها."

ومازالت دولة إسرائيل تلجأ إلى حرمان السكان من الخدمات الحضرية، مثل المياه والكهرباء والطرق الممهدة والصحة والتعليم، كوسيلة لإجبار مجتمعات الشعب الأصلي على إخلاء قراهم التاريخية والعيش في أماكن التركيز التي أقامتها الدولة. والحقيقة أنه في مجالات التعمير واستخدام الأرض، والحصول على الموارد، والممارسات المؤسسية والقوانين وخاصة تلك التي تقيد الحياة اليومية لبدو النقب من خلال سياسة شاملة من التفرقة بينها وبين المستوطنات اليهودية من ناحية، ومن ناحية أخرى نقلهم إلى بلدات أو أماكن التركيز. وهذه الممارسات إنما تهدف إلى جعل أفراد المجتمع البدوي الفلسطيني في إسرائيل لاجئيين داخليين في وطنهم، بينما المخططون ومتخذو القرار والمؤسسات القومية ينفذون تحكماً ديمغرافياً متواصلاً على مدى خمس سنوات على مستوى المناطق الخاصة بفلسطين التاريخية وذلك تحت التحكم الإسرائيلي النافذ منذ تأسيسها عام 1948.

قريــة زعــرورة إحــدى القــرى غيــر المعترف بها، المصدر: المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها.)

وقــد وجــدت قــرى النقــب التاريخيـة، والتـي تشـير إليهـا الحكومـة الإسـرائيلية كـــا "مسـتوطنات مشـتتة" أو "تجمعـات سـكانية" قبـل تأسـيس دولـة إسـرائيل بفتـرة طويلـة وقبـل صـدور قـانون التخطيط والعمران (1965)، والذي يمثل الأداة القانونية التي تصنفها ككيانات غير شرعية. ومن ثم، فإن جميع المباني هناك غير قانونية وعرضة للهدم رسمياً. وسكان "القرى غير المعترف بها،" في اسرئيل لا يعترف بهم في المكتب الحكومي المركزي للمقياس الاقتصادي الاجتماعي الإحصائي.

ويعاني المجتمع من نسبة مرتفعة من البطالة والأمية إلي جانب تسجيل أسوأ مؤشرات الصحة والرفاهة على مستوى الدولة.

المشكلات الرئيسية التي هدفت المبادرة إلى حلها

هناك اليوم ما يقرب من 130.000 من البدو الفلسطينيين يعيشون في النقب (بما في ذلك 76.000 نسمة في القرى الخمسة وأربعين التي يمثلها المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها)، وهم يمثلون ما يقرب من 12% من الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل، وقد تتواصل سياسات التفرقة التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية تجاه المجتمع البدوي في القرى غير المعترف بها لعقود أخرى. ومثلهم مثل جميع مواطني إسرائيل، تعرض بدو النقب إلى مصادرة أراضيهم وتدمير منازلهم بشكل منظم منذ 1948.

في الوقت الحاضر، هناك 13 مليون دونامة (13 بليون متر مربع) من مساحة النقب، في فلسطين التاريخية، ويحوز السكان البدو المجمعون على 240.000 دونامة فقط، منهم 18.000 دونامة يحوزها سكان القرى غير المعترف بها. بمعنى اخر، يشغل سكان القرى غير المعترف بها 1.3% من الأراضي في النقب. وبالرغم من ذلك، فهم يشكلون 14.2% من مواطني المنطقة. والأدهى من ذلك هو أن هذه المساحة (1.3%) يحظر استخدامها ويقصر على اليهود

كمناطق صناعية ومستعمرات استيطانية أو لأغراض أخرى. بحلول عام 2020 من المتوقع أن يزيد عدد المواطنين والذي يبلغ حالياً 76.000 في القرى غير المعترف بها على الأقل إلى 200.000 مواطن. ووفقاً للقانون الإسرائيلي، فإن مجتمعاً بهذا الحجم يتطلب مساحة 1.153.143 دونامة (على أن يكون لأفراده الجنسية اليهودية).

وهكذا فإن المبادرة الحالية تواجه مشكلة ذات طابع مؤسسي أكثر من كونها عقبة من العقبات السياسية المنفردة أو ممارسة محلية. فإن تلك الأعمال تحدث في إطار قانوني من التمييز المؤسسي الممنهج، حيث تقوم هيئات الدولة مثل وزارة الداخلية والمجالس والآليات الإقليمية والمحلية للتخطيط وهيئة الأراضي الإسرائيلية و "المؤسسات القومية" بالتنسيق فيما بينها من أجل التأكد من نزع الملكية من الشعب الأصلي للبلاد، خاصة بدو النقب.

دمرت السلطات الإسرائيلية هذا المنزل في قرية سارا في عام 1998. (المصدر: المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها في النقب.

إن تأسيس المستوطنات اليهودية داخل خط وقف اطلاق النار 1948–1949 (الخط الأخضر) قد تم تنسيقه أساسًا بواسطة مؤسسة "قومية" فوق الدولة، وباللغة الإسرائيلية، مقصورة عرقياً، ألا وهى الوكالة اليهودية، وليس بواسطة الحكومة الإسرائيلية. تجند الوكالة اليهودية اليهود من أوطانهم وتوفر لهم سكن وبنية تحتية لتوطينهم داخل إسرائيل. كذلك تعمل المنظمة الصهيونية العالمية بطريقة مشابهة، ولكن على نحو خاص لإقامة المستعمرات داخل الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة. وعلى سبيل الاستثناء، انضمت المنظمة الصهيونية العالمية مؤخراً إلى إقامة المستعمرات في النقب داخل دولة إسرائيل.

كما يقوم الصندوق القومي اليهودي بإدارة الأراضي المملوكة لليهود "إلى الأبد." وقد صادرت الدولة أراض حول المجتمعات العربية الفلسطينية في الجليل والنقب، وحولتها في الغالب إلى الصندوق القومي اليهودي.

وكما تذكر إدارة أراضي إسرائيل فإن الأراضي العامة في إسرائيل تدار بواسطة إدارة أراضي إسرائيل، والتي هي، بخلاف الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي، هيئة حكومية لديها التزامات قانونية بعدم التمييز ضد المواطنين. ومع ذلك، فإن إدارة أراضي إسرائيل متأثرة بشكل كبير بالصندوق القومي اليهودي الذي هو في الأساس فوق الدولة، والذي يدير دستورياً مصالح اليهود فقط.

"استعادة" الأرض

إن المفهوم الأيديولوجي الرسمي "لاستعادة الأرض" (نقل الأراضي إلى الملكية اليهودية) هي عملية خطية ذات اتجاه واحد من الاستحواذ المستمر الذي يكمن في قلب سياسة الأراضي الإسرائيلية. الفقرة 1 من قانون تأسيس أراضي اسرائيل، والذي يحرم تحويل ملكية الأراضي إلى غير اليهود، مصاغ على النحو التالي: "إن ملكية أراضي اسرائيل، أراضي الدولة، أو التابعة لهيئة التنمية، أو الصندوق القومي اليهودي لن يتم نقلها بالبيع أو أية طريقة أخرى." وبالمثل، فإن الصندوق القومي اليهودي ملتزم تعاقدياً باتخاذ الإجراءات لتنفيذ المبدأ الذى يقول أن الأرض ستظل تحت الملكية اليهودية "ولن تباع إلى الأبد."

إضافة إلى هذا المعدل الثابت، أطلق مكتب رئيس الوزراء، في عهد رئيس الوزراء إرييل شارون، خطة جديدة لتنمية النقب. تخصص هذه الخطة موارد من الموازنة وموارد مؤسسية لتسريع عملية نزع الملكية ونقل بدو النقب. وفي يناير/كانون الثاني 2003 صدقت اللجنة الوزارية لشئون غير اليهود على خطة اريل شارون السداسية. وفي 9 ابريل/نيسان 2003 تم تخصيص 1.1 بليون شيكل إسرائيلي جديد (262 مليون دولار امريكي) لهذه الخطة. وأخيراً، جاء تعديل الموازنة الحكومية لعام 2003 مخصصاً مبلغ إضافي قيمته 55 مليون شيكل إسرائيلي جديد لتمكين واعطاء مزيد من التفويض لوحدات الشرطة والحرس الأخضر لتنفيذ الهدم التعسفي لمنازل البدو العرب. وتشير كل بنود الميزانية إلى نقل السكان إلى سبع أماكن تركيز مخططة وتدمير قراهم أثناء الفترة من 2003–2008، وذلك بدون تخصيص ولو بند واحد في الميزانية للبناء.

والأدهى من ذلك هو أن البنود الرئيسية في خطة شارون فيما يتعلق بالقرى غير المعترف بها تشتمل على ما يلي:

- تأسيس قسم خاص وقوات شرطة خاصة لتنفيذ الخطة،
- تزويد الحرس الأخضر بالمزيد من الأموال والأفراد لمصادرة الأراضي وتسجيلها كأراضي للدولة (لليهود فقط)،
- توجيه وزارة العدل وهيئة أراضي إسرائيل وهيئة البدو للتعاون من أجل تحديد ملكية الأراضي عن طريق التماس المحاكم وادعاء أراضي القرى كملكية للدولة. (وفقاً للحادثة غير المسبوقة والرائدة في عام 1984 حكمت المحكمة بأن البدو في النقب لا يحق لهم ملكية الأراضي)،
- التأكيد على أن أي تعويض مالي أو في صورة أراضي سيكون وفقاً للقانون الإسرائيلي والقرارات الحكومية وهيئة الأراضي،
- يمنح المجلس الإقليمي اليهودي رامات هوفاف وباني شيمون مزارعا فردية ("للمواطنين اليهود" فقط)، متضمناً ذلك مناطق لا تقع في نطاق حق التصرف الإداري حيث تقع القرى غير المعترف بها،
- تقوم الحكومة الإسرائيلية بتنفيذ قرارها الصادر في 4 أغسطس/آب 2002 لتنفيذ قانون التخطيط والبناء، والذي يعد جميع المنازل في هذه القرى التاريخية غير قانونية (بالرغم من أن تاريخها يعود إلى ما قبل الدولة الإسرائيلية وقانون التخطيط)،
- تخصيص 325 مليون شيكل (77.381.000 دولار امريكي) للتعويض عن الأراضي من خلال هيئة الأراضي (بشرط أن يخلي الملاك البدو الفلسطينيون الأراضي إلى بلدات أماكن التركيز)،
- تأسيس بلديات محلية للقرى المعترف بها وتسجيل السكان وفقاً لهذه القرى المعترف بها وأماكن التركيز، مثل بلدة التركيز ميريت.

وبالرغم مما ينتج عن ذلك من حرمان، إلا أن الدولة لا تعتد بالبدو وظروفهم كمسألة ذات أولوية انسانية. والحقيقة أن الحكومة الإسرائيلية لديها ما يزيد عن 13 خطة رسمية لتوسيع أو بناء مواقع يهودية جديدة في النقب (بما في ذلك مزارع فردية للمواطنين اليهود فقط)، بينما نبذت تماماً "القرى غير المعترف بها" وحاجاتها للتنمية. وهذه السياسة للتنمية غير المتوازنة إنما تتعارض مع المعايير الرسمية للاعتراف وتوفير الخدمات.

ووفقاً لتعريف (الخطة الإقليمية) "تاما 35،" تعرف المستوطنة بأنها" مساحة من التصرف القضائي لبلدية أو مجلس محلي، وما قصد بمساحة داخل التصرف

القضائي لمجلس إقليمي، في وقت التصديق على هذه الخطة، ووفقاً لإطار مشروع ساري، هو الإقامة في مساحة لا تقل عن 50 وحدة سكنية." وبالرغم من أن أصغر القرى في الخمس وأربعين قرية توافق هذا الحد الأدنى، إلا أن الاعتراف متروك للمعايير الأيديولوجية والإثنية غير المكتوبة. ونتيجة للعقبات المؤسساتية والبيروقراطية التي تقف أمام تنمية المجتمع في تلك القرى، تتبع دولة إسرائيل حملة رسمية لتجريم البدو. ولقد كانت الممارسة الحكومية منذ السبعينيات تعرف الأشخاص من القرى غير المعترف بها فقط باسم قبيلتهم، لاغين بذلك أي تسجيل لأولئك المواطنين قياساً على مكان إقامتهم. وقد اقترحت وزراة العدل تعديلاً لقانون الأراضي العامة "تعديل إخلاء المتعديين لعام 2002" والذي يعرف سكان القرى غير المعترف بها "كمتعديين."

الأهداف الرئيسية والثانوية

الأهداف الرئيسية

لقد قام قادة القرى وأعضاء الجيل الجديد في القرى غير المعترف بها بتطوير برنامج لمواجهة التحديات التالية:

1. عدم الاعتراف بعدد 45 قرية،
2. الافتقار إبى الخدمات البلدية المؤداة للمجتمع،
3. الافتقار لممثلين عن المجتمع المحلي،
4. الحاجة إلى الحماية من تدمير الحكومة للمنازل ومصادرة الأراضي ونقل السكان،
5. خطة التنمية القومية الإسرائيلية والخطط الإقليمية التي تتجاهل وجود القرى.

الأهداف الثانوية

في الفترة منذ تولي اريل شارون رئاسة الوزراء، كان على المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها في النقب أن يواجه أيضاً تحديات مكثفة تحت مظلة خطة شارون لتنمية النغف. وقد استدعى عدم توازن القوى تخطيطاً حذراً بغرض مضاعفة المزايا وتعويض نقاط الضعف السياسية والأخرى المتعلقة بالمجتمع الضحية. لذلك كان بناء التضامن الاجتماعي إضافة ولكنه لا يقل عن كونه هدفا أساسيا.

مصدر المبادرة والجهات المشاركة

مصدر المبادرة

قبل تأسيس المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها في النقب، قدمت أنشطة اللجنة المحلية لقرية أم باتين ومنظمتها نموذجاً للأخرين. على سبيل المثال، في عام 1996 قاومت أم باتين بنجاح محاولة الحكومة هدم منازل بها. وفي تلك الحادثة أصيب ثلاثة أشخاص من بينهم طفل. وعندما تجمع كل من أعضاء اللجنة المحلية لأم باتين (القادة التقليديون) والمهنيين في المجتمع المحلي، تشكل المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها. وقد أخذ هؤلاء المبادرون أيضاً مسئولية تطوير الخطة البديلة (فعلياً) "لخطة تنمية هيئة البلدية للعرب البدو في القرى غير المعترف بها في النقب."

الأطفال والروضة في واحدة من "القرى غير المعترف بها،" وهي قرية عرب النعيم، في الجليل، المنطقة الشمالية من فلسطين التاريخية/دولة إسرائيل. (المصدر: بيتر فراير، أرشيف لجنة الأربعين)

وقد انضم سكان محليون من القرى غير المعترف بها للمجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها كتنظيم ممثل قائم على أساس مجتمعي.

الجهات المشاركة

سعى المواطنون الممثلون من قبل المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها إلى الاستناد إلى تضامن المجتمع المحلي ودعم بعض المساندين من الخارج وذلك للبدء في تحركات للدفاع عن أنفسهم ضد سطوة الدولة على أراضيهم ومصادر رزقهم.

ويعد التضامن المحلي والدولي هاماً جداً لبرنامج المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها، حيث يعمل الأخير مع العديد من الأفراد والمنظمات في مجالات ذات صلة. ويتضمن ذلك العضوية في اللجنة العليا للمتابعة (الهيئة الممثلة لرؤساء البلديات الفلسطينية والمجالس المحلية في إسرائيل)، والتعاون مع المجموعات المحلية لحقوق الإنسان في إسرائيل؛ مثل المنظمة العربية لحقوق الإنسان. واليوم نجد لدى المجلس الإقليمي "للقرى غير المعترف بها" 32 عضوا محتملا،

بالإضافة إلى شركاء التحالف من وسط الأعضاء الإسرائيلين في الكنيست المعارضين لخطة شارون للتنمية. وقد طور المجلس اللإقليمي للقرى غير المعترف بها تضامناً عملياً أيضاً مع شبكات عالمية، مثل شبكة حقوق الأرض والسكن التابعة للتحالف الدولي للموئل. مع ذلك، كان التمويل متواضعاً، وجاء من الشركاء محلياً ودوليا متضمناً ذلك بعض الأفراد المتبرعين.

الإطار القانوني والإداري

إن إسرائيل دولة مصدقة وطرف في جميع المعاهدات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، ويتضمن ذلك تصديقها عام 1991 على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي يكفل الحق في سكن ملائم لجميع القاطنين في المناطق التي تقع في نطاق تصرفها القضائي والتحكم النافذ (مادة 11)، بالإضافة إلى تصديقها على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، التي تدعو المادة الخامسة منها الدول الأطراف صراحة إلى الكف عن التمييز في السكن.

وبالرغم من هذا، فإن القوانين الإسرائيلية المحلية تكرس مكانة اجتماعية مزدوجة، حيث أن هؤلاء المعترف بهم بصفتهم يملكون "الجنسية اليهودية" سواء كانوا يعيشون داخل إسرائيل أو لديهم جنسية أخرى— يملكون الحق في الانتفاع بالأرض والموارد القومية للبلاد، بينما غيرهم بما فيهم مواطني إسرائيل الذين لا يتمتعون بتلك "الجنسية اليهودية" التي تمثل مكانة فائقة لا يتحصلون على هذا الحق. وتنفذ هيئات الدولة و"المؤسسات القومية" مثل المنظمة الصهيونية العالمية/الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي وتوابعه، هذا التمييز في سياسات التنمية وبرامجها من خلال توزيع انتقائي للمنافع والخدمات العامة.

أعضاء من المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها في النقب يتظاهرون أمام مكاتب الحكومة الإسرائيلية، مطالبين بحقوقهم في الخدمات الاجتماعية والتعليم. (المصدر: المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها في النقب).

إن قوانين الأراضي الإسرائيلية لا تخدم سوى اليهود فقط من مواطني إسرائيل ولا تعترف إلا "بالأراضي اليهودية." فقوانين الأراضي لا تعترف بأراضي المواطنين البدو. وعلى مر عقود عديدة، ومن خلال عدد متنوع من الآليات، صارت الأراضي تنتقل من البدو إلى عامة اليهود. ونتيجة لذلك، فإن مجتمع البدو (25% من سكان النقب) يملكون 2% فقط من إجمالي الأراضي في النقب. وقبل 1948، كانوا يملكون 98% من تلك الأراضي. وقد أصبحت مشكلة الأراضي والسكن مشكلة جد خطيرة بالنسبة لبدو "القرى غير المعترف بها،" حيث يعيشون الآن على مساحة 1.3% من إجمالي مساحة الأراضي في النقب، التي خصصت رسمياً للمصادرة ولنقل ملكيتها إلى "المواطنين اليهود" أينما كانوا.

اتخاذ القرارات

يتألف المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها من ممثلين عن السكان ولجان القرى المحلية وقد اختارت اللجنة الترابطية للتخطيط الاستراتيجي للعرب في النقب رؤساء اللجان المحلية للقرى كي يعملون في المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها.

ويلتقي أعضاء المجلس مع بعضهم البعض وقاعدتهم الشعبية بشكل منتظم ومتكرر.

واللجنة المحلية هي الهيئة الممثلة للمجتمع المحلي في "القرى غير المعترف بها،" حيث تختار كل قرية ممثلين للجنتها المحلية وفقاً للزيادة السكانية: أكثر من 500 فرد يمثلهم 5–7 أعضاء، ومن 501 إلى 1.000يمثلهم 7–11 عضوا، وأكثر من 1.001 يمثلهم من 9–15 عضوا. والممثلون عن 22 قرية هم أعضاء في المجلس الإقليمي.

وتتألف الجمعية العمومية للمجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها من 28 رئيسا منتخبا من اللجان المحلية للقرى. وتجتمع الجمعية العمومية مرة كل شهر.

أما الهيئة التنفيذية فتتكون من سبع أعضاء، تشمل رئيس كل لجنة فرعية، والرئيس، وأمين الصندوق ونائب رئيس، وتلتقي الهيئة كل أسبوع وتقدم تقاريرها مباشرة إلى الجمعية العمومية.
وينتخب أعضاء المجلس القومي الرئيس ونائب الرئيس بشكل مباشر. أما أمين الصندوق فيعين من بين أعضاء المجلس الإقليمي.

وتطرح القرارات المتخصصة للتشاور في مجموعة من اللجان الفرعية تعكس مجالات الأولوية للتنمية الاجتماعية، فهناك:

- لجنة التعليم: وهي مسئولة عن تطوير التعليم في القرى غير المعترف بها،
- لجنة الشباب والثقافة والرياضة: وتتعامل مع أنشطة من أجل الشباب في الثقافة والرياضة،
- لجنة تنظيم المجتمع المحلي: وتتعامل مع الأعضاء الجدد من اللجان المحلية، والهدف من هذه اللجنة هو تمثيل الخمس وأربعين قرية،
- لجنة الإشراف: وهي تشرف على جميع الأمور المالية، وأعضاءها ينتخبون من بين اللجان المحلية،
- لجنة التنمية الاقتصادية: تتعامل مع تعزيز اقتصاد "القرى غير المعترف بها."

أعضاء من المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها في النقب ومخططان معماريان يستكشفون من الخريطة مستقبلهم البديل. (المصدر: المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها في النقب).

وتنتخب جميع اللجان الفرعية من وسط أعضاء المجلس الإقليمي وترفع توصياتها للهيئة التنفيذية والجمعية العمومية. أما اتخاذ القرار النهائي فهو مسئولية الجمعية العمومية (رئيس اللجان المحلية)، حيث تتخذ القرارات اليومية بواسطة الهيئة التنفيذية.

التخطيط الاستراتيجي

كيفية إشراك كافة الأطراف في التخطيط

استندت المجموعة المكونة من المواطنين والذين تشكلوا كمجلس مع قليل من الموارد الأولية على الرأسمال الاجتماعي الموجود داخل المجتمع المحلي وشرعت المجموعة في عقد مشاورات واسعة نحو تخطيط استراتيجي قائم على أربعة أنشطة برامجية تتطلب مشاركة كاملة، ألا وهي:

1. التخطيط التشاركي البديل،
2. التعبئة الجماهيرية في الدفاع ضد هدم المنازل،
3. الدفاع القانوني،
4. إعادة بناء المجتمع المحلي للمنازل المهدومة.

وقد تم التخطيط لذلك على مراحل. وجاء ذلك بالإضافة إلى الأنشطة الرئيسية التي تم توضيحها في الخطة الاستراتيجية. كما انخرط المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها في عدد كبير من التحركات الواسعة شملت بناء قاعدة واسعة من التضامن ومواجهة التمييز المؤسسي بشكل عام.

تحديد الاحتياجات الحقيقية للجمهور المستهدف

في حالة المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها، يتمثل التنظيم والحركة الاجتماعية في الفئة المستهدفة، حيث أن تحديد الحاجات يمثل عملية عضوية. ومع ذلك، فإن هذا أيضاً يتطلب مساعدة فنية من وقت لأخر لتوفير التحديد أو التخصيص اللازمين لتحديد الحاجات. وقد كان ذلك هو الحال في تطوير بديل "لخطة تنمية هيئة البلدية للبدو العرب في القرى غير المعترف بها في النقب." في مثل هذه الحالة، ينتفع المجلس أيضاً من خدمات المستشارين المتخصصين للوقوف على الحاجات التي يفصح عنها المجتمع المحلي.

موارد (التمويل/رأس المال)

الموارد المادية

نظراً لكون المجلس الإقليمي منظمة حديثة، حيث تأسست في عام 1996، فقد كرست العامين الأولين لتنظيم المجتمع المحلي، ونفذ التخطيط الاستراتيجي والرصد على أساس تطوعي. وفي الأعوام اللاحقة، تم تنفيذ برنامج المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها بواسطة موظفين مختلفين يعملون نحو تطوير المشروعات والأنشطة المختلفة والحفاظ على استدامتها. وقد أنجز المجلس هذا بمساعدة مالية متواضعة من بعض الأفراد المساندين ومساهمات من مثل هذا

النوع. وفي السنوات الأخيرة، تلقى المجلس الإقليمي دعماً من الأفراد وأيضاً من مؤسسات خيرية. ومع ذلك، مازال المجلس في حاجة إلى موارد مالية وبشرية، خاصة في ضوء جهود الدولة المكثفة لإزالة المنازل ونزع ملكية الأراضي.

الموارد المحلية ورأس المال الاجتماعي الكامن

وفر المتطوعون قدراً كبيراً من الموارد البشرية من الصعب حصرها. وحتى وقت قريب كانت كل الأعمال التي انجزت قد تمت على أساس تطوعي، ومن ثم شكل المتطوعون مقوما ثمينا من مقومات المبادرة.

كذلك كان بناء رأسمال اجتماعي خارج المجتمع المحلي مسألة حيويةً، حيث مثل التشبيك مقوماً أساسياً في حالة التخطيط، والدفاع القانوني، والدعوة، والتعليم، والتدريب على الصحة وحقوق الإنسان، من بين مجالات عديدة أخرى. واليوم، فإن المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها يشكل جزءاً من تحالف مكون من 32 منظمة غير حكومية محلية ودولية تتعاون معاً لمقاومة خطة شارون للتنمية.

ويعد الرأسمال الاجتماعي الذي يأخذ صورة شبكات تضامن محلية ودولية حيويا بالنسبة لبرنامج المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها. وواقع الأمر هو أن المجلس يعمل مع العديد من المنظمات في مجالات مختلفة، ويتضمنً ذلك العضوية في لجنة المتابعة العليا، والتعاون مع شبكات محلية ودولية ومجموعات حقوق الإنسان (كما ذكر آنفاً تحت عنوان الجهات المشاركة).

تنفيذ المشروع/المبادرة

دور المجتمع المحلي والدولة والشركاء الآخرين في عملية التنفيذ

تكون الشركاء الذين انخرطوا في التنفيذ مبدئياً من سكان القرى الخمسة والأربعين. وقد تباين مستوى التأثر والفاعلية بين القرى بعضها البعض حسب الظروف والأحداث، إلا أن الجميع كانوا شركاء في المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها.

وكانت الخطة البديلة للتنمية الخاصة بالمجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها قد وضعت بواسطة أحد المحترفين في التخطيط الهيكلي، وتضمنت العملية بعض المخططين الذين شاركوا في وضع الخطة الحكومية 2020. ومع ذلك، فقد شاركت لجان محلية مختلفة في ورش التخطيط من أجل تمكين أعضائها من تطوير خرائط المساحة الخاصة بقراهم.

كذلك شاركت نساء المجتمع المحلي أيضاً في عملية تطوير الخرائط المساحية. ومنذ تأسيسه في عام 1997، قام المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها بإعداد خطة "عرب النغف 2020" مع خريطة مفصلة للقرى غير المعترف بها. وقد قدمت هذه الخطة إلى جميع الهيئات التخطيطية ذات الصلة بغرض توفير بديل مقبول لخطة النقب القومية "تاما 14/4" (أي التخطيط لمنطقة بير سبع المدنية في 2020)، والتي تدبر ازاحة سكان القرى "غير المعترف بها" إلى معسكرات تركيز دائمة. وقد وضعت الخطة الرئيسية الحدود البلدية للمجلس الإقليمي بغرض توفير أساس للمطلب القانوني الخاص باعتراف الدولة بالمجلس وعقد انتخابات بلدية في القرى.

وقد كانت هناك مبادرة واحدة شخصية ومهمة ساعدت في تطوير المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها وبرنامجه. فقد نجح د. *عمرو الحزيل* مخطط بلدية رهط في رسم الخريطة الوحيدة في إسرائيل التي تظهر القرى الخمسة والأربعين غير المعترف بها في النقب بأسمائها التاريخية. وقد استخدم هذا الاسهام في رفع اعتراضات قانونية على الخطة الإقليمية للحكومة. وفيما بعد، انخرط د. حزيل في تكوين اللجنة الإرشادية للتخطيط الاستراتيجي للعرب في النقب، والتي عملت كعضو في المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها.

زهير طفل يبلغ من العمر خمس سنوات، ولد في الطير (في النقب) وشاهد القوات الإسرائيلية وهي تدمر منزل أسرته، وترسل المروحيات لرش مواد كيماوية متلفة للنبات على أرض والده. يريد زهير أن يكون محامياً بحيث يستطيع التحدث بلغة السلطات. (المصدر: المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها: معاً منشور في الصحافة العبرية).

المعوقات التي واجهت وكيفية التغلب عليها

يعد البرنامج الكلي للمجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها بمثابة تدريب في التغلب على المعوقات الهيكلية التي تعترض بقاء المواطنين الفلسطينيين البدو في إسرائيل. وقد واجه المجلس عقبة عدم الاعتراف من خلال تقديم خطة هيكلية بديلة للمنطقة. وقد تعاون الأعضاء في الدفاع عن أراضيهم ضد البلدوزرات الإسرائيلية عن طريق

دعوة المجتمع الأوسع للمشاركة في المظاهرات. أما العقبة التي شكلها إنكار الدولة للخدمات الأساسية فقد تم التعامل معها عن طريق تقديم التماسات ومناشدات رسمية وتنظيم مظاهرات تدعو إلى توفير خدمات أفضل حالاً على المستويين التربوي والصحي على سبيل المثال. وقد ساعد المجلس المجتمع المحلي في التغلب على عزلته التاريخية ليس فقط عن طريق وضع القرى على الخريطة بهذه الطريقة ولأول مرة منذ ان ابتلعتها دولة إسرائيل، بل ساعد المجلس أيضاً في نقل المجتمع من سلبيته السابقة إلى مجتمع يطالب بحقوقه الفردية والجماعية في مواجهة التمييز المؤسسي الممارس ضده. وقد كان هذا بمثابة الدليل الجلي على مقاومة المجتمع المحلي للإزاحة القسرية وهدم المنازل بالإضافة إلى إعادة البناء الجماعي للمنازل التي دمرتها القوات التابعة للدولة.

أوجه الاستفادة

كان للتخطيط البديل استراتيجية ذات أهمية كبيرة وفرت للمجتمع المحلي أيضا مجالا واسعاً من الخدمات. فقد قدم المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها خطته البديلة عن "خطة التنمية الخاصة بهيئة البلدية للعرب البدو في القرى غير المعترف بها في النقب" إلى لجنة وزارة الداخلية في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1999، وأعادوا تقديمها مرة أخرى في يوليو/تموز 2000 (HC 1991/2000، ومازالت القضية منظورة). كما قدم االتماس إلى الحدود البلدية لثلاث قرى تم الاعتراف بها مؤخراً (أم باطن، بير حداش، قصير السير). تقع كل من هذه القرى في مرحلة مختلفة من التخطيط الحكومي، والخطة البلدية داخل الخطة الحكومية تطرح فواصلا حدودية بديلة. وقد طالب مقدمو الالتماس أن تكون الخطط الخاصة بمنطقة النقب قائمة على التخطيط المتكافيء لكل من المجتمعات العربية واليهودية، والاعتراف بالقرى الموجودة. وبناء على هذا المبدأ، قدم المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها مع لجان محلية أخرى اعتراضات رسمية لدى لجنة التخطيط ذات الصلة ضد عدة خطط حكومية مدمرة. ويذكر في هذا الصدد أن المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها لديه علاقات متنوعة مع مسئولين بالحكومة وسياسيين، كما يقوم أيضاً بالتنسيق مع الكنيسيت (البرلمان الإسرائيلي). وأثناء فترة ايهود باراك، كانت سياسة تدمير المنازل مجمدة مثلما كان الحال فيما يتعلق بتنفيذ خطة ("تاما 24/4").

وقد أعلنت اللجنة الوزارية لشئون البدو قبولها لرؤية المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها القائلة بأن عدم الاعتراف بالقرى لا يحل الحكومة من الالتزام بتقديم الخدمات للمواطنين. وفي آب/أغسطس 2000 تبنت اللجنة *البرنامج الشامل لحل*

المشكلة التي تواجه البدو، موصية بالاعتراف بـ17 قرية ومد كامل الخدمات البلدية لجميع القرى كخطوة أولى. وقد تصادفت فترة تولي اريل شارون مع الاعتراف بخمسة من قرى النقب، وجميعها في مراحل مختلفة من التخطيط.

وقد ظهر استخدام التعبئة الجماهيرية كتكتيك له ثلاثة مظاهر رئيسية، ألا وهي:

- إعادة بناء المنازل التي دمرتها القوات التابعة لدولة إسرائيل. وقد جاء ذلك بالرغم من التأكد من أن السلطات لن تسمح بإعادة البناء، وسوف تعمل بالتأكيد إلى إعادة تدمير منازل البدو،
- تنظيم مظاهرات عامة ضد الخطط الحكومية التمييزية والسياسات العقابية، بما في ذلك الاستجابة السريعة لتجميع أعضاء المجتمع المحلي للدفاع عن أحد المنازل تحت التهديد بتدميره،
- الاتصال المنتظم والمتكرر وأنشطة المساندة المتبادلة بغرض تشكيل وتعضيد التضامن داخل المجتمع المحلي، الذي يتميز باتتشار جغرافي واسع ومن ثم يعاني من الانعزال فيما بين أعضاؤه. على سبيل المثال تقوم اللجان المحلية في كل احتفال بعيد الأرض الفلسطينية (30 آذار/مارس) بتنفيذ مشروعات تساعد أفراد المجتمع في حياتهم اليومية وبالتعبير عن تواجد المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها واللجنة المحلية العضوة به. وتشكل النساء العمود الفقري لتلك الاستراتيجية الخاصة بتنمية الرأسمال الاجتماعي، خاصة أنهن قطاع من المجتمع يصونن المنازل على مر اليوم، ومن ثم فهن في موقع اليقظة في حالة الطوارئ.

أما عن عنصر الدفاع في البرنامج فقد وجد أساسياً ومهماً حيث أن الدعوة في المجلس الإقليمي مقسمة إلى ثلاث قطاعات، حدد بمقتضاها المجلس أنشطة متلازمة ومنسجمة على الشكل التالي:

1. على المستوى الحكومي:

- إعداد وتقديم خطة بلدية بديلة للخطة الحكومية فيما يتعلق بالاعتراف بالقرى غير المعترف بها في النقب،
- رصد خطط بلدية محلية مختلفة على المستوى القومي والإقليمي تكون لها أية علاقة بالقرى غير المعترف بها،
- تقديم وتخصيص الموازنة السنوية للمجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها،
- تحليل السياسات ذات الصلة،
- عمل صياغة مبدئية لخطط العمل وخلق خطة رئيسية وخطط أوسع للقرى.

2. التعاون مع الأحزاب السياسية وأعضاء البرلمان ووزراء:

- إعداد تقارير تقصي وصياغة تشريعات أو تعديلات للتوزيع،
- التنسيق مع أعضاء الكنيست لإعمال التشريع ذو الصلة وإنفاذه.

3. رفع الوعي العام ووضع القرى غير المعترف بها على الأجندة السياسية من خلال:

- قيام المجلس الإقليمي بدور فعال في تقديم منظمات حقوق الإنسان والممثلين الدوليين إلى مجتمع البدو في النقب،
- قيام المجلس الإقليمي بدور فعال في تبصير المواطنين المحليين (اليهود والفلسطينيين)،
- التعاون مع الإعلام العربي الإقليمي والدولي حول قضايا تتعلق بالبدو في القرى غير المعترف بها.

ومنذ بداية الحركة الاجتماعية للمجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها، انخرط المجلس في عدد من الأنشطة المتكاملة. وبما أن بعضا من هذه الأنشطة

قد شرحناه سابقاً، فإن القائمة الشاملة لمجالات الخدمات التي يقدمها البرنامج يمكن أن تشمل العناصر التالية:

الدعوة	الرصد والتقييم
التخطيط البديل	التشبيك
بناء القدرات	التخطيط الهيكلي
البناء	اللاجئون/.....
المساعدة/الاستجابة للطوارئ	البحث
حماية البيئة	التعبئة الاجتماعية
البنية التحتية والمنافع	التحليل الاحصائي
المنتديات العالمية	التخطيط الاستراتيجي
القانون والدفاع القانوني	النقل والطرق
التكتل للتأثير على القرارات	المياه والصرف الصحي
الإعلام والترويج	الرصد والتقييم

تقييم وتحليل الإنتاج الاجتماعي

مدى تحقيق المشروع لأهدافه/المكاسب الاجتماعية

في كانون الثاني/يناير 2001، اتفق المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها ورئيس اللجنة الوزارية لشئون العرب على الآتي:

1. الاعتراف بالقرى وتوفير الخدمات عن طريق الإنشاء الفوري لمراكز خدمات كخطوة أولى،
2. تأسيس مجلس إداري إقليمي يكون دوره توفير الخدمات للقرى غير المعترف بها،
3. وقف توسيع مستوطنة عُمير اليهودية على أراضي قرى أم باتين، والميكامين وأواجان،
4. وقف توسيع بيت شيفع على أراضي قرية أوجان،
5. انهاء عمل هيئة تنمية البدو،
6. تنفيذ اتفاقية متجمدة منذ فترة طويلة مع عائلة أبو صلب على أراضيهم،
7. وإنهاء سياسة تدمير المنازل.

تقوم هذه الإنجازات نظريا، على ما يؤكد عليه المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها من أن الدولة ملزمة بتطوير الخدمات لعدد 76.000 مواطن من الشعب الأصلي، بغض النظر عن الحل النهائي للنزاع على الأرض. وبفعل هذه الرسالة المعضدة، واجه المجلس الإقليمي ما واجهه من تحديات (المذكورة آنفاً) وذلك بالتركيز على ثلاثة محاور تتعلق بتنمية القدرات، ألا وهي:

- الانتفاع بجميع الأدوات المتاحة في التخطيط والقانون والدعوة والإعلام لوقف الإجراءات الحكومية التي تدعو إلى اقتلاع المجتمع ومصادرة

أراضيه أو تدمير منازل المواطنين،
- تعبئة جميع الأدوات المتاحة في التخطيط، والقانون، والدعوة، والإعلام لبدء تلقي الخدمات البلدية،
- اكتساب المعرفة حول الحياة العامة والحكم المحلي،
- التركيز على التأثير على الخطة القومية الإسرائيلية.

وقد نجح المشروع بالفعل عندما اعترفت اللجنة الإقليمية للتخطيط بخمس قرى في مرحلة التخطيط، وقد أصبح المواطنون في تلك القرى- نظرياً- تحت حماية القانون ضد أية إجراءات اقتلاع أخرى. وجهود المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها لا بد من إعزاءها كسبب لتوقيف التدمير وانتزاع الملكية؛ الإجرائين المخططين من قبل الحكومات. ومع ذلك، فقد فشل المشروع حتى يومنا هذا في تحقيق أهدافه بمعنى أو بأخر. فقد أصبح واضحاً أن التدمير الجماعي للمنازل، وتدمير المحاصيل، ومصادرة الأراضي وتحويلها هي مظاهر دائمة لبرنامج الدولة ضد الفلسطينيين الأصليين، سواء كانوا مواطنين أم لا، وهذه الأدوات يمكن إعمالها في اي وقت.

لابد أيضاً أن يوجه الاهتمام الدولي أثناء تولي حكومة السلام، حيث أن رفع المساحات لهذه القرى تم بعد الخطة القومية الإسرائيلية 2020 والتي تم وضعها بعد اتفاقات *أوسلو* بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وكانت بعض القرى قد اقتلعت بالفعل وصودرت أراضيها أثناء عملية السلام مع مصر، وذلك بغرض تعويض تراجع المستوطنين الإسرائيليين من شبه جزيرة سيناء. وهكذا فإن أية اتفاقية سلام مع السلطة الفلسطينية ستعنى مباشرة مصادرة الأراضي والإخلاء القسري لهذا المجتمع المحروم في النقب، سواء بمد السلطة الفلسطينية بالأراضي المطلوبة لوصل الضفة الغربية بقطاع غزة، أو ببناء مستعمرات يهودية جديدة للمستوطنين العائدين من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

مدى الارتباط بالإنتاج الاجتماعي للموئل

يتضمن الانتاج الاجتماعي للموئل عملية ونتائجها. فقد قاد المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها عملية إثارة لتوحيد وتعبئة مجتمع يعد مستضعفا ومنعزلا تقليدياً. وقد شكل هذا تحولاً بما تعنيه الكلمة من تطوير الرأسمال الاجتماعي اللازم لتحقيق إنجازات مادية وغير مادية أخرى. وبينما تقوم هذه العملية على الجهود المستمرة والمتواصلة في التعبئة، فإن المجلس الإقليمي قد قام كمؤسسة بدور تربيطي وترابطي في أن واحد؛ تربيط المجتمع تحت هويته التاريخية

الأصلية وكذلك ترابطي لأنه جاء بالأعضاء الذين انفصلوا سابقاً عن بعضهم البعض جغرافياً وقبلياً أيضاً.

أما عن النتائج المادية فهي واضحة في انتاج الخطة البديلة للتنمية والخاصة بهيئة البلدية للبدو العرب في القرى غير المعترف بها في النقب"، وأيضاً في الاعتراف بحقوق المواطنين البدو في الخدمات البلدية (كما جاء في الاتفاق مع رئيس اللجنة الوزارية لشئون العرب المذكورة آنفاً)، وأيضاً حقهم في الأرض كما هو معترف به في الهيئات القانونية الدولية.

وهكذا فإن الانتاج الاجتماعي للموئل، في هذه الحالة، يتواصل على المستوى السلبي والإيجابي، فمقاومة التدمير تشكل المبادرة "السلبية" من أجل منع فعل تدميري، والانتاج المادي الإيجابي متحقق إعادة بناء منازل الأسر التي دمرتها القوات الإسرائيلية.

أما الامكانات المحسنة أو المطورة التي تنتج عن هذه التحركات المنظمة والجماعية فهي تعزز من الرأسمال الاجتماعي للمجتمع المحلي وأيضاً للمجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها، والتي يمكن التنبؤ بمساعدتها للمجلس في:

- حماية السكان ضد الاقتلاع وتدمير المنازل ومصادرة الأراضي،
- التأثير على الحكومة الإسرائيلية وحثها رسمياً على الاعتراف بخمس واربعين قرية غير معترف بها على أراضيهم التاريخية،
- إيجاد تمثيل عن طريق الانتخاب في البلدية لمن ليس لديهم الحق حالياً في انتخاب ممثليهم المحليين، والذين لا يتمتعون من ثم بثمار الديمقراطية القائمة على المشاركة،
- تحليل الميزانيات الحكومية للمجالس المحلية لتسهيل توفير الخدمات البلدية الضرورية وزيادتها،
- توفير "خطاب" موحد للسلطات الإسرائيلية ومن ثم تطوير رؤية مشتركة تجاه التحديات المطروحة،
- توفير معلومات ووثائق بديلة للمسئولين والجمهور العام،
- تطوير تحالفات ومجموعات تضامن.

النتائج والدروس المستفادة

الحقيقة أن كون المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها في النقب غير منتميا إلى أي طرف قد أعطى الفرصة لأطراف متعددة للانضمام في مختلف الأنشطة. وقد أعطى هذا الانخراط اعترافاً واسعاً لهذا الوضع وصعب من الأجواء التي تحيط

بالحكومة فيما يتعلق بتنفيذ خططها التدميرية.

وقد أدرك المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها في النقب قوة تنوعه وبناءه الهيكلي المتكامل. ولهذا فقد عمل شيوخ القبائل التقليدية معاً وانضم اليهم المهنيون ومن بعدهم العاملون في المجلس الإقليمي وفي النهاية المجتمع المدني.
ومع ذلك، فقد وجهت هذه الجهود بنوع من الانتقام من قبل المتشددين الطغاة في الحكومة وأيضاً من قبل المؤسسات القومية. وقد ركزت *المنظمة الصهيونية العالمية* بطبيعتها على استعمار الضفة الغربية وقطاع غزة، وبخلاف شقيقتها داخل الخط الأخضر، فقد انخرطت مؤخراً في إدارة المقدرات البدوية المصادرة داخل إسرائيل واستعمار النقب. بإيجاز، شهد هذا زيادة في تدمير المنازل وتسميم الأراضي والحملة القانونية التي تشنها الحكومة لتجريم المجتمع.

الرؤية المستقبلية لإمكانية التطوير أو التكرار

إن التحديات التي تم مواجهتها في هذا المشروع، وكذلك الاستراتيجيات التي تم تطبيقها في هذه الحالة "للقرى غير المعترف بها" في النقب، تعد من الملامح التقليدية التي تميز أى شعب يناضل ضد الاستعمار وانتزاع ملكية الأراضي التي يستقر عليها. بهذا المعنى تعد الخبرة قابلة لامحالة للتكرار والنقل إلى لمجتمعات أخرى. ومع ذلك، فإن سياسة إسرائيل في النقب واشكال التمييز ضد الشعب الأصلي لفلسطين لها ملامح فريدة بعض الشيء. وهذا ما يأتي من المكانة الاجتماعية المزدوجة تحت مظلة القانون الإسرائيلي، وغياب الجنسية الإسرائيلية،" في حين أن "الجنسية اليهودية" هي مكانة معترف بها في القانون المحلي من قبل "المؤسسات القومية" كمانحة لحقوق فائقة ومزايا لمن يُخلع عليهم هذه المكانة، أياً كان المكان الذي يعيشون به في العالم وأياً كانت الجنسية التي يحملونها.

وهذا البعد الدولي للمشكلة يعد متفردا من، حيث التعارض الذي تسوقه تلك المؤسسات "القومية" الصهيونية (مثل المنظمة الصهيونية العالمية/والوكاة اليهودية، والصندوق القومي اليهودي،

الخ) التي تعمل كأعضاء الدولة الاسرائيلية، وفي الوقت نفسه تسجل نفسها وتعمل كمؤسسات خيرية في حوالي 50 دولة حول العالم. هذه الملامح الفريدة تشير إلى عدم امكانية تكرار هذه الخبرة الخاصة من الانتاج الاجتماعي. ومع ذلك، فإن الخواص نفسها تشكل أساساً قابلاً للنقاش أيضاً فيما يتعلق بتوسيع التعبئة العامة والتضامن خارج الأراضي حيث التجنيد الدولي والتمويل لنقل السكان والاستعمار يجري على أعنته دون رادع.

كيفية ترويج الجهات المشاركة

عمل المجلس الإقليمي بدأب على المستوى المحلي لترويج حالته وتشكيل تحالفات مع الجمهور المعني. وقد استغل المجلس والمؤيدون له الفرص السانحة لتبادل الخبرات مع المجتمعات الأخرى داخل إسرائيل التي تواجه أشكال مماثلة من نزع الملكية. وقد قدم ممثلو المجلس الإقليمي أيضاً الحالة وخبرة المجلس في منتديات اقليمية ودولية، ومع ذلك، يظل الترويج لخبرة المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها في النقب كخبرة ناجحة متوقفا على مرحلة مستقبلية معينة يبلغ فيها المجتمع المحلي النجاح في شكل الانعتاق من التمييز ونزع الملكية والشعور بالمساواة التي تأتي عن طريق العيش في ديمقراطية بحقوق ومواطنة متساوية.

لمزيد من المعلومات:

عبد عطائقة،
مدير عام المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها في النقب
شارع 47 ، هاتسموت، بير سبع (بير شيفع)، إسرائيل
تليفون: +972 (0)8 628–3043
فاكس: +972 (0)8 628–3315
بريد الكتروني: qura@rcuv.org
الموقع على الإنترنت: www.rcuv.org

لبنان

البحر الأبيض
المتوسط
القبيات
المينا
الهرمل
البترون
بيبلوس
قرطبة
بعلبك
جونيه
بيروت
زحلة
لبنان
الدامور
جزين
صيدا
مرجعيون
0
50 KM

التنمية الاجتماعية في مخيمات اللاجئين

الموقع الجغرافي:	بيروت، الجمهورية اللبنانية
تاريخ بداية المشروع:	بداية عام 1976
عدد العاملين:	145
الفئات المستهدفة:	الأطفال فاقدي الأب او كلا الوالدين ضمن عشرة مخيمات في جميع المناطق اللبنانية. عدد الأشخاص/الأسر التي قام المشروع بخدمتهم:حوالي 1.200 طفل ضمن 700 عائلة في جميع مخيمات لبنان.
النطاق الجغرافي للمشروع:	عشرة مخيمات في بيروت، الجنوب، الشمال والبقاع.

ملخص

يتعلق المشروع بظروف اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وما نتج عنها من مشاكل اجتماعية واقتصادية. بدأ المشروع عام 1976 كحل لمشكلة ملحة وهي ضرورة احتضان الأطفال الذين تم إخلائهم من مخيم تل الزعتر ومخيم جسر الباشا ممن فقدوا كلا الوالدين أو الأطفال من جنسيات وأديان وطوائف مختلفة. تطور

المشروع منذ ذلك الحين إلى أن أصبح مشروعاً متكاملاً اجتماعيًا وثقافياً وصحياً يهدف إلى المساهمة في عملية تنمية المجتمع الفلسطيني المهمش في لبنان وتحديداً سكان المخيمات، ومساعدتهم ليس فقط على الاستمرار في الحياة بل أيضاً وبنفس الأهمية على معرفة حقوقهم كلاجئين على الصعيدين المحلي والدولي ومواكبة الأحداث والمتغيرات التي تؤثر على أوضاعهم.

الأسباب والظروف الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية التي أدت إلى القيام بهذه التجربة

كانت ظروف الحرب الأهلية في لبنان وما نتج عنها من مجازر وتهجير للسكان هي الحافز والسبب الأساسي لقيام المؤسسة الوطنية للرعاية الاجتماعية. ففي عام 1976 إثر حصار مخيم تل الزعتر والمجزرة التي خلفت ورائها ما يقارب 4.000 قتيل إضافة إلى الجرحى والمعاقين والأطفال الذين فقدوا أهلهم، قامت منظمة الصليب الأحمر بإجلاء هؤلاء الأطفال وكان عددهم حوالي 200 طفل إلي بيروت الغربية وتم استقبالهم في منزل خاص أعد لهم من قبل الأمانة العامة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ومجموعة من الإحصائيين اللبنانيين والفلسطينيين في الحقلين التربوي والاجتماعي. ومنذ ذلك الحين برز إلى الوجود ما عرف باسم "بيت أطفال الصمود."

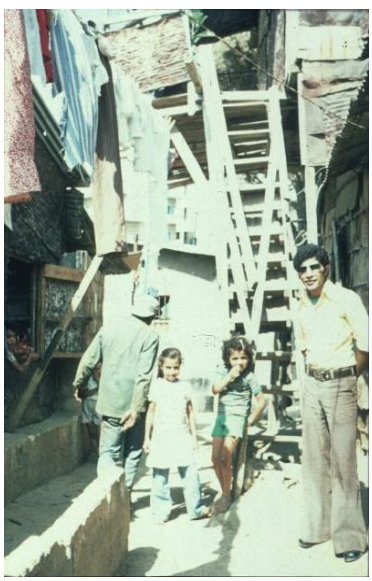

صورة من الشارع لتل الزعتر من 1975 قبل الحرب الأهلية (المصدر: بينو كاركابي).

المشكلات الرئيسية التي هدفت المبادرة إلى حلها

تكمن القضية الرئيسية التي هدفت المبادرة إلى حلها في التغلب على المشاكل الناتجة عن فقدان العديد من أطفال مخيم تل الزعتر لآبائهم وذويهم نتيجة حصار

المخيم والمجزرة التي تعرض لها من قبل بعض الميليشيات المحلية عام 1976. ومن أهم هذه المشاكل تدهور الحالة المادية والمعيشية للأطفال.

الأهداف الرئيسية والثانوية

الأهداف الرئيسية

تنمية المجتمع الفلسطيني المهمش في لبنان، من خلال احتضان الأطفال الذين تم إخلائهم من مخيم تل الزعتر ومخيم جسر الباشا ممن فقدوا عائلاتهم وذويهم عام 1976، وإعادة دمجهم في مجتمعهم المحلي وخاصة في المدارس مع الأطفال الآخرين، وتوفير سبل المعيشة الكريمة لهؤلاء الأطفال.

كما يهدف المشروع/المبادرة إلى مواجهة تبعات مجزرة صابرا وشاتيلا (مشروع إسعاد الأسرة خلفاً لمشروع البيت البديل) من خلال المساعدة علي بقاء وحدة الأسرة الفلسطينية وتماسكها عن طريق إيجاد آلية عمل جديدة لتوفير متكفلين للأطفال لتحسين ظروفهم المادية كمدخل للرعاية الاجتماعية للأسرة ككل بعد أن كانت الأحداث قد أنهكت معظم العائلات وشتتت شملها قتلاً وخطفاً وتدميراً.

الأهداف الثانوية

المساهمة في عملية تنمية أفراد المجتمع الفلسطيني المهمش في لبنان، ليس فقط لمساعدتهم على الإستمرار في الحياة بل أيضاً وبنفس الأهمية على معرفة حقوقهم كلاجئين على الصعيدين المحلي والدولي ومواكبة الأحداث والمتغيرات التي تؤثر على أوضاعهم، بالإضافة إلى تقديم الخدمات التعليمية والصحية وخدمات الرعاية الاجتماعية لسكان المخيمات، والاهتمام بصفة خاصة بالأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة.

مصدر المبادرة والجهات المشاركة

مصدر المبادرة

بدأت المبادرة كعملية إغاثة في عام 1976، بعدها تأسست المؤسسة الوطنية للرعاية الاجتماعية (بيت أطفال الصمود)، وكان هدفها الأول رعاية الأطفال الذين نجوا من مخيمي تل الزعتر و جسر الباشا.

الجهات المشاركة

قامت المؤسسة الوطنية للرعاية الاجتماعية بهذه المبادرة إلا أنها لم تقف عند هذا الحد بل تحول دورها إلى رعاية المجتمع الفلسطيني المهمش في لبنان وتنميته بالتعاون مع جمعيات أهلية وأجنبية، ومجموعات التضامن مع الشعب الفلسطيني وبعض الأفراد، مع غياب تام لدور الدولة اللبنانية والسلطة الفلسطينية.

الإطار القانوني والإداري

بعد نقل الأطفال إلى بيروت الغربية لرعايتهم كان لابد من وجود كيان قانوني للعمل تحت مظلته، وهنا برز إلى الوجود ما عرف باسم "بيت أطفال الصمود" وهو الاسم المتداول للجمعية التي تم الحصول لها على ترخيص من وزارة الداخلية اللبنانية بموجب علم وخبر رقم 135/أد تحت اسم "المؤسسة الوطنية للرعاية الاجتماعية والتأهيل المهني". وقد ارتكزت المبادرة على تطبيق وتنفيذ كافة القوانين والصكوك والمعاهدات الدولية التي أقرتها الأمم المتحدة فيما يتعلق بحقوق الإنسان وحقوق الطفل وحقوق اللاجئين في الحصول على مستوى معيشي ملائم وصحي وكريم.

ويذكر أن دولة لبنان قد صادقت على الاتفاقيتين الأساسيتين لحقوق الإنسان، وهما العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وذلك في عام 1976. ثم جاء تصديقها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في عام 1971، ثم صادقت لبنان على اتفاقية حقوق الطفل (1991) واتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة (1997). ولم تصدق لبنان على اتفاقية حماية حقوق جميع العاملين المهاجرين وأعضاء أسرهم.

ومن الأمور ذات الصلة بهذه المبادرة الشعبية، يأتي قرار وزارة العمل اللبنانية رقم 1/621 لسنة 1995 الذي يحرم الفلسطينيين من ممارسة ما يزيد عن 70 مهنة، وهو ما يقيد بقسوة فرصهم في كسب سبل العيش في لبنان.

في عام 1998 حثت لجنة الأمم المتحدة لمراقبة تنفيذ اتفاقية القضاء على التمييز العنصري الحكومة اللبنانية على اتخاذ جميع الإجراءات الملائمة بما في ذلك الإجراءات القانونية، بحيث توفر الضمان الكامل للحصول على عمل وظروف متساوية في التوظيف لجميع العمال الأجانب، بما فيهم الفلسطينيين. وقد شددت اللجنة على ملاحظاتها الخاصة بالتمييز الرسمي من قبل الدولة ضد حقوق الفلسطينيين في العمل والسكن والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والحصول

على الحلول القانونية.

اتخاذ القرارات

يعتبر هذا المشروع من المشاريع ذات الطبيعة الخاصة نظراً لتكونه في ظل ظروف الحرب سواء الأهلية في لبنان أو اجتياح الجيش الإسرائيلي للمخيمات. ومن ثم كان اتخاذ القرار في هذه المبادرة بالتشاور بين المؤسسة الوطنية للرعاية الاجتماعية وأهالي المخيمات أنفسهم الذين كانوا يعيشون نفس الظروف الاجتماعية والنفسية.

ففي المرحلة الأولى (البيت البديل) ما بين 1976 و 1982، تم تقسيم الأطفال إلى مجموعات صغيرة (تتكون كل مجموعة من ثمانية أطفال) تحت رعاية أم بديلة تهتم بهم كأسرة متكاملة وتكون مسئولة عن عملية اتخاذ القرار بخصوص رعاية هؤلاء الأطفال وتربيتهم.

وفي المرحلة الثانية (مشروع إسعاد الأسرة) من عام 1983 وحتى الآن، ونظراً لزيادة عدد الأطفال المستفيدين والتحديات والمخاطر الكبيرة التي كانت تحيط بالعائلات، بل وتهدد أيضاً العاملين بالمؤسسة، كان من الضروري تنظيم إدارة للمشروع تضمن الإمكانات المتاحة مادياً وبشرياً. ولذلك تم تخصيص مقر للإدارة بالقرب من المخيم. وقسم العمل على الوجه التالي:

- أعمال إدارية: متمثلة في الاتصال بالمؤسسات الخارجية والمراسلات مع المتكفلين وتنظيم ملفات الأطفال والعائلات إضافة إلى متابعة الأمور المالية مع البنوك وتأمين وصول المعونات الشهرية إلي الأسر،
- أعمال اجتماعية: تم اختيار عاملات اجتماعيات من داخل تلك المخيمات حيث تم تدريبهن تحقيقاً لهدفين. الهدف الأول هو توفير عامل الأمان والثقة والتجاوب مع الأسر، والثاني إيجاد فرص عمل لفئة من سكان المخيم. وتمثلت مسئولياتهن في تحديد الأسر المستفيدة ومتابعة رعاية الأطفال. وقسمت العائلات بحيث تقوم كل عاملة بالاهتمام بمجموعة من الأسر، غالباً ما يزيد عددها عن ثلاثين أسرة.

أبناء الصمود" في تل الزعتر يتلقون توجيهات وإرشادات أمومية. (المصدر: بينو كاركابي).

وكان الهدف من ذلك هو تحديد الاحتياجات الحقيقية للسكان من خلال التقرير المفصل الذي تقدمه العاملات الاجتماعيات والمتضمن جميع المعلومات المطلوبة حول الأسرة (عدد أفراد الأسرة، الخ). وبناء علي ذلك يتم دراسة وضع الأسرة وتحديد الأطفال الذين سيتم تكفلهم وإعداد استمارة خاصة لكل طفل تتضمن المعلومات السكنية والاجتماعية والصحية والتعليمية عنه وعن الأسرة، وترفق صورتان للطفل وترسل الاستمارة من مكتب المؤسسة للجمعية الشريك في بلد معين حيث يتم إرسالها للمتكفل، بالإضافة إلي قيام العاملة بربط الطفل بالمتكفل عن طريق المراسلات بينهما والتقارير التي ترسل للمتكفل حول المستجدات في ظروف الأسرة.

التخطيط الاستراتيجي

كيفية إشراك كافة الأطراف في التخطيط

كان التخطيط لهذا المشروع/المبادرة يتم وليد اللحظة، بمعنى أن ظروف الحرب هي التي كانت تفرض الأحداث. ففي المرحلة الأولى كان الهدف الأساسي إنقاذ 200 طفل من الهلاك وتوفير البيت البديل، وبعد الاجتياح الإسرائيلي عام 1982 نقل هؤلاء الأطفال إلى سوريا لتأمين سلامتهم بسبب الظروف الأمنية الصعبة. وبعدها تحول دور المؤسسة في المرحلة الثانية إلى رعاية أسر اللاجئين الفلسطينيين وتوفير متكفلين للأطفال لتحسين ظروفهم المادية كمدخل للرعاية الاجتماعية للأسرة. وكان التخطيط في مثل هذه الأمور يتم للإبقاء على الحياة ولتوفير الحد الأدنى من الظروف اللازمة لها في المخيمات. وقد كان هذا يتم بالتشاور بين المؤسسة الراعية للمشروع وأهالي المخيم أنفسهم.

تحديد الاحتياجات الحقيقية للجمهور المستهدف

بالطبع جاء المشروع ليعبر عن حاجة حقيقية للفئة المستهدفة لم تكن بحاجة إلى استبيان وإنما إلى عملية إغاثة سريعة وتوفير بديهيات الحقوق الإنسانية الدولية

من مسكن وملبس وغذاء ورعاية صحية واجتماعية وتعليمية، وهو ما نصت عليه كافة إعلانات ومواثيق حقوق الإنسان وخاصة الميثاق المتعلق بحقوق الطفل. إلا أنه بالرغم من ذلك فقد قامت المؤسسة الوطنية للرعاية الاجتماعية والتأهيل المهني في المرحلة الثانية (مشروع إسعاد الأسرة) بتحديد الاحتياجات الحقيقية للسكان من خلال التقارير المفصلة التي كانت العاملات الاجتماعيات تقدمها بصورة دورية.

موارد (التمويل/رأس المال)

الموارد المادية

تنحصر الموارد اللازمة لتنفيذ المشروع في الموارد المادية والفنية والبشرية. وقد بدأ المشروع بالاعتماد كلياً على المؤسسة الوطنية للرعاية الاجتماعية والتأهيل المهني التي قامت بدورها في التوجه بطلب المساعدة من جمعيات غير حكومية في الخارج إلى جانب بعض المبادرات الخاصة والتي شكلت المورد المالي للمشروع/المبادرة.

الموارد المحلية ورأس المال الاجتماعي الكامن

بالنظر إلى هذا المشروع، يتضح أن حجر الزاوية هو العمل الاجتماعي، وذلك في غياب تام لأي دور حكومي سواء من الدولة صاحبة المشكلة ممثلة في السلطة الفلسطينية أو الدولة المضيفة ممثلة في الجمهورية اللبنانية. عمل المشاركون في المشروع سواء المؤسسة الراعية أو الأهالي أنفسهم في ظل ظروف لا إنسانية حيث كانوا يعملون تحت دوى القنابل وطلقات الرصاص من أجل الإبقاء على حياتهم في غرفة صغيرة جرى تأمينها وسط الدمار الكبير الذي حل بمخيم شاتيلا حيث كانت الحاجة ملحة لمساعدة العائلات المنكوبة التي بدأت بالعودة إلى منازلها المدمرة كلياً أو جزئياً لبدء مرحلة لملمة الجراح والصراع المرير من أجل البقاء. لقد قامت منظمات المجتمع المدني والأهالي المنكوبون بكل هذا، وأبسط ما يقال عن ذلك أن هذا ليس بتجربة بل كارثة إنسانية انتهكت فيها كافة حقوق الإنسان.

أصبحت الخدمة المنزلية موضوعاً لبناء مهارة التكفل

بالمشروعات ومصدراً للدخل. (المصدر: المؤسسة الوطنية للرعاية الاجتماعية والتأهيل المهني).

التنفيذ

دور المجتمع المحلي والدولة والشركاء الآخرين في عملية تنفيذ

تحمل المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية عبء تنفيذ المشروع دون أى دور للدولة، وهذا المشروع الذي تحقق كان هدفه الرئيسي الحفاظ على استمرارية الحياة. وقد مر المشروع بثلاث مراحل، ألا وهى:

- المرحلة الأولى (مرحلة البيت البديل): وفي هذه المرحلة استقر الأطفال في البيت البديل ضمن مجموعات صغيرة تتكون من ثمانية أطفال تحت رعاية أم بديلة تهتم بهم كأسرة متكاملة، وكان الأطفال أثناء النهار يتابعون دراستهم في مدارس الأنروا (وكالة غوث اللاجئين)، كما يتاح لهم ممارسة الأنشطة الترويحية كالرسم والرياضة والرقص والغناء وخلافه مما ساهم كثيراً في التخفيف من معاناتهم،
- المرحلة الثانية (مشروع إسعاد الأسرة): وفي هذه المرحلة تم وضع آلية جديدة للعمل وذلك بإيجاد متكفلين للأطفال لتحسين ظروفهم المادية كمدخل للرعاية الاجتماعية للأسرة ككل بعد أن كانت الأحداث قد أنهكت معظم العائلات وشتت شملها قتلاً وخطفاً وتدميراً،
- المرحلة الثالثة، وهي مرحلة الهدوء الأمني التدريجي: حيث وضع اتفاق الطائف حداً للحرب الأهلية في لبنان تمهيداً للصلح الوطني وبدء مرحلة البناء والإعمار. ومع سكوت المدافع أصبحت مسألة الأمن الشخصي قضية ثانوية وبرزت إلى السطح المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الأخرى كأولويات تستدعي المعالجة .

المعوقات التي واجهت تنفيذ المشروع/المبادرة وكيفية التغلب عليها

في البداية كانت المعوقات تتعلّق بشكل أساسي بالنواحي الأمنية والمخاطر التي تهدد سلامة الجميع، وعند كل دورة عنف وظهور معطيات جديدة على الساحة كان لابد من تغيير أسلوب العمل وآلياته ليتناسبا مع المتغيرات الطارئة.
أما المنعطف الأساسي الذي غيّر سياسة العمل جذرياً من البيت البديل إلى التكفل، مع بقاء الطفل في بيئته الطبيعية، فقد جاء كما ذكرنا في عام 1982 إثر الاجتياح الإسرائيلي للبنان.

كذلك شكل التبدّل المستمر في أماكن إقامة العائلات في فترة حرب المخيمات أيضاً صعوبة بالغة في اقتفاء أثر العائلات من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب

مع ما رافق ذلك من الانقطاع المستمر في وسائل الاتصالات. ومن ناحية التواصل مع العائلات كانت العقبة الأساسية تتمثّل في الدخول على الأسرة ومحاولة الوصول إلى معلومات تعتبر أمورا شخصية. وفي ظل الخوف السائد آنذاك وانعدام الثقة بالآخرين نتيجة المجازر التي حصلت، كان من المهم لتخطي هذه العقبة الاعتماد على عاملات اجتماعيات من ضمن المخيم نفسه حيث يعرف السكان ويثقون ببعضهم البعض.

وتركزت معظم المشاكل السلوكية مع الأطفال والمراهقين، وكانت النشاطات الرياضية والفنية حلا ناجحا لمعظمها بالإضافة إلى العلاج النفسي حين تستعصي الأمور.

يمكن للمنتفع من مشروع التدريب المهني العمل كميكانيكي سيارات، وهى إحدى المهن التي لم يمنع الفلسطينيون من ممارستها في لبنان. (المصدر: المؤسسة الوطنية للرعاية الاجتماعية والتأهيل المهني).

وتعتبر الموارد المادية من العقبات الهامة وخاصة فيما يتعلّق برواتب العاملين، لذا كان لابد من اتباع سياسة حذرة فيما يتعلّق بأي مشروع جديد، حيث تم الحرص على عدم البدء بأي مشروع قبل الحصول على التمويل لتفادي الوقوع في أي عجز. وفي الحقيقة فإن مسألة الرواتب قد ساهمت في معالجة بعض الظروف الاقتصادية وتحديدا مسألة البطالة. فخلق فرص عمل لما يقرب من 145 موظفً وموظفة (ثابتين + دوام جزئي) لقضية ذات دلالة هامة، خاصة وأن عدد الإناث يقارب 75% من مجموع الموظفين. كما أن التدرّج في توسيع نطاق العمل كان عنصراً وقائياً لتفادي العثرات.

ويعتبر هذا المشروع الإنتاجي الاجتماعي الشامل ثمرة طبيعية للتعاون بين أطراف متعددة من المخططين للمشاريع والساعين لإيجاد التمويل والمنفذين على أرض الواقع بالتعاون مع الفئات المستهدفة من عائلات وأطفال وشباب، وفي الجهة الموازية الممولين من جمعيات أهلية وأجنبية ومجموعات التضامن مع الشعب الفلسطيني وبعض الأفراد، مع غياب تام لدور الدولة اللبنانية والسلطة الفلسطينية.

أوجه الاستفادة من المشروع/المبادرة

يقدم المشروع فوائدا عدة في العديد من المجالات التي تتضمن:

- حماية الحياة: توفير عائلات ومساكن بديلة للأطفال الذين فقدوا ذويهم،
- برامج تبادل الخبرات: بين اللاجئين والمنظمات المحلية والدولية المهتمة بهم،
- بناء القدرات: من خلال تنمية قدرات اللاجئين لبدء حياة جديدة مستقرة،
- تحسين ظروف السكن: توفير البيت البديل لاحتضان الأطفال الذين ليس لهم سكن،
- التعليم والتدريب: الاهتمام بتعليم الأطفال وتنشئتهم في مناخ صحي، وتدريب الشباب كي تتاح لهم فرص أفضل للعمل،
- التعبئة الاجتماعية/تحفيز الجماهير: تحفيز اللاجئين للتمسك بحقوقهم الشرعية والدولية،
- التمويل/تمويل المشروعات: الاعتماد على الجمعيات غير الحكومية من خارج البلاد.

تقييم وتحليل الإنتاج الاجتماعي

مدى تحقيق المشروع لأهدافه/المكاسب الاجتماعية

نجح المشروع في الإبقاء على حياة اللاجئين سواء الأطفال الذين نجوا من مخيم تل الزعتر ومخيم جسر الباشا أو العائلات الفلسطينية من سكان مخيمات صبرا وشاتيلا، وهذه ليست مكاسب اجتماعية فقط وإنما بطولات لسكان يعيشون تحت الضرب والحصار.

إلا أنه مع انتهاء الحرب الأهلية بلبنان كان لابد من النظر إلى المشاكل الاجتماعية والاقتصادية كأولويات تستدعي المعالجة، وهنا ظهر جلياً دور المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والأهالي لمعالجة هذه القضايا ففي مجال العمل الاجتماعي. ارتفع عدد المراكز الاجتماعية/الثقافية إلى عشر مراكز في مختلف المخيمات الموجودة على الأراضي اللبنانية، كما ظهر الإنتاج الاجتماعي ودور المنظمات غير الحكومية في مجال التعليم بتوفير تعليم ما قبل المدرسة وهي مرحلة لا تغطيها وكالة الأنروا.

وامتد هذا العمل في مجال التأهيل ثم التركيز على تدريب الشباب من الجنسين إلى تقديم الخدمات الصحية من خلال وضع برامج متخصصة تتناول العلاج والتثقيف الصحي بالإضافة إلى ظهور دور المرأة في المشاريع الإنتاجية كتصنيع الأغذية البيئية المحفوظة والتطريز التراثي وغيرها. وقد مثلت كل هذه المشاريع إنتاجاً اجتماعيا لسكان لم يستسلموا للحرب أو الدمار الناتج عنها بالإضافة إلى محافظتهم على هويتهم وتراثهم.

مدى الارتباط بالإنتاج الاجتماعي للموئل

يعتبر هذا المشروع الإنتاجي الاجتماعي الشامل ثمرة طبيعية لتعاون أطراف متعددة من المخططين للمشاريع والساعين لإيجاد التمويل والمنفذين على أرض الواقع بالتعاون مع الفئات المستهدفة، وعلى الجانب الآخر الممولين من جمعيات أهلية وأجنبية ومجموعات التضامن مع الشعب الفلسطيني وبعض الأفراد، وكل هذا إنما يعتبر نموذجاً للشراكة والمشاركة اللتان يؤكد عليهما الموئل.

النتائج والدروس المستفادة

الدروس المستفادة

ساهمت المبادرة في توفير العديد من الفرص ومن أهمها:

- المساهمة في مساعدة ضحايا الحرب الرئيسيين وهما المرأة والطفل والتشديد على وحدة العائلة،
- إفساح المجال أمام الأطفال لتلقي المعرفة في جو مناسب لنموهم الفكري والجسدي،
- تأهيل الشباب من الجنسين قبل انضمامهم إلى سوق العمل مع تقوية شعورهم بالكرامة والثقة بالنفس وعدم اللجوء إلى الهبات المجانية والخيرية،
- إتاحة المجال للنساء للمشاركة في عملية الإنتاج،
- الاهتمام بالفئات المهمشة داخل المجتمع، والذين يعانون من اضطرابات نفسية أو عصبية،
- أصبحت تلك المراكز الثقافية/الاجتماعية منبراً للتعبير عن الرأي بوسائل حضارية تنطلق من مبادئ وشرعيات حقوق الإنسان بالتكامل مع الثقافة المحلية والتمسك بالهوية الفلسطينية والثوابت الوطنية،
- إتاحة الفرصة للتعاون مع المزيد من الجمعيات المحلية والأجنبية التي تتفق

في نفس الأهداف.

ومن أهم الدروس المستفادة:

- المرونة في تغيير أساليب العمل وآلياته بحسب الظروف المحيطة لإدراج أهداف مستحدثة،
- التدرّج في العمل من الأصغر نحو الأكبر بصبر وأناة مع عدم وضع أهداف وطموحات ضخمة جداً لتصبح بالتالي غير واقعية،
- الأخذ برأي الفئات المستهدفة ضروري لنجاح أي مشروع ولكن ضمن نطاق المعقول،
- عدم الاشتراك في برامج مستعجلة وغير مدروسة بشكل وافي،
- تفادي تكرار الجهود مع جمعيات أخرى بشكل قد يجعلها في نهاية المطاف غير منتجة،
- التشاور وتبادل الخبرات والآراء مع الشركاء من الجهات الممولة،
- أهمية السعي للتوصل إلى التمويل الذاتي لبعض البرامج مهما كانت متواضعة.

الرؤية المستقبلية لإمكانية التطوير أو التكرار

تطمح المؤسسة الوطنية للرعاية الاجتماعية نحو تطوير العمل بحيث تتمكن من تمويل خدماتها ذاتياً. بيد أن صعوبات عديدة تقف دون تحقيق هذا الهدف في المستقبل أهمها عدم الاستقرار في المنطقة وما نتج عن ذلك من ركود اقتصادي شامل يهدد بفشل أية مشاريع إنتاجية غير مدروسة بشكل صحيح وهي محدودة وتواجه منافسة قوية. بالإضافة إلى الحقيقة التي يعيشها الفلسطينيون اللاجئون من عدم وضوح أية رؤية مستقبلية لحل مشاكلهم ضمن ما يجري من طروحات واتفاقيات سلام انتهت جميعها بالفشل. وذلك بالإضافة إلى الوضع الفلسطيني الخاص في لبنان الذي يقيّد من حرية الفلسطينيين في العمل والتملك ويحرمهم من حقوقهم المدنية التي نصت عليها المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وحقوق اللاجئين. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المؤسسات غير الحكومية العاملة في التجمعات الفلسطينية مسجلة ومرخّص لها كمؤسسات لبنانية لأن الفلسطيني لا يحق له حسب القانون إنشاء مؤسسة أهلية معترف بها. لذا يستمر التعاون مع المؤسسات اللبنانية والأجنبية التي شكّلت مجموعات ضغط تثير بشكل دائم قضية الحقوق المدنية للفلسطينيين وتطالب بتلك الحقوق. أما الرؤية المستقبلية للعمل القائم فتهتم بالتركيز على تنمية المشاريع الجارية حالياً والتي هي وحدة مترابطة

ضمن حلقات تتشابك، تبدأ بالطفولة المبكرة وتنتهي بالراشدين المؤهلين للإنتاج أو الذين ينتجون فعلا. ويعتبر التعليم والتدريب العامود الفقري للتنمية المطلوبة.

"أطفال الصمود" في تل الزعتر 1976.(المصدر:بينوكاركابي).

كيفية ترويج الجهات المشاركة

يقوم المنظمون والمشاركون بالترويج لهذه الخبرات من خلال عرض هذه التجربة ونقلها في الملتقيات الدولية والزيارات التبادلية فيما بين المهتمين وورش العمل.

لمزيد من المعلومات، رجاء الاتصال بـ:

حنان مصري
منسق علاقات عامة
المؤسسة الوطنية للرعاية الاجتماعية والتأهيل المهني
صندوق بريد 5621/13
بيروت، 1102–2060، لبنان
تليفون: +961 (0)1 859–076
فاكس: +961 (0)1 859–071
تليفون خلوي: +961 (0)3 895-675
بريد الكتروني: niscvt@socialcare.org
الموقع على الإنترنت: www.socialcare.org
www.socialcare.org/enversion/

مصر

البحر الأبيض المتوسط
بورسعيد
الاسكندرية
مرسى مطروح
فلسطين
القاهرة
سيدى عبدالرحمن
السويس
الأردن
واحة سيوة
الفيوم
بني سويف
دهب
السعودية
مصر
المنيا
الغردقة
واحة الفرافرة
ملوى
سوهاج
ليبيا
البحر الأحمر
واحة الداخلة
الاقصر
واحة الخارجة
مرسى علم
أسوان
برنيس
بحيرة ناصر
0
200 KM
السودان

مبادرة سوق التبليطة في الدرب الأحمر

الموقع الجغرافي: جمهورية مصر العربية – القاهرة - الدرب الأحمر.
تاريخ بداية المشروع: 2002
عدد العاملين: 10 دائمين) – 15 متطوعين).
الفئات المستهدفة: 167 أسرة (102 بائع + 65 عاملا).
النطاق الجغرافي: سوق التبليطة و يقع في الجزء الشمالي من الدرب الأحمر خلف جامع الأزهر وتكية أبو الدهب.

ملخص

يعتبر سوق التلبيطة من أهم أسواق الخضار والفاكهة واللحوم بمنطقة القاهرة الفاطمية. ويتخذ السوق موقعاً هاماً نظراً لأنه يتوسط منطقة القاهرة الفاطمية خلف تكية أبو الدهب والجامع الأزهر. ويرجع تاريخ هذا السوق إلى بدايات القران الماضى، حيث يوجد به 106 وحدة يقوم باستئجارها بائعون من الرجال والسيدات، ويستفيد من السوق حوالي 165 فرد "عامل أو بائع"، وتتم عملية الإيجار بالتعاقد مع إدارة الأسواق بحي وسط القاهرة. وقد تدهورت حالة السوق البيئية والصحية فلم يعد به أي منفذ من منافذ الصرف الصحي، كما أصبح السوق يسبب بعض المشاكل البيئية بسبب تراكم مخلفات الخضار والفاكهة أمام السوق . وقد أدى هذا الوضع إلى قيام محافظة القاهرة بإخطار البائعين بالسوق بالإزالة

وبيع الأرض.

وأدت هذه الإخطارات إلى قيام البائعين بالسوق بالمبادرة لتطويره ومعالجة مشاكله، كما أبدى العاملون بالسوق بقيادة شيخهم الرغبة في المشاركة في عملية وضع التصميم الجديد. وقد قام مركز خدمات التنمية بتبني تلك المبادرة من خلال دعم البائعين في التنسيق لعملية التصميم وتحديد احتياجاتهم ومشاركة السكان ودراسة الاهتمامات الخاصة بالأطراف المعنية. وقد تم التخطيط لتنظيم ورش عمل يحضرها البائعون بالسوق والمهندسون المعماريون للوصول إلى نتيجة هامة وهي "تطوير تصميم السوق بالمشاركة" حيث تم مراعاة مشاركة جميع فئات البائعين والعاملين بالسوق من ذوى النفوذ والبسطاء أو من يمثلهم من مختلف المستويات. كما تم في هذه الورش عرض آراء البائعين في عملية التصميم على المختصين، وقد كانت النتيجة قيام محافظ القاهرة بتدعيم الفكرة والموافقة رسميا على تنفيذ عملية التطوير، إلا أن عملية التطوير لم تتم حتى الآن نظراً لاستمرار عمليات البحث عن ممول يشارك في تمويل تطوير السوق.

الظروف الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية التي أدت إلى القيام بالمبادرة

يقع سوق التبليطة للخضار والفاكهة في الجهة الشمالية من الدرب الأحمر وبالتحديد خلف جامع الأزهر وتكية أبو الدهب، وترجع نشأته إلى الأربعينيات من القرن المنصرم، ويمد السوق سكان المنطقة الشمالية والشرقية بالدرب الأحمر وكذلك سكان المنطقة الجنوبية من الجمالية وخان الخليلي بالمواد الغذائية اللازمة.

يعاني السوق والمنطقة المحيطة به من تراكم المشاكل البيئية الناتجة عن المخلفات الصلبة وعدم صلاحية نظام الصرف الصحي مما يؤثر على المنطقة المحيطة به والتي تعتبر أحد أهم المناطق الخاصة بالقاهرة التاريخية. ونتيجة لهذه الظروف المتردية، قامت محافظة القاهرة أكثر من مرة بإخطار البائعين بضرورة إخلاء السوق لإزالته على أساس انه السبب الأساسي في تدهور الحالة البيئية للمنطقة.

قام مركز خدمات التنمية عام 1997 بعمل دراسة سريعة لاحتياجات المجتمع المحلى، حيث رصدت الدراسة رغبة البائعين بالسوق والعاملين به، وعددهم 102 بائع و65 عاملا، في تطوير السوق كمحاولة لتجنب الإزالة وتفادي قطع سبل الرزق لكثير من العاملين والبائعين وكوسيلة لتجنب ظهور حالات كثيرة من البطالة بين البائعين والعاملين بالسوق. ومن هذا المنطلق جاءت فكرة مساعدة

البائعين عن طريق تصميم جديد للسوق بحيث تشارك جميع الأطراف المعنية فيه.

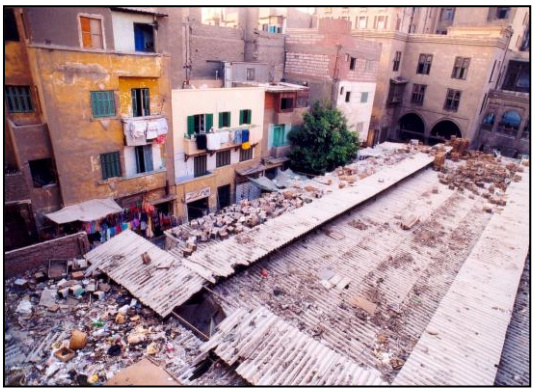

سوق التبليطة من الداخل، 2003 (المصدر: مركزخدمات التنمية)

ويعتبر تطوير سوق التبليطة أحد المبادرات الهامة والجادة في إطار المشروع المشترك بين مركز خدمات التنمية ومؤسسة الاغاخان للخدمات الثقافية المسمي "مشروع تنمية مجتمع الدرب الأحمر: مدخل متكامل للارتقاء البيئي والحضري". وقد صمم المشروع لمواجهة المشاكل البيئية والصحية والاجتماعية والاقتصادية المتراكمة على مدى أكثر من عقد.

المشكلات الرئيسية التي هدفت المبادرة إلى حلها

تكمن المشكلات الرئيسية التي هدفت المبادرة إلى حلها فيما يلي:

- المشكلات البيئية والتلوث الذي يحدثه السوق بوضعه الحالي سواء البيئي والمتمثل في المخلفات الناتجة عنه وعدم التخلص منها بشكل صحي أو غيره،
- الشكل غير الحضاري للسوق الذي يتمثل في عشوائيته وانتشار الباعة الجائلين أو غير النظاميين،
- استخدام مواد بناء بدائية (الخيش والوبر والصاج) مما أدى إلى تدهور المظهر العام للمنطقة التاريخية والآثار المحيطة بها كالجامع الأزهر،
- التعدي على حرم أهم الآثار بالمدينة القديمة وهي مجموعة أبو الدهب الأثرية (وكالة – مسجد – سبيل –كتاب – حوض) خاصة بعد إعادة ترميم هذا الأثر وتطويره من قبل وزارة الثقافة متمثلة في المجلس الأعلى للآثار،
- إعاقة حركة المرور في أحد المداخل الهامة بالدرب الأحمر من ناحية شارع الأزهر، والذي يمثل أحد أهم مداخل المنطقة (سواء للسياح أو

للأهالي) خاصة بعد إقامة الساحة في المنطقة ما بين الجامع الأزهر الحسين كما هو مخطط لها.

سوق التبليطة، لقطة من أعلى السطوح، 2003 (المصدر: مركز خدمات التنمية)

الأهداف الرئيسية والثانوية

الأهداف الرئيسية

إشراك البائعين والسكان والحكومة في تطوير تصميم لسوق التبليطة، إلى جانب دعم البائعين بالسوق لدى الجهات الحكومية والدعوة إلى تأييد أهمية استمرار السوق وعدم إزالته للحفاظ على الهيكل الاجتماعي والاقتصادي والعمراني للمنطقة.

الأهداف الثانوية

تغيير فكر المعماريين نحو إمكانية توظيف قدرات البائعين البسطاء بالسوق للمشاركة في المراحل المختلفة لتنفيذ المبادرة بدءا من مرحلة التخطيط وإنتهاءاً بمرحلة التقييم للحصول على نتاج اجتماعي أكثر إيجابية تجاه المجتمع المحلى.

مصدر المبادرة والجهات المشاركة

أصحاب المبادرة

قام بالمبادرة البائعون بالسوق من الرجال و النساء (المجتمع المحلى) كمحاولة لمنع إزالة السوق. وقد عبر البائعون عن رغبتهم في أن يتحدوا ويتحركوا بشكل منظم للاعتراض على التجديد الذي حدث بالسوق من قبل حيث انه لم يراعي متطلباتهم واحتياجاتهم.

الجهات المشاركة

شارك في المبادرة العديد من الجهات متمثلة فى محافظ القاهرة ورئيس حي وسط القاهرة، والبائعين بالسوق من الرجال والنساء، وبعض السكان الذين يقطنون بجوار السوق، ومؤسسة أغاخان للخدمات الثقافية (من خلال الدعم الفني لعملية التصميم بمشاركة مهندسين معماريين ذوى كفاءة عالية)، وباحثين اجتماعيين واقتصاديين من مركز خدمات التنمية من خلال عمليات التنسيق والدعم الفنى، وبعض المتطوعين من أصدقاء الدرب الأحمر.

الإطار القانوني والإداري

كان تمسك البائعين بحقهم في الاستمرار في السوق بمثابة اللبنة القانونية الأولى للمبادرة. فبالرغم من أنهم كانوا يستأجرون الوحدات التي يعملون بها داخل السوق إلا أنهم كانوا يعتبرون بمثابة مالكين لها حيث يشغلونها منذ زمن بعيد (60 عاماً). لقد كان البائع يسدد قيمة الإيجار إلى إدارة الأسواق بحي وسط، ومع ذلك فإن محافظة القاهرة هي التي تملك الموقع فعلياً.

اتخاذ القرارات

تم إدارة المشروع من خلال فريق عمل متخصص من مركز خدمات التنمية ومؤسسة الاغاخان مع توافر متطوعين من المجتمع المحلي بالمنطقة تحت مسمى "أصدقاء الدرب الأحمر" الذين يقطنون المنطقة التي نفذت بها المبادرة.

تجار التبليطة في لقائهم مع الفنيين لتطوير تصميماتهم للسوق الجديد. (المصدر: مركز خدمات التنمية).

وقد تم اتخاذ القرارات بالتشاور مع البائعين وبالتعاون مع مركز خدمات التنمية وتحت رعاية السيد محافظ القاهرة وحي وسط أثناء فترة التصميم والتنفيذ.

التخطيط الاستراتيجي

إشراك كافة الأطراف في التخطيط

قام بالتخطيط للمبادرة البائعون بالسوق من الرجال و النساء وبعض السكان الذين يقطنون بجوار السوق (المجتمع المحلى)، وممثلون حكوميون عن إدارة الأسواق بحي وسط القاهرة، ومؤسسة أغاخان للخدمات الثقافية من خلال دعم فني في عملية التصميم بمشاركة مهندسين معماريين ذوى كفاءة عالية، وباحثون اجتماعيون واقتصاديون من مركز خدمات التنمية من خلال عمليات التنسيق والدعم الفني اللازم لتشجيع المبادرة، وبعض المتطوعين من المنطقة الذين يعملون لدى مشروع تنمية مجتمع الدرب الأحمر ويطلق عليهم أصدقاء الدرب الأحمر.

تحديد الاحتياجات الحقيقية للجمهور المستهدف

لقد تم تحديد الاحتياجات و الأولويات لهذه المبادرة التي تعبر عن احتياج حقيقي ضروري وملح للبائعين والعمال بسوق التبليطة من خلال:

- دراسة الاحتياجات التي قام بها مركز خدمات التنمية عام 1998 حيث عبر البائعون عن الأخطار الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية التي يمكن أن تنتج في حالة إزالة السوق من المنطقة وكذلك المشكلات التي يسببها تدهور حالة السوق،
- الدراسة الاجتماعية والاقتصادية للأطراف المعنية التي تمت عام 2000 حيث تم تحديد احتياجات المجتمع وجمع مقترحات التطوير من خلال عمل مقابلات واجتماعات مع الأطراف المعنية (البائعين العاملين، السكان المحيطين والمنتفعين، والجهات الحكومية المشرفة على السوق).

وقد أظهرت هذه الدراسة أن هناك عملية تطوير غير ناجحة قد تمت في الماضي ولذلك عبر المشاركون عن رغبتهم في المشاركة وإبداء الرأي في التصميم الجديد للسوق.

سكان منطقة سوق التبليطة يلتقون بالفنيين لمناقشة مقترحات التصميم الخاصة بهم. (المصدر: مركز خدمات لتنمية).

مـــوارد (التمويـــل/رأس

المال)

الموارد المادية

استخدم المشروع موارد مالية بسيطة بينما احتاج إلى موارد فنية وبشرية. وقد تمثلت موارد المشروع في دعم فني من مؤسسة الاغاخان في مجال التصميم المعماري من خلال توفير مهندسين معماريين على كفاءة عالية، ودعم فني من مركز خدمات التنمية في مجال تقدير الاحتياجات الخاصة بالبائعين وتيسير ورش العمل الخاصة بتصميم السوق من خلال استخدام منسق مدرب وتوفير باحثين اجتماعيين على مستوى عالي، ومتطوعين من المنطقة.

الموارد المحلية ورأس المال الاجتماعي الكامن

تم عمل حصر مبدئي للموارد المحلية ورأس المال الاجتماعي الكامن، وقد تمثلت في العلاقات القوية بين البائعين وصلات القرابة بينهم بالإضافة إلى المصالح المشتركة التي تربطهم ببعضهم. وقد ظهر ترابط البائعين من خلال نقل الخضار من سوق العبور في سيارة واحدة كل صباح حيث يقومون بالمشاركة في تغطية تكلفتها حسب حجم البضاعة؛ كما اجتمع البائعون بالسوق على قائد واحد هو شيخ السوق، وفي حالة مرضه فإن ابنه يقوم بنفس الدور، كما أن جميع العاملين يحترمون القائد في حالة وجوده أو غيابه. أما الموارد المحلية فتتمثل في موقع السوق الإستراتيجي في قلب القاهرة التاريخية.

التنفيذ

الشركاء في عملية التنفيذ

شارك في التنفيذ العديد من الأطراف التي تضمنت مركز خدمات التنمية، ومؤسسة أغاخان للخدمات الثقافية، وأعضاء المجتمع المحلى، والجهات الحكومية متمثلة في إدارة الأسواق والسيد محافظ القاهرة ومدير حي وسط، وتمثل دور كل جهة في الآتي:

- قدمت مؤسسة أغاخان المهندسين المعماريين اللازمين لعملية التصميم،
- حدد مركز خدمات التنمية الاحتياجات وإدارة ورش العمل وتوفير ميسر خارجى،
- شارك متطوعون من مشروع تنمية مجتمع الدرب الأحمر في جميع مراحل التنفيذ،
- شاركت الجهات الحكومية في ورش عمل من خلال إدارة الأسواق،

- وقد قام السيد محافظ القاهرة ومدير حي وسط بتقديم التسهيلات اللازمة لورش العمل.

في البداية استمع مسئولو هيئة اسكان وسط القاهرة للمقترحات البديلة من الناس (المصدر: مركز خدمات التنمية).

المعوقات التي واجهت تنفيذ المشروع/ المبادرة وكيفية التغلب عليها

واجهت المبادرة بعض المعوقات حيث لم يتقبل مدير إدارة الأسواق بحي وسط فكرة أن البائعين يستطيعون المساهمة في التصميم لاقتناعه بضرورة قيام الإدارة والمهندسين المتخصصين بوضع التصميم دون إشراك البائعين. ولكن مع مرور الوقت في ورشة العمل ومع التأكيد على توصيات البائعين وآرائهم، بدأ مدير إدارة الأسواق في التغيير وتقبل مقترحات البائعين .

المشكلة الأخرى كانت في نية مدير إدارة الأسواق في رفع قيمة الإيجار المقررة لكل وحدة من وحدات السوق المستأجرة بعد عملية التطوير وهو مما لا شك فيه كان سيزيد من العبء الواقع على بعض البائعين البسطاء.

أوجه الاستفادة من المشروع/المبادرة

تم الاستفادة من المشروع على عدة أوجه تتضمن الآتي:

- بناء القدرات: من خلال خلق روح المبادرة وتحريك الدوافع الفردية والجماعية للاعتماد على الذات بالإضافة إلى بناء القدرات المؤسسية لمؤسسات وجمعيات المجتمع المحلي المتواجدة بالمنطقة؛ الحكومية منها وغير الحكومية.
- التعبئة الاجتماعية/تحفيز الجماهير: يقوم المشروع بتحفيز الجماهير وتعبئة أفراد المجتمع للقيام بمبادرات محلية تلبي بالاحتياجات الملحة لدى أفراد المجتمع، كما يقوم المشروع بإتاحة الفرص وتحفيز الموارد الاجتماعية لأفراد المجتمع بهدف تحقيق التغيير الإيجابي المنشود لدى أفراد المجتمع.

- تحسين ظروف المسكن: من خلال برنامج لإعادة تأهيل المباني السكنية مع توافر برنامج توفير قروض للإسكان لإتاحة الفرصة للفقراء لإصلاح منازلهم وصيانتها للحصول على مسكن صحي ملائم.
- التنمية الحضرية: من خلال برامج لتأهيل البيئة الحضرية/التاريخية للمنطقة من خلال تنظيم حملات توعية ونظافة لتوفير بيئة صحية ملائمة، كذلك إعادة ترميم الآثار الموجودة بالمنطقة لاستخدام المجتمع.

تقييم وتحليل الإنتاج الاجتماعي

مدى تحقيق المشروع لأهدافه/المكاسب الاجتماعية

نجحت المبادرة في تحقيق أهدافها حيث وفرت الفرصة للبائعين ذوى المركز الضعيف في المشاركة في تطوير سوقهم، كذلك تم منح الفرصة للفئات الضعيفة من بعض البائعين من النساء والرجال في المشاركة في التطوير. وقد أتى المشروع بفوائد على البائعين والعمال بسوق التبليطة وأهالي المنطقة. وتمثلت مكاسب المبادرة الاجتماعية فيما يلى:

- توجيه رسالة إلى الجهات الحكومية المسئولة مفادها أن البائعين لديهم الرغبة في البقاء وتطوير السوق بما يتناسب مع ظروف المنطقة المحيطة،
- إقناع الجهات الحكومية المشرفة على السوق بأن عملية تطوير السوق وصيانته ممكنة من خلال المقترح الذي تقدمت به إدارة السوق بعد التطوير خلال مناقشة مفتوحة مع البائعين،
- إدراك إدارة الأسواق بحي وسط بأن البائعين لديهم ما يسهموا به في عملية التصميم،
- إدراك المهندسين المعماريين المشاركين في التصميم بأن مشاركة البائعين البسطاء في عملية التصميم أدت إلى تغيير التصميم المبدئي الذي قاموا بوضعه في البداية،
- صارت أهداف المشروع مرادفاً للاستقرار والتقدم الاجتماعي.

مدى الارتباط بالإنتاج الاجتماعي للموئل

ترتبط مبادرة "تصميم سوق التبليطة بالمشاركة" بالإنتاج الاجتماعي للموئل حيث أنها تمثل تجربة جيدة وغنية بالإنتاج الاجتماعي من خلال:

- مشاركة الفئات المختلفة من البائعين في التصميم،
- مشاركة الأطراف الأخرى المعنية "غير البائعين" في التصميم مثل سكان

المنطقة، والمستهلكين الذين ينتفعون من السوق، وكذلك الجهات الحكومية المعنية بالإشراف والرقابة على السوق،

- اقتناع المهندسين المعماريين بمشاركة البائعين وأن البائعين البسطاء لديهم ما يشاركون به،
- وضوح مسألة ملكية الأرض الخاصة بالسوق بعد انتهاء عملية التصميم بالمشاركة حيث انه لم يكن واضحاً من قبل لدى البائعين بالسوق إلى أي جهة تؤول ملكية الأرض المقام عليها السوق،
- يرتبط البائعون بالسوق تاريخياً وثقافياً بمكان السوق حيث أن معظمهم يعملون بالسوق منذ أكثر من 40 عاماً. كما أن جميع البائعين يقومون بالتضحية بثلاثة أيام من دخولهم والتبرع بمكان السوق لاقامة احتفالات مولد سيدنا الحسين. وتعبر تلك الأحداث عن ترابط اجتماعي تاريخي من البائعين يمكن استخدامه فيما بعد في إدارة السوق في المستقبل بعد عمليات التطوير،
- ويمكن القول بأنه بالرغم من عدم ملكية البائعين بالسوق للوحدات التي يشغلونها إلا أنهم قد تولد لديهم الشعور بالملكية لتلك الوحدات نظراً لدور السوق بالمنطقة تاريخياً ودينياً وثقافياً.

تصميم الناس لسوق التبليطة الجديد. (المصدر: مركز خدمات التنمية)..

النتائج والدروس المستفادة

فيما يلي أهم الدروس المستفادة من هذه الخبرات:

- ترابط البائعين ببعضهم البعض في شكل منظم وحضاري أدي إلى قيام محافظة القاهرة بتغيير فكرها والعدول عن فكرة إزالة السوق،
- عدم الاستهانة بقدرات الأفراد البسطاء واحترام وجه نظرهم في التعبير عن مشاكلهم،

- قبل التصميم التشاركي للسوق، لم يكن الوضع القانوني للأرض واضحاً للسكان المحليين، ولم يكن معروفا أنه بالرغم من أن التجار يدفعون قيمة الايجار إلى إدارة الأسواق في هيئة وسط القاهرة، إلا أن الموقع مملوك لمحافظة القاهرة.

الرؤية المستقبلية لإمكانية التطوير أو التكرار

إن مستقبل تلك التجربة مرتبط بتنفيذ التصميم الذي يعتبر أحد أهم المخرجات، فإن تلك المبادرة يجب ألا تهمل. كما أن هناك مخرجات أخرى لعملية التصميم بالمشاركة ظهرت في إدراك البائعين لترابطهم الذي يمكنهم من خلاله تحقيق أهدافهم.

أهمية التشارك والحوار المستمر بين كافة فئات المجتمع والمهندسين المعماريين والباحثين الاجتماعيين عند تصميم أي مشروع أو تنفيذه ومتابعته.

كيفية ترويج الجهات المشاركة

يقوم المنظمون و المشاركون بالترويج لهذه الخبرات من خلال:

عرض التجربة في الملتقيات والمؤتمرات الدولية والزيارات التبادلية فيما بين المهتمين وعلى المسئولين من السلطات المحلية (المحافظة والحى).

لمزيد من المعلومات، برجاء الاتصال بـــ:

محمد عبد الحفيظ قطب
مركز خدمات التنمية
العنوان: 4 شارع أحمد باشا، جاردن سيتي – القاهرة
تليفون: 7558 795 202+
فاكس: 7278 794 202+
موبيل: 0101982616-2+
بريد الكتروني: cds.spm@neareast.org
الموقع على الإنترنت: www.neareast.org
http://www.neareast.org/main/explore/CDS/default.asp
http://www.neareast.org/main/nefnotes/view.asp?notes_id=233

القوانين المصرية، السياسات والإجراءات الإدارية

في 1982 صدّقت جمهورية مصر العربية على العهدين الدوليين لحقوق الإنسان: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية. 82. كما صّدقت مصر على الاتفاقية الدولية الخاصة بالإلغاء جميع أشكال التمييز العنصري عام 1991، وكانت واحدة من المناصرين الدبلوماسيين للاتفاقية منذ تبنيها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1965. كما شهد عام 1991 أيضاً تصديق مصر على اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية الغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وجميع هذه المعاهادات الخاصة بحقوق الإنسان إنما تحفظ وتكفل الحق في السكن لجميع من يعيشون في مصر.

أما الدستور المصري لسنة 1981، فهو يحتوي على مواد تكفل حقوق الإنسان والحريات. علاوة على ذلك، فإن المادة 151 من هذا الدستور توضح أن التزامات مصر التعاقدية الدولية سارية قانوناً على المحاكم المحلية، كتشريع محلي.

ومع ذلك، نجد في الممارسات الفعلية انه من النادر، وإن لم يكن من غير المسبوق تماماً، أن نستدعي هذه المواثيق الدولية في حين أن القانون المحلي متعارض أو غير مفعل. فهناك حاجة إلى مزيد من الاتساق القانوني ووعي أكبر من جانب الممارسين القانونيين وأيضا من جانب العامة، وذلك من أجل تحويل نظرية حقوق الإنسان إلى تطبيق فعال. ومع ذلك، فإن حقيقة كون الدولة قد صادقت على المواثيق العالمية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إنما تطرح ميزة تكتيكية للمدافعين عن الحق في السكن وضحايا انتهاكه.

وتتمثل الإشكالية الأخرى في هذا المقام في تطبيق عدة قوانين للطوارئ وقرارات على مر عقود عديدة، مصاحبة بممارسات متعارضة مع احترام حقوق الإنسان، وهو ما يوفر السبب دائماً للتعارضات ما بين معايير حقوق الإنسان والحلول القانونية المحلية. وكما تشهد الأمثلة الحالية على ذلك، فإن السبل القانونية للنجاة ليست دائماً هي الاستراتيجية المفضلة للمجتمعات المحلية. ومن ثم، أحياناً ما تكون الدفوع التكتيكية والأخلاقية أكثر تأثيراً نسبياً في طرح بدائل للسلطات القومية والمحلية. ومع ذلك، ففي الذهن العام، تعد المطالبات بالحق في سكن ملائم، بجميع عناصره والحقوق المصاحبة، موجودة دائماً حتى في حالة إدراك النصوص القانونية التعاقدية.

التحسين الحضري المتكامل لمنطقة الناصرية

الموقع الجغرافي:	جمهورية مصر العربية – محافظة أسوان – منطقة الناصرية
تاريخ بداية المشروع:	منتصف عام 1986
عدد العاملين (دائمين/متطوعين):	غير معروف
الفئات المستهدفة:	كافة الفئات بمجتمع منطقة الناصرية، (50 ألف نسمة/9.260 أسرة)
النطاق الجغرافي للمشروع:	منطقة الناصرية بمحافظة أسوان

ملخص

جاء اختيار منطقة الناصرية لتنفيذ مشروع إرشادي للتطوير الحضري نتيجة المبادرة الشعبية لأهالي المنطقة ورغبتهم الملحة في إصلاح الوضع المتدهور للمرافق العامة بالمنطقة. يتمثل الهدف الأساسي للمشروع في تحسين البنية الأساسية للمنطقة وتقوية ثقة المجتمع بنفسه وتعزيز الروابط الاجتماعية. وقد شارك في المشروع كل من المؤسسات الحكومية المركزية والمحلية والمجتمع

المدني والدولي. وقد اعتمد المشروع علي الحوار التشاركي بين كافة الأطراف. مر المشروع بثلاث مراحل رئيسية، ألا وهي: مرحلة طرح القضية وتحديد الشركاء، تلاها مرحلة الحوار التشاركي بين كافة الأطراف المعنية، ثم المرحلة الأخيرة وهي مرحلة التنفيذ والمتابعة. وقد اعتبر هذا المشروع في فترة الثمانينيات من المشروعات الرائدة والسباقة في مجال تطبيق مفهوم الشراكة قبل بلورته في صورته الحالية. وظهر الانتاج الاجتماعي في أحسن صورة في هذا المشروع. ولعل هذا المشروع يعد نموذجاً للانتاج الاجتماعي، خاصة وأن السكان هم من بادروا بالقيام به، في حين استجابت الأطراف الأخرى فيما يتعلق بالأموال والاماكانات المتخصصة والأمور الرسمية والقانونية. وقد اتخذ التراكم الناتج عن رأس المال الاجتماعي على المستوى المحلي في الناصرة شكل جمعية تنمية مجتمعية حديثة التأسيس أدار من خلالها السكان المشروع وصانوه. وتؤكد النتائج بعيدة المدى لمبادرة المجتمع على نجاح المشروع بينما يواصل مجتمع الناصرية النمو والتنمية انطلاقاً مما حققه في الفترة ما بين 1987-1990.

الأسباب والظروف الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية التي أدت إلى القيام بالمبادرة

تعد مدينة أسوان من أهم المراكز الحضرية بجنوب مصر لما تتمتع به من شهرة واسعة علي مر التاريخ. وتشتهر مدينة أسوان بمركزها التجاري والمنتجع الشتوي الهادئ الذي يحظي بشهرة عالمية واسعة. ومدينة أسوان هي عاصمة محافظة أسوان إحدى محافظات إقليم جنوب الصعيد، وقد بلغ عدد سكانها 224 ألف نسمة عام 1996 ويقدر حالياً بحوالي 245 ألف نسمة.

وقد أدى الاحتياج الاجتماعي والاقتصادي لسكان المدينة خلال النصف الأول من القرن الماضي إلى اتخاذ النمو العمراني مساراً محاذياً للضفة الشرقية للنيل. وقد تغيرت الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية لمدينة أسوان بشكل جذري وسريع منذ بناء السد العالي حيث تدفق العمال من مختلف أنحاء مصر للعمل بها، ونمت مناطق سكنية جديدة بصورة عشوائية تجاوزت الحدود الطبيعية للمدينة، مما أدي إلي ظهور العديد من المناطق العشوائية.

وتعتبر منطقة الناصرية إحدى تلك المناطق العشوائية وتقع على بعد 2 كم إلى الشرقً من مركز مدينة أسوان، وهي منطقة غير مخططة وذات طابع ريفي وبلغت مساحتها 100 هكتار (238 فدان) في عام 1933–1934. وقد كان

لزيادة فرص العمل في الستينيات بفضل بناء السد العالي وإنشاء المصانع والشركات أن انجذبت الأسر المهاجرة إلى الناصرية، حيث أقامت منازل من الطين والقش والخرسانة على مساحات يبلغ متوسطها 27 متر مربع بارتفاع طابق أو طابقين. وقد أصبحت الناصرية مركزاً سكانياً لحوالي 50 ألف نسمة بكثافة سكانية 500 شخص/هكتار. ويبلغ متوسط حجم الأسرة 5.4 فرد، ويتراوح متوسط الدخول ما بين 80–200 جنيه شهرياً (11.22–26.91 يورو).

وتعاني منطقة الناصرية من تدهور في البنية الأساسية لعدم وجود شبكة للصرف الصحي ونقص في الإمداد بمياه الشرب، ووسائل جمع القمامة ومحدودية الطرق الممهدة التي يصعب معها وصول سيارات الإسعاف والمطافئ، وعدم كفاءة المرافق والخدمات الاجتماعية بالإضافة إلى الحالة المتردية للمساكن وارتفاع الكثافة السكانية. وتتميز منطقة الناصرية بالاستقرار الاجتماعي حيث تسود روح التعاون بين ساكنيها ويمثل ذلك ركيزة أساسية لرأس المال الاجتماعي للمنطقة.

المشكلات الرئيسية التي هدفت المبادرة إلى حلها

تكمن المشكلات الرئيسية التي هدفت المبادرة إلى حلها فيما يلي:

- تدهور مستوى السكان المعيشي وعدم توافر الشروط الصحية في المسكن،
- ارتفاع الكثافة السكانية (500 شخص/هكتار)،
- عدم وجود شبكة للصرف الصحي ونقص في الإمداد بمياه الشرب النقية،
- سوء حالة شبكة الطرق وضيقها بحيث يتعذر معها مرور سيارات المطافئ أو الإسعاف،
- عدم وجود وسيلة مناسبة لجمع القمامة.

الأهداف الرئيسية والثانوية

الأهداف الرئيسية

تحسين البنية الأساسية للمنطقة وتطويرها، وزيادة ثقة المجتمع بنفسه وتوطيد الروابط الاجتماعية. كما تهدف المبادرة إلى التخطيط لخلق إدارة ذاتية محلية

تتحمل مسئولية إدارة برامج المبادرة وضمان استمراريتها.
إنشاء شبكة للصرف الصحي يتم تنفيذها بمشاركة الأهالي إلى جانب بناء شبكة جديدة للإمداد بالمياه النقية ذات تكلفة منخفضة تضمن وصول المياه للسكان بشكل دائم منتظم وترفع نصيب الفرد من المياه النقية إلى 100 لتر/يومياً بدلاً من 10 لتر/يوميا.

كما تهدف المبادرة إلى وضع نظام لجمع القمامة والتخلص منها؛ والتوسع التدريجي لشبكات الطرق مع الحد من إزالة المباني السكنية المتدهورة للحفاظ على التركيب الحضري القائم؛ إلى جانب بناء مركز لخدمات المجتمع؛ وتحسين وتوسعة المدارس؛ وتدريب السكان ورفع مستوى وعيهم لتأهيلهم وإشراكهم في مرحلة التخطيط للمبادرة وتنفيذها.

الأهداف الثانوية

نظراً لأن موقع منطقة الناصرية مناسباً لجذب السكان ذوى الدخول المحدودة ويمكن أن يتستوعب عدد سكان يتراوح ما بين من 70–80 ألف نسمة؛ فقد استند تصميم البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية الحضرية على الأهداف التالية:

- الحد من عملية إزالة المساكن القائمة للحفاظ على الترابط الاجتماعى،
- عدم تحمل تكلفة إعادة توطين الأسر،
- وضع خطة تدريجية طويلة المدى لإدخال الخدمات الاجتماعية،
- اعتبار معظم عناصر المشروع اختيارية وأن المشاركة الشعبية والجهود الذاتية سوف تساهم في تخفيض الدعم اللازم واسترداد تكلفة المشروع.

مصدر المبادرة والجهات المشاركة

مصدر المبادرة

خلال إعداد المخطط العام لمدينة أسوان عام 1986 طرحت قضية المناطق العشوائية. ونتيجة لرغبة الأهالي الملحة ومبادرتهم في إصلاح الوضع المتدهور للمرافق العامة بالمنطقة، فقد أفصحوا عن حقهم في ظروف معيشية ملائمة مما أدى إلى اختيار منطقة الناصرية لتنفيذ مشروع إرشادي للتطوير الحضري، ومن هنا اكتسب المشروع الصفة الشرعية.

الجهات المشاركة

نتيجة تقاسم كل من الجهات الحكومية المركزية والمحلية والمجتمع المدني

والدولي الأدوار تم إعداد المخطط الإرشادي لمنطقة الناصرية من خلال مشاركة كل من الهيئة العامة للتخطيط العمراني ممثلة للحكومة المصرية المركزية، ومحافظة أسوان ومجلس المدينة ممثلين للسلطات المحلية، وممثلي المجتمع المدني (الأهالي)، والوكالة الألمانية للتعاون الفني (GTZ) ممثلة للجهات المانحة.

الإطار القانوني والإداري

لقد ارتكزت المبادرة على تطبيق وتنفيذ كافة القوانين والصكوك والمعاهدات الدولية ذات الصلة التي أقرتها هيئة الأمم المتحدة في قضية السكن والحياة الكريمة. ولقد استند المشروع في إطاره القانوني إلى حق الإنسان في الحصول على سكن ملائم يوفر له سبل الراحة والعيش الكريم و يضمن له إنسانيته.

وقد صدر قرار من المحافظ بتشكيل وحدة للمشروع تكون مسئولة أمام المحافظة في إدارة جزء مخصص من رأس مال المشروع. ويتولي المحافظ تعيين كل من مدير الوحدة وأعضائها الذين يتم اختيارهم من بين خبراء الهيئات الحكومية بأسوان. ولتنسيق أعمال المشروع على المستوى الإقليمى، يوصي بإنشاء لجنة إدارية تضم ممثلي كل من المحافظة والإدارات والهيئات الحكومية المعنية والوكالة الألمانية والأهإلى.

هاجرت الكثير من أسر الناصرية إلى هناك بحثاً عن عمل أثناء بناء سد أسوان (في الصورة)

اتخاذ القرارات

تتمثل مسئولية اتخاذ القرارات وإدارة المشروع في وحدة المشروع التي تتكون من مدير المشروع يتبعه مستشار قانونى، وإخصائيين اجتماعيين، ومحاسبين، ومهندس معمارى،

ومهندس بنية أساسية وفنيين، ولجنة التوصيات والقيادة لتنسيق الأعمال والتي تتكون من ممثلين عن المحافظة والأهالي والهيئات الحكومية المهنية وGTZ وفريق عمل من الخبراء الدوليين والمحليين. تقوم الوحدة بإعداد التخطيط التفصيلي والتنفيذى، وإدارة المشروع بالإضافة إلى دمجه تدريجياً ضمن هيكل المجلس المحلى. ولتحقيق ذلك قامت الوكالة الألمانية بمساندة وحدة المشروع من خلال خبرائها وخبراء محليين. وتتضمن الأعمال التي تقوم بها الوحدة تخطيط مشروع تحسين الناصرية وتصميمه وتنفيذه؛ وتشجيع الأهالي على الاشتراك في الأنشطة المختلفة بالجهود الذاتية ومساندتهم والإشراف على عملهم؛ والتنسيق بالإشتراك مع الهيئات والإدارات كل على حدة لضمان تكامل مكونات المشروع المخطط لها؛ وإدارة رأس مال المشروع والموارد؛ والإشراف على أعمال البناء وما يتصل بها لضمان تنفيذ المشروع؛ والإشتراك في وضع سياسة طويلة المدى وبرنامج لتحسين مناطق أخرى لذوى الدخول المتوسطة بأسوان.

التخطيط الاستراتيجي

إشراك كافة الأطراف في التخطيط

تم التخطيط لهذا المشروع/المبادرة بالتشاور والتحاور مع كل الأطراف المشاركة المتمثلة في الحكومة المركزية، والحكومة المحلية، والمجتمع المدني (الأهالى)، والوكالة الدولية المانحة GTZ حيث كان لكل من هؤلاء دور في عملية التخطيط والتنفيذ واتخاذ كافة القرارات.

وتمثلت مكونات برنامج المشروع فى: البنية الأساسية والخدمات الحضرية القائمة بالمنطقة، والإدارة الذاتية للمجتمع المحلي، وتمويل المشروع، وتنمية الأراضي وتخطيط الإمتدادات للمناطق العشوائية. وتم اقتراح أن يجرى تنفيذ المشروع على ثلاث سنوات تبدأ من أكتوبر/تشرين الأول 1987 حتي نهاية عام 1990 ولأسباب فنية ومالية امتدت هذه الفترة إلى تسعة شهور.

تحديد الاحتياجات الحقيقية للجمهور المستهدف

لقد تم تحديد الاحتياجات والأولويات من خلال مجموعة من الخبراء الدوليين والمحليين والباحثين عن طريق:

- إجراء مسح شامل للمنطقة من خلال استبيان بلغ عدده 7 آلاف استمارة

شمل جميع نواحي الحياة للسكان،

- إقامة ورش عمل بمقر المشروع ضمت كافة الشركاء لتحديد الاحتياجات الحقيقية للمنطقة والسكان،
- اللقاءات المستمرة بين إدارة المشروع وأهالي المنطقة بالمنطقة نفسها للتعرف على احتياجاتهم،
- المحاورات والمناقشات الدائمة بين خبراء المشروع والباحثين الاجتماعيين والأهالي لشرح أهداف المشروع وتقريب وجهات النظر.

موارد (التمويل/رأس المال)

الموارد المادية

تنحصر الموارد اللازمة لتنفيذ المشروع في الموارد المادية والفنية والبشرية، وقد تم تحديد الشركاء والمشاركون وهم : الحكومة المركزية (متمثلة في الهيئة العامة للتخطيط العمرانى)، والحكومة المحلية (متمثلة في محافظة أسوان – مجلس المدينة)، والمجتمع المدني (متمثل في أهالي المنطقة)، والوكالة الدولية المانحة (متمثلة في GTZ). وبناء عليه تم إعداد ميزانية المشروع وتحديد نصيب كل مشارك.

بلغ إجمالي الميزانية 8.9 مليون جنيه مصري (2.216.647 دولار أمريكى). ساهم السكان بنسبة 37%، أي 3.4 مليون جنيه مصري (تقريباً 1 مليون دولار في عام 1990)، وساهمت الحكومة المصرية بنسبة 33%، والجانب الألماني (GTZ) بنسبة 30%. كما قامت الحكومة المركزية والوكالة الدولية المانحة بتوفير الخبراء الدوليين والمحليين وتقديم المعونة الفنية اللازمة للمشروع.

الموارد المحلية ورأس المال الاجتماعي الكامن

اعتمدت الموارد المحلية للمشروع علي الدور الذي قام به المجتمع المدني (الأهالى) من خلال تنظيم أنفسهم التنظيم الأمثل والمشاركة في عملية التنفيذ. وقد وفر أهالي المنطقة المورد البشري في شكل رأسمالهم الاجتماعي والذي كان له أثر إيجابي على المشروع، كما ساهموا بشكل كبير في الصيانة والمتابعة بعد اتمام المشروع في عام 1993.

مشهد نموذجي لسوق أسوان.

تنفيذ المشروع/المبادرة

دور المجتمع المحلي والدولة والشركاء الآخرين في عملية التنفيذ

اعتمد مشروع التحسين الحضري لمنطقة الناصرية علي الحوار التشاركي بين كافة الأطراف، لذا مر المشروع بثلاث مراحل رئيسية ألا وهي: مرحلة طرح القضية وتحديد الشركاء، تلاها مرحلة الحوار التشاركي بين كافة الأطراف المعنية، ثم المرحلة الأخيرة وهي مرحلة التنفيذ والمتابعة. وخلال هذه المراحل الثلاث لعب كل طرف من الأطراف المشاركة دوراً رئيسياً في تنفيذ المشروع حيث كان دور كل من الحكومة المركزية والمحلية المصرية والوكالة الألمانية للتعاون الفني GTZ متمثلاً في تقديم الدعم المادي والفني للمشروع، كما قام المجتمع المدني (الأهالى) بتنظيم أنفسهم التنظيم الأمثل الذي ترتب عليه ظهور الإنتاج الاجتماعي الكامن والذي أدى إلى تغيير ميزانية المشروع وتحمل الأهالي للجزء الأكبر منها.

المعوقات التي واجهت تنفيذ المشروع/المبادرة وكيفية التغلب عليها

تمثلت أهم المعوقات التي واجهت المشروع/المبادرة في:
القصور في البيانات الأساسية الدقيقة عن السكان والخرائط الطبوغرافية اللازمة .. الخ، بالإضافة إلى بيروقراطية الإدارة، وأيضا صعوبة تأسيس هيئة مشتركة ذات صفة رسمية داخل منطقة المشروع (الناصرية) يمكن أن يعرفها السكان وأن تأخذ صفتها القانونية من خلال الجهات الحكومية المسئولة.

تشككت بعض الجهات في بداية الأمر في المطالب غير المألوفة الخاصة بمشاركة السكان باعتبارهم شريكا على قدم المساواة وأيضا لمبدأ الإدارة الذاتية.
أدى عدم الاهتمام بالنظم الاجتماعية بمنطقة الناصرية إلى التشكك في أهداف المشروع نتيجة تصميم نظام اجتماعي نظري عاجز عن توصيل أهداف المشروع إلى سكان المنطقة في شموليته وفي هدفه.

صعوبات في تعريف السكان بالجهود الذاتية والجهود الخاصة بتحسين البنية الأساسية .

وقد أمكن التغلب على بعض هذه المعوقات من خلال المسوحات الميدانية نظراً لعدم توافر البيانات، كما تم تنظيم لقاءات مستمرة مع الأهالي والجهات الإدارية المعنية بالمشروع لشرح الأهداف الأساسية للمشروع وعقد العديد من ورش العمل لشرح أهداف المشروع ومكوناته، ومحاولة بناء جسر من الثقة بين الأهالي والأجهزة الحكومية، بالإضافة إلى محاولة تيسير الإجراءات على المواطنين والتي تتعلق بتملك الأراضي أو توصيلات الكهرباء والمياه والصرف الصحى. إلا أن هناك بعض الصعوبات التي لم تتمكن إدارة المشروع من حلها وتمثلت في تغيير أسعار مواد البناء.

أوجه الاستفادة

تجري الاستفادة من المشروع على عدة أوجه تتضمن الآتي:
البحث والتخطيط: من خلال إجراء استبيان شامل لحصر كافة الاحتياجات والمتطلبات والمشاكل والنواحي الحياتية،

- برامج تبادل الخبرات: بين أهالي المنطقة والحكومة والمنظمات الدولية (GTZ)،
- بناء القدرات: من خلال تنمية قدرات الأهالي على المشاركة في عملية تحديد الاحتياجات واتخاذ القرارات و التخطيط والتنفيذ،
- تحسين ظروف السكن وتشييد المساكن: من خلال إعادة تأهيل المساكن،
- التعليم والتدريب: تدريب وتأهيل الأهالي على المشاركة الفعالة في مختلف مراحل تنفيذ المشروع،
- التعبئة الاجتماعية/تحفيز الجماهير: تحفيز الأهالي لتنظيم أنفسهم وتوظيف الترابط الاجتماعي بينهم وروح الانتماء للمشاركة في التخطيط للمشروع وتنفيذه،
- التمويل/تمويل المشروعات: تفعيل دور جميع الأطراف للمشاركة في عملية التمويل والإصرار على مساهمة الأهالي من الناحية المادية وتوظيف الرأس مال الاجتماعي المتوفر لخلق الشعور بالمسئولية تجاه المشروع وضرورة المحافظة على الانتاج وضمان استدامته وصيانته،
- البنية التحتية والمرافق: من خلال إنشاء شبكة للصرف الصحي ومياه الشرب،
- النقل والطرق: من خلال التوسع التدريجي لشبكات الطرق،
- الخدمات الأساسية: من خلال بناء مركز لخدمات المجتمع وتحسين

وتوسعة المدارس.

تقييم وتحليل الإنتاج الاجتماعي

مدى تحقيق الأهداف/المكاسب الاجتماعية

لقد نجح المشروع في الوصول إلى أهدافه رغم وجود بعض المعوقات في بادئ الأمر التي أمكن التغلب عليها. وقد أتى المشروع بثماره بالنسبة لسكان المنطقة ليس فقط فيما يتعلق بتحسين ظروفهم المعيشية وتحسين المسكن والبنية الأساسية والرعاية الاجتماعية ولكن من خلال أوجه التدريب والتعليم والخبرة التي أكتسبها الأهالي من الخبراء الدوليين والمحليين ومن التجربة ذاتها والتي أدت إلى ظهور تنظيمات اجتماعية بالمنطقة أصبحت قادرة فيما بعد على إدارة المشروع إدارة ذاتية.

مدى الارتباط بالإنتاج الاجتماعي للموئل

يرتبط المشروع ارتباطاً كبيراً بالإنتاج الاجتماعي للموئل حيث أنه بالنظر إلى مراحل المشروع نجد أنها كانت قائمة على الحوار التشاركي بين كافة الأطراف بدأ من طرح القضية وتحديد الأهداف مروراً بتحديد الشركاء وإنتهاءاً بالتنفيذ والمتابعة، كما ظهر دور أفراد المجتمع المحلي (الأهالي) جلياً في إنجاح التجربة من خلال تطوير قدراتهم وإمكاناتهم ومهاراتهم.

النتائج والدروس المستفادة

هناك العديد من الدروس المستفادة من هذا المشروع أولها وأهمها إدراك أن هناك طاقة كامنة لدى السكان بمختلف فئاتهم وأن هذه الطاقة يمكن الاستفادة منها وتوظيفها في خلق إنتاج اجتماعي يساهم في النهوض بالمجتمعات العشوائية والفقيرة، يضاف إلى ذلك أهمية وضرورة مشاركة المجتمع المحلي (الأهالي) عند القيام بأى تجارب لما لهذا المجتمع من دور إيجابي بل ورائد في نجاح أية تجربة مماثلة، كما أن تبادل الخبرات يساعد على إنجاح مثل هذه التجارب، كما أن المشروع يعطي صورة جديدة للتنمية والتطوير قائمة على الشراكة والمشاركة والحوار بين جميع الأطراف.

الرؤية المستقبلية لإمكانية التطوير أو التكرار

ركزت كافة الأطراف المشاركة في المشروع على خلق إدارة مجتمعية ذاتية قادرة على إدارة المشروع والحفاظ على استمراريته متمثلة في جمعية تنمية

المجتمع المحلي. كما أن التجربة قد أبرزت أن آلية العمل الجماعي ومشاركة المجتمع المحلي قادرة على الاستمرار بل وتطوير نفسها لإنشاء العديد من الكيانات الاجتماعية التي يبرز من خلالها الإنتاج الاجتماعي للفئات الفقيرة والمرأة وكافة فئات المجتمع، والتي بمقتضاها أن تعزز بدورها من دور المجتمع المحلي وأهميته في التنمية المستدامة.

بالإضافة إلى ما سبق فإن هذه التجربة يمكن نقلها وتطبيقها على العديد من المجتمعات والمناطق التي تعيش في ظروف مشابهة، وهذا ما امكن اثباته في تطوير المرحلة الثانية للمشروع (الإمتداد العمراني لشرق الناصرية) حيث كررت التجربة في الفترة من 1987 حتي نهاية عام 1990، و استمرت لمدة ثلاث سنوات أخرى.

كيفية ترويج الجهات المشاركة

يقوم المنظمون و المشاركون بالترويج لهذه الخبرات من خلال:

- عرض التجربة في كافة المؤتمرات الدولية والمحلية وكذلك ورش العمل والندوات،
- إصدار الكتيبات والنشرات التي تتضمن شرح مبسط للتجربة،
- اهتمام كافة وسائل الإعلام بعرض التجربة ونشرها،
- تنمية فكر العمل الجماعي ودعم منظمات المجتمع المدني في القيام بدور أكبر.

لمزيد من المعلومات، رجاء الاتصال بـ:

م. فهيمة الشاهد
بريد الكتروني:**fahima_elshahed@yahoo.com**

مبادرة أهالي منطقة صفط اللبن لحل مشكلة مياه الشرب

الموقع الجغرافي: جمهورية مصر العربية - محافظة الجيزة - صفط اللبن، شارع العربى

تاريخ بداية المشروع: مايو/آيار 2003

عدد العاملين: 6 عاملين و 10 متطوعين

الفئات المستهدفة (الحالي/المستهدف): سكان شارع العربي (حوالى 200 أسرة).

عدد الأشخاص/الأسر التي قام المشروع بخدمتهم: (200 أسرة/1000 شخص)

النطاق الجغرافي للمشروع: الحى والأحياء الأخرى المماثلة في الحالة والظروف على مستوى الدولة.

ملخص

بدأ المشروع بمبادرة قام بها سكان شارع العربي بمنطقة صفط اللبن لتغيير شبكة مياه الشرب بسبب تلوثها بمياه الصرف الصحي مما أدى إلى حدوث العديد من المشاكل الصحية وتوقع حدوث كارثة بيئية صحية. وقد قام الأهالي بالمبادرة من خلال تقديم شكاوى للجهات الحكومية المتخصصة وعمل اتصالات مع المركز المصري لحقوق السكن للمشاركة في حل المشكلة.

وقد قام المركز المصري لحقوق السكن بالتعاون مع ممثلين من أهالي المنطقة بإجراء العديد من الاتصالات مع محافظة الجيزة والجهات الحكومية المعنية التابعة لها المنطقة للتفاوض لسرعة حل هذه المشكلة. وبسبب عدم تمكن المحافظة من توفير ميزانية لحل المشكلة، إلى جانب عدم تمكن المواطنين من تحمل تكاليف تغيير شبكة مياه الشرب، تم الاتفاق على قيام السكان بشراء المواسير الفرعية الخاصة بالشارع، على أن تقوم الجهات المسئولة في الدولة بتوفير المعدات الأخرى مثل المواسير الرئيسية والمحابس التي تصل المواسير الفرعية بالشبكة الرئيسية. كذلك تم الاتفاق على أن توفر الجهات المسئولة المهندسين والعمال المتخصصين في هذا المجال على نفقة الدولة. وقد أدى نجاح هذه التجربة إلى تعميمها بعد ذلك من قبل المحافظة والمواطنين في جميع شوارع المنطقة.

الأسباب والظروف الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية التي أدت إلى القيام بالمبادرة

صفط اللبن هي إحدى المناطق العشوائية التي تم بنائها على أرض زراعية في الثمانينيات نتيجة ارتفاع أسعار الوحدات السكنية داخل المدينة وارتفاع أسعار الأراضي. لذا لجأ المواطنون إلى المناطق المتاخمة لحدود المدينة لانخفاض سعر الأرض بها. وتتسم هذه المنطقة بالشوارع الضيقة وغير المعبدة والوحدات السكنية ذات المساحات الضيقة، كما تتسم إلى حد كبير بالطابع الريفي وتضم أنماط مختلفة من السكان (مهاجرين من الريف إلى المدينة، وأجيال جديدة من الطبقة المتوسطة التي لم تجد سكنا ملائما داخل المدينة ولجئوا إلى العشوائيات) مما أدي إلي وجود خليط من الأنماط الثقافية المختلفة بالمنطقة. وتتراوح المستويات الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة ما بين فقراء ومتوسطي الدخل، منهم الموظفين والحرفيين وصغار التجار. ويصل عدد سكان شارع العربي بمنطقة صفط اللبن إلى 1000 نسمة (200 أسرة)، وتقع المنطقة في نطاق محافظة الجيزة خلف جامعة القاهرة.

لعل أهم الأسباب والظروف التي دفعت إلى قيام هذه المبادرة هو معاناة سكان المنطقة من تلوث مياه الشرب لاختلاطها بمياه الصرف الصحى، وعدم تحرك المسئولين لحل هذه المشكلة، إلى جانب عدم قدرة سكان المنطقة الاقتصادية على تحمل التكلفة بمفردهم وعدم توفر الخبرات الفنية المتخصصة اللازمة لحل المشكلة لديهم.

المشكلات الرئيسية التي هدفت المبادرة إلى حلها

فيما يلي المشكلات الرئيسية التي هدفت المبادرة إلى حلها:

- اختلاط مياه الشرب بالصرف الصحى، مما هدد المنطقة بالإصابة بالعديد من الأمراض والأوبئة ، وتباطؤ المسئولين في اتخاذ اللازم نحو حل المشكلة بسبب عدم توفر ميزانية لدى المحافظة،
- كثرة احتمالات وقوع كارثة صحية بيئية من خلال انتشار الأمراض والأوبئة بين المواطنين وعدم التمكن من السيطرة عليها ومعالجتها في حالة التأخر في حل المشكلة،

الأهداف الرئيسية والثانوية

الأهداف الرئيسية

كان الهدف الأساسي من المبادرة هو سرعة تغيير شبكة المياه في شارع العربي بمنطقة صفط اللبن، وإيجاد دعم عاجل وسريع من الجهات الحكومية لهذا المشروع، والسيطرة على تدهور الحالة الصحية لسكان المنطقة ومعالجة الأسباب التي أدت لهذه المشكلة.

الأهداف الثانوية

اختبار قدرة المواطنين على التحرك بشكل جماعي وتنظيم أنفسهم والمشاركة في الحل، وإمكانية حل مشاكل مماثلة. كذلك كان من الأهداف الثانوية للمشروع تحفيز دور الدولة نحو الحفاظ على حق المواطنين في سكن صحي بيئي مناسب لمختلف طبقات المجتمع، وضرورة وسرعة قيامها بحل مثل هذه المشكلة التي قد تتسبب في حدوث كارثة بيئية وصحية حتى في حالة عدم توفر ميزانية لذلك.

مصدر المبادرة والجهات المشاركة

مصدر المبادرة

قام أهالي المنطقة (سكان شارع العربي) بالمبادرة بالمشروع من خلال تقديم شكاوى للجهات الحكومية المتخصصة وعمل اتصالات مع المركز المصري لحقوق السكن للمشاركة في حل المشكلة. وكان للنساء دور فعال في هذه المبادرة، حيث كانت معاناتهن في توفير مياه صالحة للاستخدام الآدمي من خلال ملء المياه اللازمة سواء للشرب أو باقي الاستخدامات من مناطق بعيدة، هي الدافع الأساسي الذي دفع رجال المنطقة للتوجه للجهات المعنية والاستعداد للمشاركة المادية والاجتماعية لسرعة حل المشكلة.

الجهات المشاركة

تمت المبادرة بالمشاركة ما بين أطراف المشروع الممثلة في المجتمع المحلي (القاطنين بالمنطقة)، والدولة ممثلة في المسئولين بمحافظة الجيزة والإدارات المحلية التابعة لها المنطقة، والمركز المصري لحقوق السكن. وتتمثل المبادرة في مشاركة الدولة وتعاونها في سرعة رد المحافظة على الطلب الموجه لها بالتعاون والموافقة على تغيير شبكة المياه، ولكن عاق ذلك عدم وجود اعتمادات مالية، كذلك مشاركة مجلس المدينة والمجلس المحلي الذين قاما بتوفير المعدات والمواسير الرئيسية والمحابس والمهندسين والعمالة الفنية.

الإطار القانوني والإداري

استخدم المركز المصري لحقوق السكن الإطار القانوني وعناصر الحق في السكن في المكاتبات التي تمت بين المركز والمسئولين بالدولة وفي الاجتماعات التي تمت معهم للتفاوض. أما على مستوى المواطنين فلم يكن لديهم وعي قانوني بحقوقهم ولكن كان هناك إدراك فطري لهذه الحقوق.

إن كون هذه المبادرة شعبية تهدف إلى إيجاد حل لمشكلة عامة وبيئية لا يعني أن الدولة في حل من االتزاماتها التعاقدية والدستورية، بل أن العكس صحيح، حيث إن هذه المبادرة تسعي إلى خلق طريق عملية لإنفاذ الحق في سكن ملائم بكل عناصره، وهي في الوقت نفسه تطبق التزامات الدولة أيضاً على المستوى المحلي فيما يتعلق بالسلطات المحلية التي تشترك بالالتزامات الدنيا التي ترتبط بها الحكومة المركزية.

اتخاذ القرارات

اتخذت القرارات بالمشاركة ما بين أطراف المشروع من المجتمع المحلي، والدولة الممثلة في المسئولين بمحافظة الجيزة والإدارات المحلية التابعة لها المنطقة، وإدارة المركز المصري لحقوق السكن.

وتم إدارة المشروع من خلال فريق عمل من الوحدة القانونية والباحثين الميدانيين وإدارة المركز المصري لحقوق السكن. كذلك كانت هناك لجنة مكونة من أعضاء من المجتمع ومن المركز للاجتماع والتفاوض مع المسئولين.

التخطيط الاستراتيجي

إشراك كافة الأطراف في التخطيط

تم التخطيط لهذا المشروع بالتشاور والتحاور مع الأطراف المعنية التي تضم بعض العناصر النشطة من المجتمع متمثلة في القاطنين بالمنطقة، والدولة متمثلة في محافظة الجيزة ومجلس المدينة والإدارات المحلية التابعة لها، والمركز المصري لحقوق السكن.

وقد كان للفئات المهمشة دور في عملية التخطيط والتحفيز، فقد كانت النساء عنصرا مؤثرا في دفع الرجال نحو التحرك بسرعة، حيث كانت النساء تتحمل مشقة بالغة في الحصول على المياه من مناطق بعيدة.

لم يكن هناك تخطيط إستراتيجي موسع بسبب عامل ضيق الوقت وضرورة سرعة حل المشكلة، إلا انه تم عمل تحليل لنقاط القوة والضعف في هذه القضية والفرص المتاحة والمخاطر. فكانت خطورة المشكلة من نقاط القوة حيث لا يمكن للمسئولين تحمل مسئولية انتشار وباء بين السكان بشكل كبير والتهديد بكارثة صحية وبيئية. كذلك كان من الفرص المتاحة إمكانية استغلال علاقات سابقة للمركز مع الجهات المسئولة بهذه المحافظة، وإمكانية التحرك الجماعي لدى المواطنين واستعدادهم للتحرك لاختبار كل الطرق المتاحة للحل. أما الخطورة فكانت تتمثل في الخوف من حدوث الكارثة قبل الوصول لحل المشكلة. ومن بين نقاط الضعف جاء عامل الوقت الحاكم لكافة التحركات، حيث وجب التحرك بسرعة لتجنب وقوع الكارثة مما أدى إلى عدم إمكانية توفير الأموال اللازمة من جانب المواطنين في وقت

قصير أو مخاطبة جهات دولية أو مؤسسات أخرى للتدخل.

تحديد الاحتياجات الحقيقية للجمهور المستهدف

جسد المشروع احتياجا حقيقيا للجمهور المستهدف حيث جاء ليعالج مشكلة بيئية وصحية شديدة الخطورة كان من الممكن أن تتسبب في كارثة متمثلة في تدهور مستوى الصحة العامة لسكان المنطقة. وقد تم تحديد الاحتياجات من خلال مجموعة من الأنشطة التي عبرت عن حاجات المجتمع الحقيقية، وقد تضمنت الآتي:

- تحليل صلاحية مياه الشرب للاستخدام الآدمي في المعامل المتخصصة،
- القيام بدراسة اجتماعية اقتصادية لتحديد إمكانية مساهمة السكان من الناحية المادية والاجتماعية،
- إشراك المجتمع المحلي في الاجتماعات الموسعة التي تم فيها التخطيط للمشروع واتخاذ القرارات،
- عقد منقاشات مع سكان المنطقة لحثهم جميعاً على المشاركة الفعالة.

موارد (التمويل/رأس المال)

الموارد المادية للمشروع

انحصرت الموارد اللازمة لتنفيذ المشروع في موارد مالية وفنية وبشرية. وقد احتاج المشروع إلى موارد مادية لشراء المواسير الرئيسية والفرعية والمحابس وكافة المتطلبات الأخرى اللازمة لتغيير شبكة مياه الشرب بشارع العربي بمنطقة صفط اللبن. وتضمنت الموارد الفنية والبشرية متخصصين تمثلوا في لجنة لفحص المياه ومدى تلوثها والكشف على شبكة الصرف الصحي وشبكة مياه الشرب لمعرفة سبب التلوث.

وبحساب المصادر المختلفة للمال المتوفر، كان هناك قصور في ميزانية المحافظة في وقت الحاجة الماسة. وفي ضوء الوضع الطارئ والاهتمامات والمصالح الجماعية، ساهم أفراد المجتمع المحلي بأموال من جيوبهم الخاصة بغرض دعم تكلفة شبكة المياه الجديدة.

الموارد المحلية ورأس المال الاجتماعي الكامن

كان هناك حصر لرأس المال الاجتماعي المتوافر لدى جميع المواطنين، وكذلك ما يمكن تدبيره من أموال، ولكنه لم يكن كافيا لحل المشكلة. وقد ساهم المجتمع المحلي بتحمل تكاليف جزء من ميزانية شبكة مياه الشرب الجديدة كمشاركة مادية، كما ساهم السكان بمساعدة الفنيين المتخصصين أثناء عملية الحفر ومد مواسير الشبكة الجديدة.

التنفيذ

دور المجتمع المحلي والدولة والشركاء الآخرين

في البداية قام المواطنون بتقديم شكاوى للجهات المسئولة التي لم تستجب بسبب عدم التمكن من سرعة توفير ميزانية لحل المشكلة، مما دفع السكان لمحاولة حل المشكلة بالجهود الذاتية ولكن لم تكن هناك إمكانات فنية أو مادية كافية. وقد عقد السكان عدة اجتماعات لبحث إمكانية التحرك في ظل الأوضاع القائمة حيث توصلوا إلى قرار بالاتصال بالمركز المصري لحقوق السكن لبحث إمكانية مساهمة المركز في هذه المبادرة.

وقد قام المركز المصري لحقوق السكن بدوره بالاتصال بالمحافظ لسرعة التدخل لتجنب كارثة صحية وبيئية وشيكة، وأبدى المحافظ الموافقة على تغيير شبكة الصرف ولكن شريطة أن يتحمل المواطنون كافة التكاليف، إلا أن المركز عاود الإتصال لشرح عدم قدرة المواطنين على تحمل التكاليف، فقرر السيد المحافظ أن تقوم المحافظة بتحمل التكاليف من خطة الاعتمادات. وعند التوجه لمجلس المدينة للإتفاق على التفاصيل، فوجئ أهالي المنطقة وأعضاء المركز بعدم وجود أموال من اعتمادات هذا العام وأنه يجب الانتظار لاعتمادات السنة الجديدة. عندئذ عقد اجتماع بين المسئولين وأهالي المنطقة وأعضاء من المركز لبحث كيفية التنفيذ، وتم الاتفاق من خلال المفاوضات على قيام السكان بشراء المواسير الفرعية الخاصة بالشارع، وقيام الجهات المسئولة بتوفير المعدات الأخرى مثل المواسير الرئيسية والمحابس التي تصل المواسير الفرعية بالشبكة الرئيسية، على أن توفر الجهات المسئولة المهندسين والعمال المتخصصين في هذا المجال على نفقة الدولة. كما ساهم المركز المصري لحقوق السكن بتغطية بعض العجز المادي من جانب سكان المنطقة.

وقد كان للمجتمع المحلي دور فعال في عملية التخطيط والتنفيذ للمبادرة حيث:

- اختار المواطنون عشرة من بينهم للتحرك وللتفاوض أثناء الاجتماعات،
- قام ثلاثة أفراد بجمع الأموال اللازمة من السكان وحساب نسبة مشاركة كل منزل،
- تم إختيار بعض المواطنين الذين لديهم خبرة لشراء المواسير التي أعطاهم المهندسون مواصفاتها،
- قام المواطنون بإختيار عنصر للإتصال والمتابعة مع المركز،
- قام المواطنون بتبادل الإشراف على العمال أثناء التنفيذ، فكانوا يتناوبون على الإشراف، كل حسب مواعيد عمله وإلتزاماته.

وقد تم الاتفاق على أن تتولي الإدارة المحلية صيانة الشبكة الرئيسية، على أن يتولي سكان المنطقة صيانة التوصيلات الفرعية الموصلة للمنازل لضمان استدامة عمل الشبكة بكفاءة.

ولم يكن من أهداف المشروع خلق تضامن وترابط إجتماعي بين المواطنين حيث لم يكن الوقت المتاح للمشروع يسمح بذلك ولكن ما حدث هو ترابط وتضامن سكان الشارع مع بقية سكان الحي في حقهم في تنفيذ نفس المشروع إذا أرادوا ذلك.

المعوقات التي واجهت التنفيذ وكيفية التغلب عليها

كانت موافقة السيد المحافظ عنصرا ميسرا بشكل كبير لإجراء المفاوضات حتى في ظل عدم وجود إعتمادات مالية، كذلك كانت تحركات المواطنين من البداية إلى النهاية عنصرا فعالا في تيسير المشروع. وقد كان هناك بعض العراقيل متمثلة في البيروقراطية من جانب المجلس المحلي والتي زالت بالاتصال بالمسئولين الأعلى سواء السيد المحافظ أو رئيس مجلس المدينة.

عدم وجود إعتمادات بالميزانية الحكومية وقد تم التغلب على ذلك بتقسيم التكاليف بين المحافظة وبين المواطنين؛ كذلك كانت هناك بعض المنازل المغلقة التي إضطر المواطنون للدفع نيابة عن قاطنيها مما ضاعف من التكلفة الملقاة على عاتق كل منزل؛ ولم توافق بعض الأسر على الدفع لإدراكها أن سكان الشارع سيتحملون التكلفة ولكن تم إقناعهم بضرورة الدفع عن طريق المواطنين الآخرين.

أوجه الاستفادة من المشروع/المبادرة

تجرى الاستفادة من المشروع على عدة أوجه تتضمن الآتي:

- بنية تحتية/مرافق: متمثلة في تغيير شبكة مياه الشرب،
- إدارة الطوارئ: حيث أن المشكلة تتمثل في أزمة عاجلة استدعت نوع من التدخل المباشر والعاجل لتجنب وقوع كارثة،
- التعبئة الاجتماعية/تحفيز الجماهير: حيث قام الأهالي بتعبئة وتنظيم أنفسهم، كما كان هذا المشروع محفزا لبقية الأهالي المقيمين بالمنطقة للمطالبة بتنفيذ نفس المشروع في الشوارع المختلفة بالمنطقة،
- تحسين ظروف السكن: من خلال توفير بيئة صحية معيشية،
- التعليم والتدريب: تدريب سكان المنطقة على العمل والتحرك الجماعى.

تقييم وتحليل الإنتاج الاجتماعي

مدى تحقيق المشروع لأهدافه/المكاسب الاجتماعية

نجح المشروع في الوصول إلى أهدافه رغم التحديات التي واجهته في البداية. فقد توصل إلى حل المشكلة قبل حدوث كارثة صحية وبيئية. ومن أهم عناصر الإنتاج الاجتماعي لهذه المبادرة هو خلق تعاون ناجح ومتكافئ بين الجهات المسئولة والطبقة الشعبية لحل المشكلة، مما خلق نموذجاً للغة حوار بين الحكومة والطبقات الشعبية في المجتمع المصرى. كما نجح المشروع في تنمية قدرة المواطنين على التحرك الجماعي والتفاوض على جميع المستويات لحل المشكلة، وتنمية قدرتهم على تنظيم أنفسهم في مرحلة التخطيط والتنفيذ.

وقد كان النجاح الاجتماعي الأكبر في هذا المشروع هو موقف المواطنين عندما طلب منهم المسئولون عند إنتهاء المشروع أن يقوموا بالتوقيع على ورقة يقروا فيها بأنهم تحملوا كافة تكاليف تركيب شبكة المياه وذلك لعدم مطالبة الشوارع الأخرى بالمنطقة المسئولين بتركيب شبكات للمياه لديهم، فقد قام المواطنون برفض التوقيع على هذا الإقرار مقرين بحق بقية المواطنين في المطالبة بحقهم في تركيب شبكات للمياه. والآن وبعد مرور حوالي العام على هذا المشروع، قامت الجهات المسئولة بتغيير كافة شبكات مياه الشرب بالمنطقة بنفس الطريقة التي نفذ بها المشروع الأول بشارع العربى، وذلك بتركيب المواسير الرئيسية المتصلة بالشبكة على أن يقوم المواطنون بتركيب المواسير الفرعية.

مدى الارتباط بالإنتاج الاجتماعي للموئل

يرتبط هذا المشروع بالإنتاج الاجتماعي للموئل من حيث إدارة المواطنين للأزمة

وتحديدهم للحلول ومشاركتهم في التنفيذ بالتوازي مع الحكومة، وتراكم رأس المال الاجتماعي في عملية المشاركة، وأيضاً إصرار المواطنين على حقهم في مسكن ملائم وما يتعلق به من التزامات الدولة. وقد تم هذا الحدث النادر تاريخياً على أرض الواقع بهذا المستوى بسبب الاستيعاب الفطري لدى المواطنين بحقهم في الحصول على السكن الملائم، كذلك دور المركز المصري والتعاون مع المواطنين والجهات الحكومية.

النتائج والدروس المستفادة

الدروس المستفادة

لعل من أهم الدروس المستفادة من هذه الخبرات هي إمكانية بناء قدرات المواطنين سواء في مثل هذا المشروع أو مشاريع مختلفة أخرى، إلى جانب إمكانية مشاركة المواطنين في كافة مراحل المشروع بدءا من التخطيط ومرورا بالتنفيذ والرقابة والتقييم بشرط أن يعبر المشروع عن احتياج حقيقي لهم وأن تنبع فكرة المشروع من المواطنين مع رغبة حقيقية في التحرك الجماعي دون تحقيق مكاسب فردية.

الرؤية المستقبلية لإمكانية التطوير أو التكرار

إن تطبيق مشروع صغير مثل مشروع معالجة مياه الشرب بشارع العربي من الممكن أن يؤدي إلى توسع المشروع لتحقيق مكاسب أكبر كما حدث في مثل هذه الحالة من خلال معالجة مياه الشرب بجميع شوارع منطقة صفط اللبن. ولقد تمت هذه الحالة في ظل ظروف خاصة حيث توافرت لها العديد من العناصر التي ساعدت على إنجاحها ومنها وجود علاقات سابقة بين المركز المصري لحقوق السكن والجهات الحكومية المسئولة واستعداد المسئولين للتفاوض والمشاركة في تقديم الحلول، إلى جانب استعداد المواطنين للتحرك الجماعي في كل خطوات المشروع، وخطورة الحالة مما دعى إلى سرعة تحرك كافة الأطراف. ومن هنا ليس هناك ضمانة في المستقبل لوجود هذه العناصر وتضافرها معا في حالات مماثلة في المستقبل وإن كانت قد تكررت في نفس الحي وكانت النتائج إيجابية.

ويحتاج تطبيق مثل هذا المشروع في مناطق أخرى إلى العديد من التحركات، منها على سبيل المثال:

- ضرورة عمل بحث نظري وميداني حول المناطق التي تعاني من نفس

المشكلات أو مشكلات شبيهة وحجم الاعتمادات الموجودة والاعتمادات المطلوبة لتنفيذ مثل هذه المشروعات،

- بناء قدرات المواطنين ونشر الوعي بينهم،
- وجود تخطيط إستراتيجي مسبق والبحث عن جهات أخرى تشارك في عملية التمويل والتنفيذ،
- ضرورة وجود قدر من التفاعل السريع فيما بين الجهات الحكومية والمجتمع المحلي.

إن تكرار تجربة شارع العربي صارت ميزة مركبة. فالسلطات المحلية اتبعت المنهج نفسه في مناطق أخرى على طريقة مبادرة شارع العربى، حيث ركبت المواسير الرئيسية وطالبت الأهالي بتركيب المواسير الفرعية. وبينما أدت هذه الصيغة إلى تحسين الأحوال المعيشية، فهي أيضاً قد عكست ملمحا جديدا من ملامح انسحاب الدولة المعولمة من المسئوليات العامة، كما هو الحال والمناهج الأخرى من خصخصة السلع والخدمات العامة. وفي ضوء التزامات الدولة تجاه القانون الدولي العام، فإن عملية الخصخصة أو ترك المواطنين يسعون إلى حلول خاصة لمشكلات عامة إنما تشير إلى تراجع الدولة عن التزاماتها في إعمال حقوق الإنسان الأساسية. وهو أيضاً يشكل خطورة على المستوى المحلي بتعرية مصداقية المؤسسات الحكومية وفي النهاية تقويض السلطة وامكانات الدولة نفسها.

كيفية ترويج الجهات المشاركة لهذا المشروع/المبادرة

يقوم المنظمون والمشاركون بالترويج لهذه الخبرات من خلال:

- دعم المجتمع المحلي للاستفادة من هذه الخبرات من خلال عقد ورش عمل يشارك فيها المجتمع المحلي والقائمون على المشروع،
- عرض ونقل هذه الخبرة في الملتقيات الدولية والزيارات التبادلية فيما بين المهتمين،
- وأيضا من خلال وسائل الإعلام و النشرات والندوات.

وقد قام المواطنون بالترويج لهذه الخبرة في الحي مما دعى بقية السكان بالحي إلى التحرك لتنفيذ نفس المشروع بالشوراع الأخرى بالمنطقة.

لمزيد من المعلومات، برجاء الاتصال بـ:

منال الطيبى، المدير التنفيذى
المركز المصري للحق في السكن

33 قصر النيل، الدور التاسع، جناح 95
التحرير، القاهرة
جمهورية مصر العربية
تليفون: +20 (0)2 392–2194
تليفون محمول: +20 (0)10 672–6606
بريد الكترونى: echr@echr.org
الموقع على الإنترنت: www.echr.org

مبادرة قرية الفسطاط لتطوير أفران الخزف والفخار بمنطقة القاهرة القبطية

الموقع الجغرافي: جمهورية مصر العربية، القاهرة، مصر القديمة، كوم غراب، ارض المثلثة- خلف مجمع الأديان

تاريخ بداية المشروع: اغسطس/آب 2003

عدد العاملين: لجنة مسئولة عن تنفيذ المشروع وإدارته من الفئة المستهدفة مكونة من 6 أفراد متطوعين (5 رجال + سيدة).

الفئات المستهدفة: حوالى 15.300 نسمة بينهم العاملين القائمين علي عملية حرق الفخار ويصل عددهم إلى حوالي 150 رجل (20–40 سنة)، والعاملين المساعدين في الإنتاج ويصل عددهم لحوالي 150 من الرجال والسيدات (18–45 سنة)، وأهالي منطقة كوم غراب ويصل عددهم لحوالي 15.000 من الأطفال والنساء والرجال، وأصحاب الوحدات القديمة لتصنيع الخزف

والفخـار وعـددهم 30 (سـيدتان +28 رجـال) تتـراوح أعمـارهم مـن 35 سـنة حتـى 60 سـنة، والأطفال العاملين داخل الوحدات ويصل عددهم إلـى 150 طفـل (40 إنـاث +110 ذكـور) تتراوح أعمارهم من 12 سنة حتى 18 سنة.

النطاق الجغرافي للمشروع: ارض المثلثة بمنطقة كوم غراب، خلف مجمع الأديان بمنطقة مصر القديمة.

ملخص

صدر قرار وزاري بإزالـة مصـانع الفخـار بمصـر القديمـة (الفسطاط) ونقلها إلـى منطقة جبلية بعيدة عن العمران تسمي شق الثعبان مما يهدد حرفة الخزف والفخار بالاندثار وبارتفاع نسبة البطالـة واندثار التراث نتيجـة فقر المهنـة وتخلفهـا عن التطـور العـالمي لاسـتخدامها وسـائل حريـق بدائيـة تزيـد مـن نسـبة تلـوث الهـواء بالقاهرة. ولهذا قـام المجتمـع المحلـي بمسـاعدة الهيئـة القبطيـة الإنجيليـة بالمبـادرة لحـل المشـكلة البيئيـة والاقتصـادية والاجتماعيـة والعمرانيـة التـي يواجههـا سـكان المنطقة والعاملون بها.

وقد تم تصميم فرن مطور صديق للبيئة بموافقة جهاز شئون البيئة تم عرضه علي السيد محافظ القاهرة عن طريـق الأهـالي، والـذي كـان لـه الأثـر الأكبـر فـي تغييـر قرار الإزالة وتطـويره لقرار بتخصيص 3.5 فدان لبنـاء قريـة نموذجيـة للخـزف والفخار بتمويل من محافظ القاهرة ووزارة السياحة. كمـا شـاركت الهيئـة القبطيـة الإنجيليـة فـي صـنع عـدد 20 فـرن مطـور لحـرق الفخـار والخـزف وإدخـال تكنولوجيات جديدة للحد من تلوث الهواء، كما قامت بتطوير عدد 150 منزل من منازل أصـحاب الأفران والعمالـة المسـاعدة اسـتفادت منهـا حـوالي 600 أسـرة. ويمثل هذا النموذج أول نموذج في أفريقيا والشرق الأوسط لإنشـاء قريـة للخـرف والفخار وتطوير الأفران بها.

الأسباب والظروف الاجتماعيـة والاقتصـادية والعمرانيـة التـي أدت إلـى القيام بالمبادرة

أدى تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والعمرانية لهذه المنطقة إلى القيام بهذه المبادرة لإنقاذ مختلف فئات المجتمع الذين يسكنون بمنطقة كوم غراب والمناطق المحيطة بها من خطر بيئي يؤدي إلى تدهور حالتها الصحية والاقتصادية ويعرضها لحالة من التفكك الاجتماعي، وتضم هذه المنطقة كنائس مصر القديمة وجامع عمرو بن العاص، ويصل عدد سكانها إلى حوالي 25.000 نسمة.

يعمل معظم سكان المنطقة بحرفة صناعة الفخار وكسارات الأحجار والمدابغ مما يتسبب في إخراج الكثير من الأدخنة والأبخرة المتصاعدة من هذه المنشآت مما يؤدي إلى تلوث الهواء بغاز أول وثان أكسيد الكربون، حيث يقوم أصحاب وحدات الفخار بحرق الفخار بمخلفات ملوثة للبيئة مثل (الكاوتش والأخشاب والقمامة كمصادر للطاقة)، الأمر الذي ترتب عليه تدهور الحالة الصحية للمجتمع المحلي بالمنطقة والمناطق المحيطة وارتفاع معدلات الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي كالربو والالتهاب الرئوي والسرطان.

وكمحاولة لمعالجة هذه الكارثة البيئية، تم اتخاذ قرار وزاري بنقل أصحاب الأفران وإزالة المنطقة وترحيلهم الي منطقة جبلية تسمي شق الثعبان، وهي منطقة بعيدة عن العمران، مما يعرض مهنة وفن صناعة الفخار إلى التدهور والانقراض. وبالطبع فان هذا القرار يمثل كارثة اقتصادية واجتماعية تهدد بتدهور المستوى المعيشي للعاملين بهذا المجال، مما يؤدي الي خفض نسبة الالتحاق بالتعليم، وعدم اهتمام الآباء والأمهات بالتغذية الصحية والسليمة لابنائهم بسبب تدهور الحالة الاقتصادية للأسر.

المشكلات الرئيسية التي هدفت المبادرة إلى حلها

تكمن المشكلات الرئيسية التي هدفت المبادرة إلى حلها فيما يلي:

- تدهور الحالة الصحية للمجتمع المحلي بالمنطقة والمناطق المحيطة وارتفاع معدلات الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي كالربو والالتهاب الرئوي والسرطان،
- انتشار أول وثان أكسيد الكربون في الهواء مما يسبب تلوث بيئي كبير ذي تأثير سلبي وشديد الخطورة على البيئة الطبيعية،
- تعرض مهنة صناعة الفخار، وما تحويه من قيم فنية عريقة، إلى التدهور والانقراض بسبب صدور قرار وزاري بنقلها إلى منطقة جبلية نائية بعيدة عن العمران.

الأهداف الرئيسية والثانوية

الأهداف الرئيسية

يهدف المشروع/المبادرة إلى تحسين المستوى المعيشي لسكان منطقة الفسطاط وإعادة تسكين أصحاب أفران الفخار في أماكنهم بعد تطوير الحرفة وذلك من خلال بناء أفران نموذجية صديقة للبيئة مع عمل قياس للأثر البيئي لها عن طريق جهاز شئون البيئة.

الأهداف الثانوية

يهدف المشروع إلى: تطوير الأفران القديمة وتحديثها وإدخال تكنولوجيات حديثة بما يتماشي مع النظم العالمية، وتخصيص بعض الوحدات التجارية لأصحاب الأفران داخل قرية الخزف والفخار بمصر القديمة؛ وتأمين حيازة الوحدات والأراضي الممنوحة لأصحاب الأفران، وترميم المساكن التي يعيشون بها مع إنشاء حمامات جديدة نتيجة اشتراك أكثر من أسرة في المنزل بحمام واحد وذلك لمنع انتشار الأمراض، ومد الوحدات الخاصة بتصنيع الفخار بشبكة لمياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء، تدريب القيادات المحلية وجمعية مصر للإبداع والتنمية على تنظيم أنفسها لحل مشاكلها وإيجاد فرص تمويلية للمشروعات الضرورية الخاصة بتنمية المنطقة.

مصدر المبادرة والجهات المشاركة

مصدر المبادرة

أدى تدهور الظروف المعيشية والعمرانية بالمنطقة إلى قيام المجتمع المحلي (أهالي المنطقة) بالتعاون مع الهيئة القبطية الإنجيلية بالمبادرة لحل المشكلات المطروحة.

الجهات المشاركة

شارك في هذه المبادرة التي قام بها المجتمع المحلي بالتعاون مع الهيئة القبطية الإنجيلية وجمعية مصر للإبداع والتنمية، محافظة القاهرة ووزارة السياحة ممثلة عن الحكومة المصرية، وبعض الجهات التمويلية مثل السفارة الإيطالية والمجتمع المحلي نفسه.

الإطار القانوني والإداري

لقد ارتكزت المبادرة على حق الإنسان في الحياة في ظل ظروف بيئية صحية وسليمة. كما ارتكزت المبادرة على تصديق الحكومة المصرية على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والذي يحفظ الحق في سكن ملائم كحق من حقوق الإنسان، ومع ذلك تظل هناك مشكلات في إعمال الحق. وقد لاحظت لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في عام 2000 وقوع إخلاءات قسرية بدون إيجاد سكن بديل بالفعل في قرية الفواخير.

ولقد بادرت الحكومة المصرية باستصدار قانون 4 لسنة 1994 بشأن حماية البيئة لمواجهة مشاكل التلوث الناجمة عن المنشآت القائمة والمنشآت الجديدة. ويشمل القانون المعايير الخاصة بتلوث الهواء والماء والتربة. وتبذل حاليا الكثير من الجهود للحد من تلوث الهواء بالقاهرة من خلال رصد الهواء وإلزام المنشآت بتوفيق أوضاعها حسب ما جاء بقانون حماية البيئة.

اتخاذ القرارات

اتخاذ القرارات والإدارة

تم تشكيل لجنة لإدارة المشروع واتخاذ القرارات مكونة من المنتفعين أنفسهم، واتسمت هذه اللجنة بما يلي:

- توفر الكوادر الفنية المتمثلة في أصحاب الأفران أنفسهم،
- القدرة علي الاتصال بالجهات الحكومية مثل وزارة السياحة ومحافظة القاهرة،
- القدرة علي عقد اللقاءات مع المستهدفين لشرح المشروع وأهدافه،
- القدرة على وضع أنظمة مالية وإدارية بالتعاون مع الهيئة القبطية الإنجيلية،
- القدرة على إدارة المشروع ومتابعة مختلف مراحله مع المستهدفين وتوثيقه،

- القدرة على إنهاء المشكلات الإدارية داخل جمعية مصر للإبداع والتنمية،
- القدرة على عمل تقدير لاحتياجات المجتمع بمشاركة المستهدفين.

التخطيط الاستراتيجي

كيفية إشراك كافة الأطراف في التخطيط

نتيجة لعدم توافر أموال لبناء القرية ظل الأهالي بدون عمل لمدة 4 سنوات مما أدى إلى تدهور العلاقات بين الأهالي والجهات الحكومية، وانعكس ذلك علي الحالة النفسية والاجتماعية لأصحاب الوحدات وأسرهم والعاملين بالحرفة إلا أن تم تنفيذ المشروع بالتعاون بين أصحاب الوحدات والهيئة القبطية الإنجيلية من خلال بناء أفران نموذجية صديقة للبيئة مع عمل قياس للأثر البيئي لها عن طريق جهاز شئون البيئة. وكان لهذا النموذج أثره في تجمع الأهالي والتمسك بالموروث الثقافي لمدينة الفسطاط وضرورة بدء العمل نتيجة انخفاض الدخل بصورة غير محتملة، مما أدى إلى ضغط أصحاب الوحدات علي محافظة القاهرة ووزارة السياحة لإنهاء أعمال البناء داخل القرية وبدء دخول أصحاب الوحدات لتنفيذ مشروعاتهم وتطوير أفرانهم. وقد تم الاتصال بعدة جهات عن طريق وزارة السياحة لتدبير الأموال اللازمة لتنفيذ المشروع.

واشتمل النموذج المقترح لتحقيق أهداف المبادرة على العديد من البرامج التنموية مثل:

- الاتفاق على مشروع مع أصحاب الأفران لتطوير الأفران القديمة وتحديثها وإدخال تكنولوجيات حديثة بما يلائم النظم العالمية ما بين أصحاب الأفران والهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية،
- تخصيص وحدات تجارية لأصحاب الأفران وعددهم 30 فردا تتراوح مساحتها ما بين 100 و 150م داخل قرية الخزف والفخار بمصر القديمة عن طريق محافظة القاهرة ووزارة السياحة،
- تحرير عقود مع محافظة القاهرة بتخصيص ارض لكل صاحب وحدة بأسماء أصحاب الأفران،
- تنفيذ مشروع مع أصحاب الوحدات لترميم المساكن والغرف التي يعيشون بها مع إنشاء حمامات جديدة نتيجة اشتراك أكثر من أسرة في المنزل في حمام واحد، وعدم قدرة الأفراد على العيش بطريقة صحية، وذلك لتحسين مستوي الصحة العامة والحد من انتشار الأمراض،

- إدخال المياه والمرافق الأساسية والكهرباء لكل وحدة من الوحدات الخاصة بتصنيع الفخار،
- توفير عدة تدريبات للقيادات المحلية وجمعية مصر للإبداع والتنمية لمساعدتها علي إيجاد حلول للمشكلات المتوقعة مستقبلا وتدريبها علي كيفية إيجاد فرص تمويلية عن طريق كتابة مقترحات للمشروعات.

لقد تم التخطيط للمشروع بالمشاركة مع الأهالي الذين قاموا باختيار مجموعه منهم ليكونوا مسئولين عن تنفيذ المشروع بالتعاون مع الهيئة القبطية الإنجيلية التي قامت بتدريبهم علي كيفية إعداد مقترحات لمشروع تنموي مثل تطوير الأفران. كما قامت اللجنة بتصميم كافة الأوراق الإدارية والمالية لتنفيذ المشروع. وشاركت السيدات في اللجنة المسئولة عن المشروع وإدارته ووضع النظم المالية والإدارية. وقامت اللجنة بعمل حصر للوحدات المراد تطويرها، وتحديد الأعمال الخطرة التي يتعرض لها الأطفال العاملون مع وضع ما يناسبهم من برامج تدريبية. وتم عقد لقاءات توعية موجهة للأهالي للمشاركة في المشروع لتنمية ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية.

وقد اشتملت نقاط القوة في المبادرة على اختيار الكوادر الفنية الموجودة بالقرية للمساعدة في تنفيذ المشروع؛ وخلق نماذج ناجحة شجعت المستهدفين علي الإقبال علي تنفيذ المشروع؛ وإدارة المشروع عن طريق المستفيدين أنفسهم؛ وتوفير تدريبات للجنة المسئولة عن الإدارة لمواجهة المشكلات المتوقعة؛ وتنفيذ المشروع بصورة قروض دواره بحيث نفذ 40% من إجمالي تكلفة المشروع عن طريق القروض لإعادة استخدامها مرة أخرى في تلبية الاحتياجات الأخرى؛ ومشاركة أكثر من جهة حكومية في التنفيذ مثل محافظة القاهرة ووزارة السياحة ومشاركة جهات تمويلية عديدة داخل المشروع.

كما اشتملت المبادرة على بعض نقاط الضعف تمثلت في:

- عدم وجود إمكانيات مادية لتنفيذ المشروع في فترة زمنية قصيرة مما أدى الي زيادة نسبة البطالة؛
- ضعف الجمعية المسئولة نظرا لحداثتها؛
- وجود مشكلات إدارية داخل الجمعية؛
- عدم توافر الثقة ما بين الجمعية وأصحاب الوحدات.

تحديد الاحتياجات الحقيقية للجمهور المستهدف

لقد تم تحديد الاحتياجات والأولويات لهذه المبادرة من خلال مجموعة من الأنشطة اشتملت على الآتي:

- عمل حصر للوحدات المراد تطويرها نتيجة عقد لقاءات مع أصحاب

الوحدات،

- تنظيم مقابلات مع الأطفال العاملين لتحديد الأعمال الخطرة التي يتعرضون لها،
- عقد لقاءات مع مختلف فئات المجتمع لتحديد احتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

موارد (التمويل/رأس المال)

الموارد المادية

تنحصر الموارد المادية للمشروع في تكلفة إنشاء القرية التي تصل إلى 6 مليون جنيه ممنوحة من السفارة الإيطالية، و2 مليون جنيه ممنوحة من وزارة السياحة. كما تم تمويل المشروع عن طريق اشتراك الأهالي في دفع مساهمات محلية لتنفيذ المشروع وتوليهم جزءا من التكلفة الكلية لتصنيع الأفران عن طريق القروض الدوارة، حيث نفذ 40% من إجمالي تكلفة المشروع عن طريق القروض وذلك لإعادة استخدامها مرة أخرى في تلبية الاحتياجات الأخرى للمنطقة.

الموارد المحلية ورأس المال الاجتماعي الكامن

ارتكز المشروع/المبادرة على العديد من الموارد المحلية ورأس المال الاجتماعي تمثلت في وجود كوادر فنية عالية المستوى من أصحاب الوحدات أنفسهم وقدرتها علي شرح المشروع وأهدافه للمجتمع المستهدف، وخلق لجان مسئولة عن المشروع ووضع القيم واللوائح الخاصة بها لإدارة المشروع عن طريق المشاركة الشعبية؛ بالإضافة إلى قدرتها على الاتصال بالجهات الحكومية والضغط عليها للسماح لها بممارسة أعمالها دون استكمال الأعمال الإنشائية المتبقية؛ وتشكيل لجان من المستهدفين أنفسهم باستلام الأعمال التي تم تنفيذها حسب المواصفات الفنية البيئية، والقدرة على الاتصال بوسائل الإعلام وعمل مقالات صحفية عن المشروع.

ينتمي صانعو الفواخير وحرفة الفواخير إلى أقدم التقاليد في المستوطنات البشرية الأصلية في مصر. ومع ذلك، يسود الاعتقاد أن أصحاب الحرفة القاهريين من الفسطاط يعود تاريخهم إلى الفاطميين، الحكام الشيعة لمصر (969–1168 ميلادية). وباتخاذها موقعاً خلف الكنيسة المعلقة التاريخية في مصر القديمة من الفواخير، والمعروفة شعبياً بالقللية، وجدت ورش للفواخير والمصنوعات الجبسية منذ أوائل الستينيات. ويشكل التقليد الشعبي والاحساس الاجتماعي الذي بنى على

مر القرون في هذا الجزء من القاهرة ثروة لا تحصي من رأس المال الاجتماعي والثقافة الفطرية التي سعت المبادرة والمشروع إلى المحافظة عليها.

تنفيذ المشروع/المبادرة

دور المجتمع المحلي والدولة والشركاء الآخرين في عملية التنفيذ

لقد اشتراك المجتمع المحلي متمثلاً في أصحاب الوحدات القديمة لتصنيع الخزف والفخار والعاملين بها وبعض السكان بمنطقة كوم غراب، مع الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، ومحافظ القاهرة، وبعض الجهات التمويلية مثل وزارة السياحة والسفارة الإيطالية في تنفيذ المشروع من خلال:

- تغيير قرار محافظ القاهرة الخاص بالنقل والإزالة وتخصيص ارض لبناء أول قرية للخزف والفخار مساحتها 3.5 فدان وتتراوح مساحة الوحدة ما بين 100 الي 150م،
- توفير 2 مليون جنيه ممنوحة من وزارة السياحة و 6 مليون جنيه ممنوحة من السفارة الإيطالية،
- اشتراك الهيئة الإنجيلية في تطوير عدد 30 فرنا للفخار داخل القرية،
- ترميم الوحدات السكنية لأصحاب الوحدات الفخارية وإنشاء حمامات صحية داخلها،
- اشتراك متخصصين لتدريب الكوادر والقيادات المحلية علي كتابة مقترحات للمشروعات،
- خلق أنظمة مالية وإدارية وبناء القدرة المؤسسية لجمعية مصر للإبداع والتنمية.

صناعة الفخار موروثة عن المصريين القدماء، ويعتقد أن صناع الفخار الموجودين في مصر القديمة اليوم انما يسيرون على درب الصنعة الموجوده منذ القاهرة الفاطمية. أما عن معظم الورش الصغيرة الموجودة حالياً فترجع إلى أوائل الستينيات من القرن العشرين.

تم تشكيل عدة لجان من المجتمع المحلي للقيام بمراحل تنفيذ المشروع المختلفة

والإشراف عليها، بحيث اشتملت على لجنة مسئولة عن الاتصال بالجهات الحكومية وإنهاء الإجراءات الإدارية واستخراج التراخيص وحقوق امتلاك الأرض؛ ولجنة إعلامية مسئولة عن كتابة المقالات الصحفية عن الفن اليدوي وارتباطه بأعمال الخزف والفخار وأهمية تطوير المنطقة ووضعها على الخريطة السياحية؛ ولجنة مسئولة عن التعامل مع الأهالي وشرح المشروع وتنفيذه ووضع النظم الإدارية والمالية؛ ولجنة مسئولة عن استلام الأفران حسب المواصفات البيئية وجمع المساهمات وأقساط القروض؛ ولجنة مسئولة عن تحديد الاحتياجات الخاصة بترميم المساكن وإنشاء حمامات جديدة.

المعوقات التي واجهت التنفيذ وكيفية التغلب عليها

معوقات مالية تمثلت فى ضعف الإمكانيات الخاصة بأصحاب الوحدات وعدم وجود تمويل كاف من وزارة السياحة. وقد تم التغلب عليها من خلال اتصال وزارة السياحة بجهات تمويلية لإنهاء الأعمال الإنشائية داخل القرية والحصول على منحة قدرها 6 مليون جنيه من السفارة الإيطالية؛ ومساهمة الهيئة الإنجيلية في مشروع تطوير الأفران وعمل منحة مقدارها 6 آلاف جنية لكل فرن مطور؛ بالإضافة إلى مساهمتها في تطوير مساكن أصحاب الأفران بمبلغ 600ج لكل غرفة يتم ترميمها.

معوقات اقتصادية تمثلت في ارتفاع نسبة البطالة. وقد تم التغلب عليها من خلال تطوير 20 فرنا داخل قرية الخزف والفخار؛ وخلق وظائف لعدد 100 فرد.
معوقات فنية تمثلت في عدم قدرة الأهالي على تحديث الحرفة وإدخال تكنولوجيات جديدة. وقد تم التغلب عليها من خلال تصميم نموذج لفرن مطور بالتعاون مع متخصصين في مجال البيئة وموافقة جهاز شئون البيئة عليه؛ والاتصال ما بين الأهالي وجهاز شئون البيئة لعمل قياسات بيئية.

معوقات إدارية تمثلت في ضعف دور جمعية مصر للإبداع والتنمية المسئولة عن المشروع لحداثة نشأتها؛ وظهور مشكلات مع الجهات الحكومية متعلقة بالتراخيص. وقد تم التغلب عليها من خلال عقد تدريبات للقيادات المحلية لمجلس إدارة جمعية مصر للإبداع والتنمية، ووضع أنظمة مالية، وبناء القدرات المؤسسية للجمعية؛ وتشكيل لجان مسئولة عن المشروع بالمشاركة الشعبية.

من اليمين: فرن فخار قديم في الفسطاط، مصر القديمة: أحد صناع الفخار يبني فرنا من الطراز الجديد، والفرن الجديد يعمل(المصدر: مركز خدمات التنمية).

أوجه الاستفادة من المشروع/المبادرة

تجرى الاستفادة من المشروع على عدة أوجه تتضمن الآتي:

- بناء القدرات: تدريب القيادات المحلية وجمعية مصر على تنظيم أنفسها، وتنمية قدرة المجتمع على الاتصال بالجهات الحكومية،
- التعبئة الاجتماعية/تحفيز الجماهير: التنظيم الاجتماعي للأفراد المستفيدين من المشروع وتحفيز الجماهير للمشاركة،
- تحسين ظروف المسكن: ترميم المساكن والغرف مع إنشاء حمامات جديدة، ومد الوحدات الخاصة بتصنيع الفخار بالمرافق الأساسية،
- البيئة الحضرية: تحسين مستوى الأداء البيئي والصحي للمنطقة،
- التنمية الحضرية: زيادة دخل 100 فرد من أصحاب الوحدات بعد تطويرها.

تقييم وتحليل الإنتاج الاجتماعي

مدى تحقيق المشروع لأهدافه/المكاسب الاجتماعية

لقد نجح المشروع/المبادرة في الوصول إلى أهدافه وتمثلت مجالات الربح الاجتماعي فيما يلى:

- التنظيم الاجتماعي للأفراد المستفيدين من المشروع من خلال العمل الجماعي،
- إنشاء جمعية أهلية باسم مصر للإبداع والتنمية هدفها مراعاة المبدعين من كافة الفنون،
- رفع قدرة الأفراد على الاتصال بالجهات الحكومية والمطالبة بحقوقهم بطريقة شرعية،

- تحرير عقود مع محافظة القاهرة مقابل حق انتفاع لأصحاب الأفران بالمساحة المخصصة لها،
- دراسة القضايا الخاصة بتلوث الهواء وإدخال تكنولوجيات جديدة لتطوير الحرفة،
- تشكيل مجموعة من المنتفعين من المشروع للتحدث باسم الجمعية مع الأجهزة التنفيذية والشعبية،
- اتصال وثيق بين حي مصر القديمة وجمعية مصر للإبداع والتنمية لاستخراج التراخيص،
- زيادة دخل عدد 100 فرد من أصحاب الوحدات بعد تطوير أفرانهم بخلاف العمالة المساعدة،
- تطوير 150 منزل من مساكن أصحاب الوحدات والمرتبطتين بالحرفة استفاد منها 600 أسرة.

مدى الارتباط بالإنتاج الاجتماعي للموئل

يرتبط هذا المشروع بالإنتاج الاجتماعي للموئل وقد تمثل ذلك فى: تنظيم الأهالي والمستفيدين، ورفع مستوى وعيهم بوسائل المطالبة بحقوقهم؛ وتعزيز قدرة الأهالي على تغيير القرار الوزاري للحكومة في حالة تعارضه مع احتياجات المجتمع المحلى ومتطلباته؛ وضمان تأمين الحيازة لأصحاب الوحدات؛ وإشهار جمعية أهلية تعمل على تنمية وتطوير المنطقة وتنمية القدرات المؤسسية لمجلس إدارتها.

النتائج والدروس المستفادة

الدروس المستفادة

فيما يلي أهم الدروس المستفادة من هذه الخبرات:

- إدراك أن قوة التنظيم الاجتماعي للأهالي يمكن أن تغير القرارات الوزارية الحكومية،
- ضرورة مساهمة المجتمع المدني مع الجهات لتخفيف الأعباء المالية على الدولة،
- الاعتماد على اكثر من جهة في تمويل المشروع لضمان عدم توقف تنفيذ المشروع في أية مرحلة،
- ضرورة اختيار الكوادر المتخصصة لتدريب الأهالي علي إدارة المشروع بنجاح،

- ضرورة اشراك الأهالي في جميع الدراسات الخاصة بتحديد الاحتياجات الفعلية للمجتمع المحلى.

الرؤية المستقبلية لإمكانية التطوير أو التكرار

يرتبط مستقبل تلك التجربة واستمراريتها بمدى ترابط المجتمع وأعضاؤه ومواصلة في التخطيط والعمل معاً لمواجهة أي تدخلات أو مشاكل قد تنتج في المستقبل. كما أن هناك إمكانية متاحة لتكرار هذه التجربة في مناطق أخرى بشكل عام وفي المناطق ذات الحرف التراثية المميزة بشكل خاص.

بفضل هذا المشروع المرتبط بالإنتاج الاجتماعي ومبادرة الناس تواصل الفسطاط حرفة الفخار اليوم.

كيفية ترويج الجهات المشاركة

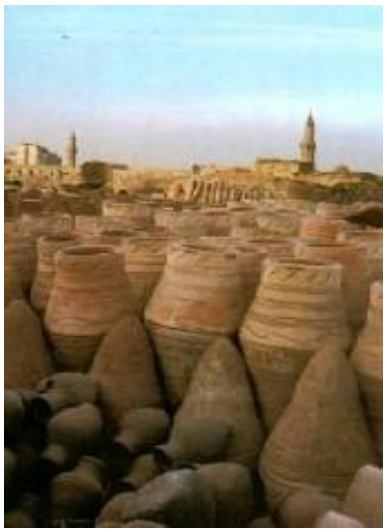

يقوم المنظمون والمشاركون بالترويج لهذه الخبرات من خلال:
تنظيم ورش عمل لدعم المجتمع المحلي والاستفادة من هذه الخبرات، عرض هذه الخبرة في الملتقيات والمؤتمرات الدولية والزيارات التبادلية فيما بين المهتمين ومشاركتها.

لمزيد من المعلومات، رجاء الاتصال بـ:

نادي كامل
مدير قسم التنمية

الهيئة القبطية الانجيلية للخدمات الاجتماعية
بلوك 1331، شارع د. احمد زكى
النزهة الجديدة
صندوق بريد: 11811 162
البانوراما، القاهرة
جمهورية مصر العربية
تليفون: 1436–622 2(0) 20+ ,8-1425–622 2(0) 20+ (مباشر)
فاكس: 1437–622 2(0) 20+
البريد الالكترونى: DEVELOP_C_MGR@ceoss.org.eg
الموقع على الانترنت: www.ceoss.org

اكثر من مجرد قروض صغيرة لتحسين السكن في قرية سوادة

الموقع الجغرافي:	قرية سوادة، محافظة المنيا، جمهورية مصر العربية
تاريخ بداية المشروع:	أكتوبر/تشرين الأول 1998
عدد العاملين:	نسق ميدانى، ومحاسب، وسكرتيرة، و5 قيادات متطوعة (4 رجال + سيدة).
الفئات المستهدفة:	معظم السكان بمجتمع قرية سوادة؛ 435 أسرة (3 آلاف نسمة)
النطاق الجغرافي للمشروع:	قرية سوادة بمنطقة الصعيد (مصر العليا)

ملخص

تمثلت المشكلة الرئيسية بقرية سوادة بمحافظة المنيا في أن العديد من سكان القرية يقطنون مساكن لا تتوفر بها معايير الأمن والأمان والصحة العامة ولا تصلح للاستخدام الآدمي. وقد طرح المشروع استجابة لمبادرة القيادات الشعبية بقرية سوادة بضرورة تحسين الظروف السكنية لأهالي القرية، والاستفادة من القدرات

الكامنة لديهم من خلال المشاركة الاجتماعية في بناء منازلهم بالقرية وإصلاحها.

تتمثل فكرة المشروع في تقديم قروض لتحسين السكن وذلك لمساعدة المحتاجين والذين يعيشون في ظروف معيشية وسكنية صعبة وذلك من خلال تقديم مساعدات لبناء مساكن جديدة (107 مسكن) وإصلاح المساكن القائمة (238 مسكن) لتوفير الشروط السكنية والصحية الملائمة.

نفذ المشروع بمشاركة كل من المنظمات غير الحكومية المتمثلة في مؤسسة الحياة الأفضل للتنمية الشاملة بمدينة المنيا، والأهالي والقيادات الشعبية بالقرية، ومؤسسات دولية مانحة للقروض. وقد نجح المشروع/المبادرة في تحقيق الأهداف التي قام من أجلها من خلال تحسين السكن وتوفير المسكن الملائم للمحتاجين من أهالي القرية، كما تجاوز المشروع/المبادرة هذه الأهداف بتنمية روح العمل الجماعي ولذلك يعتبر مشروع قرية سوادة من المشروعات التي يمكن أن يحتذي بها.

الأسباب والظروف الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية التي أدت إلى القيام بهذه التجربة/المبادرة

تقع قرية سوادة شرق النيل في محافظة المنيا إحدى محافظات جنوب مصر، ويبلغ عدد سكانها 8 آلاف نسمة. وقد أدى سوء الأحوال الاقتصادية بقرية سوادة وارتفاع نسبة البطالة بها إلى أن يعيش العديد من سكان القرية في ظروف معيشية سكنية سيئة. وتتسم مساكنهم بعدم توفر شروط السكن الملائم من الناحية الصحية والبيئية، إلى جانب عدم توفر شروط الأمن والأمان والصلاحية للاستخدام الآدمي.

وتتميز قرية سوادة بقوة الروابط الاجتماعية والأسرية وسيادة العادات والتقاليد الريفية والجبلية (القبلية) التي تنمي روح التعاون بين أفراد مجتمع الصعيد. ويتراوح متوسط الدخول الأسر بالقرية من 100 إلى 150 جنيه شهرياً (16.13–24.19 دولار امريكي).

المشكلات الرئيسية التي هدفت المبادرة إلى حلها

ثمة مشكلات عديدة ركز المشروع على حلها أهمها مساعدة المحتاجين الذين يعيشون في ظروف معيشية وسكنية صعبة من خلال تقديم مساعدات لبناء منزل

جديد أو إصلاح المنزل القائم لتوفير الشروط السكنية والصحية الملائمة عن طريق منح قروض لتحسين السكن بناء علي الشروط التالية:

- بناء مسكن بمساحة تتراوح ما بين 50–75م^2،
- وتوفير مياه شرب نظيفة ودورات مياه صحية،
- وتركيب أبواب وشبابيك للمنازل القائمة،
- وترميم المنازل القائمة،
- وبناء أسقف خرسانية بدلاً من الجريد،
- والفصل بين الحظائر والسكن بهدف توفير مسكن صحي ملائم.

الأهداف الرئيسية والثانوية للمشروع/المبادرة:

الأهداف الرئيسية

مواجهة مشكلة إسكان الفقراء والإسهام في حلها بالتعاون والتكامل بين جميع فئات المجتمع من أفراد وهيئات لتوفير مسكن صحي آمن لأهالي القرية؛ وتحسين نوعية المسكن للأهالي؛ إلى جانب بناء قدرات المجتمع المحلي لكي يكون لديه القدرة على المشاركة الاجتماعية.

الأهداف الثانوية

يهدف المشروع/المبادرة إلى بناء عدد 107 منزل جديد وتطوير عدد 328 منزل قائم. كما يهدف إلى بناء قدرات الكوادر من القيادات الشعبية النشطة التطوعية لكي تدير المشروع محلياً، إلى جانب إكساب المنتفعين من المعلومات ما يساعدهم على الحفاظ على منازلهم ونظافتها وتقوية روح التعاون بشكل مستديم.

منازل السواده بلا أسقف قبل التطويرالمصدر: جمعية الحياة الأفضل للتنمية الشاملة.

مصدر المبادرة والجهات المشاركة

مصدر المبادرة

جاءت المبادرة استجابة لمبادرة القيادات الشعبية بقرية سوادة بضرورة تحسين الظروف السكنية لأهالي القرية واهتمام مؤسسة الحياة الأفضل للتنمية الشاملة بالحق في السكن

الملائم من خلال الاستفادة من القدرات الكامنة لدى الأهالي عن طريق المشاركة الاجتماعية في بناء منازلهم وإصلاحها بالقرية.

الجهات المشاركة

نتيجة لتقاسم الأدوار تم الإعداد للمشروع وتنفيذه من خلال: المنظمات غير الحكومية المتمثلة في مؤسسة الحياة الأفضل للتنمية الشاملة بمدينة المنيا، والمجتمع المحلي متمثل في الأهالي والقيادات الشعبية بالقرية، ومؤسسات التمويل الدولية.

الإطار القانوني والإداري

تمثل مؤسسة الحياة الأفضل مؤسسة مدنية بسيطة لا تهدف للربح وقد تأسست في مايو/آيار 1995، وقد تطورت المؤسسة وأصبحت تعمل في مجال التنمية الشاملة وذلك بعد أن تم إشهارها بالشئون الاجتماعية بجمهورية مصر العربية برقم 7 لعام 2003 تحت اسم مؤسسة الحياة الأفضل للتنمية الشاملة.

تعمل السلطات المحلية والمركزية وفق الدستور المصري 1981، الذي تنظم المادة 151 منه التطبيق المحلي للالتزامات التعاقدية الخاصة بحقوق الإنسان التي تشمل تصديق الدولة على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عام 1982.

اتخاذ القرارات

تمت إدارة المشروع واتخاذ القرارات من خلال:

- منسق ميداني للمشروع: قام بمتابعة الأدوار التي تقوم بها اللجنة المحلية بالقرية، وتحرير عقود للمنتفعين، وعقد اجتماعات لتدريب المنتفعين على أهمية المشاركة والتعاون، ومتابعة تنفيذ القروض في المرحلة الأولى والثانية،

- محاسب للمشروع: تولى توزيع القروض، وكتابة الشيكات والتسجيل بالدفاتر، وكتابة تقارير شهرية للهيئة، وكتابة الموازنة التقديرية،
- القيادات المحلية المتطوعة للمشروع: قاموا بالإعلان عن المشروع وتجميع طلبات المنتفعين والبت فيها، وتحصيل الأقساط من المنتفعين

وتوريدها لمحاسب المشروع، ومتابعة تحصيل القروض من المتأخرين عن سداد القرض، ومشاركة أعضاء اللجنة في إعداد معسكرات البناء وحفز المتطوعين.

التخطيط الاستراتيجي للمشروع/المبادرة

كيفية إشراك كافة الأطراف في التخطيط

وقع الدور الأكبر في التخطيط للمشروع على عاتق المنظمات غير الحكومية المتمثلة في مؤسسة الحياة الأفضل بمدينة المنيا والقيادات الشعبية والأهالي بالقرية.

أما دور المؤسسة التمويلية فقد اقتصر على توفير القروض المالية اللازمة لعمليات البناء والإصلاح.

تحديد الاحتياجات الحقيقية للجمهور المستهدف

تم تحديد احتياجات سكان القرية من خلال عمل استبيان وعقد اجتماعات عامة مع القيادات الشعبية والأهالي أنفسهم، وتم حصرها فيما يلى:

- توفير قروض لعدد 107 أسرة بغرض هدم 107 منزل وإعادة بنائه من جديد،
- توفير قروض لعدد 328 أسرة بغرض إصلاح 328 منزل قائم.

موارد (التمويل/رأس المال)

الموارد المادية

تنحصر الموارد اللازمة لتنفيذ المشروع في الموارد المالية والفنية والبشرية، وقد تم تحديد الشركاء والمشاركين وهم: المنظمات غير الحكومية المتمثلة في مؤسسة الحياة الأفضل بمدينة المنيا والقيادات الشعبية بالقرية والأهالي، ومؤسسات التمويل الدولية. وبناء عليه تم توفير ميزانية المشروع حيث اعتمدت الخطة التمويلية للمشروع على القرض الذي حصلت عليها مؤسسة الحياة الأفضل من هيئات تمويل أجنبية، كما قامت المؤسسة بتوفير الجانب الفني وظهرت الموارد البشرية جلية في مشاركة السكان في بناء منازلهم أو إصلاحها، وبلغ إجمالي القروض الموزعة على أهالي قرية سوادة 897.067 ألف جنيه (149.500 دولار)، وبلغت قيمة أكبر قرض 4 آلاف جنيه، وقيمة أصغر قرض 600 جنيه،

أى بمتوسط 2.5 ألف جنيه. كما تم تقديم قرض آخر في المرحلة الثانية بعد الانتهاء من سداد القرض الأول لاستكمال مرافق المنزل.

الموارد المحلية ورأس المال الاجتماعي الكامن

عند تنفيذ المشروع ظهر رأس المال الاجتماعي الكامن والإمكانات البشرية الهائلة التي أمكن توظيفها بالمشروع/المبادرة واستثمارها الاستثمار الأمثل حيث لم يكتف معظم سكان القرية ببناء منازلهم فقط، وإنما قام العديد منهم بمشاركة جيرانه في بناء مساكنهم أو ترميمها، وظهر مفهوم العمل الجماعي والمشاركة الأهلية والاجتماعية واضحاً بين سكان القرية، وبلغت نسبة المستفيدين من المشروع حوالي 38% من عدد سكان القرية.

التنفيذ

دور المجتمع المحلي والدولة والشركاء الآخرين في عملية التنفيذ

لم يكن للدولة أى دور يذكر في تنفيذ هذا المشروع، كما أن دور مؤسسة التمويل الدولية قد أقتصر على توفير القرض المالي فقط. إلا أن مؤسسات المجتمع المدني المتمثلة في مؤسسة الحياة الأفضل قد تحملت العبء الأكبر في إدارة المشروع والتخطيط له وتنفيذه بمشاركة القيادات المحلية والأهالي، وذلك بعد أن قامت المؤسسة ببناء إدارة المشروع وتطوير قدراتها لدى القيادات المحلية، حيث تم عقد دورات تدريبية لإدارة المشروع في المجالات الآتية:

- كيفية الإعلان عن المشروع في المجتمع،
- التدريب على معايير اختيار المنتفعين،
- التدريب على فنيات المشروع مثل (دراسة الطلبات – متابعة تنفيذ القروض – كيفية جمع المتحصلات – متابعة المتأخرين)،
- التدريب على الاستفادة من الموارد الطبيعية للبيئة ومواصفات المنزل الصحى،
- الحق في السكن الملائم والحق في حيازة آمنة،
- العمل الجماعي والمشاركة الأهلية والاجتماعية.

كما قامت مؤسسة الحياة الأفضل ببناء قدرات الأهالي من خلال عقد دورات تدريبية للمنتفعين قبل حصولهم على القرض عن طريق عقد اجتماعات بمنزل المنتفعين بحيث يتضمن الاجتماع أهمية مشاركة أهل القرية وتعاونهم مع بعضهم البعض وكيفية الاستفادة من الموارد البيئية وعدم إهدار مواد البناء وأهمية

الالتزام بسداد أقساط القرض في المواعيد المحددة.

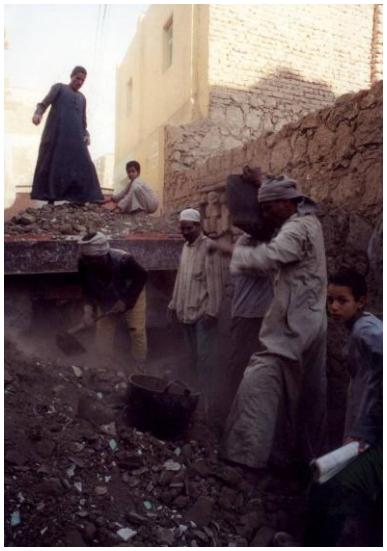

الجيران يعملون معاً في بدايات التجديد (المصدر: جمعية حياة أفضل للتنمية الشاملة).

المعوقات التي واجهت التنفيذ وكيفية التغلب عليها

واجه المشروع أثناء التنفيذ بعض المعوقات التي تمكنت الأطراف القائمة على المشروع من التغلب عليها، وقد تمثلت فيما يلي:

- رغبة بعض الأسر في الحصول على القرض بالرغم من عدم احتياج منازلهم لأعمال الإصلاح أو إعادة البناء مرة أخرى، وأمكن التغلب على ذلك من خلال حملات التوعية التي قامت بها إدارة المشروع لتوضيح من هم المستفيدين من هذا النوع من القروض،
- عدم الالتزام بسداد أقساط القرض في المواعيد المحددة نتيجة اعتماد معظم الأهالي على الدخل الموسمي للسياحة،
- عدم التزام بعض المنتفعين بالمواصفات الفنية للبناء مثل (زيادة عدد الأدوار بالمنزل – سمك الحوائط) وأمكن التغلب عليها من خلال عقد الاجتماعات وحملات التوعية للمنتفعين أثناء التنفيذ.

وبالرغم من التغلب على المعوقات التي واجهت المشروع إلا أنه كان هناك بعض المعوقات التي لم تتمكن إدارة المشروع من حلها وتمثلت في:

- ارتفاع أسعار مواد البناء وأجور العمالة،

- ضعف التمويل،
- عدم إمكانية دوران الأموال أكثر من مرة واحدة.

جرت الاستفادة من المشروع على عدة أوجه، ألا وهي:

- برامج تبادل الخبرات: بين المنظمات غير الحكومية المتمثلة في مؤسسة الحياة الأفضل للتنمية الشاملة والأهالي والقيادات الشعبية بالقرية)
- بناء القدرات: من خلال تنمية قدرات القيادات الشعبية والأهالي على المشاركة الاجتماعية بمختلف مراحل المشروع، وتنمية قدرات القيادات الشعبية لتولي إدارة المشروع وإيجاد وسائل ناجحة لتحصيل أقساط القروض من أفراد المجتمع،
- التعبئة الاجتماعية/تحفيز الجماهير: تحفيز الأهالي لتنظيم أنفسهم ومشاركة جيرانهم في عمليات البناء والترميم لمساكنهم، والاستفادة من الموارد الطبيعية للبيئة،
- تحسين ظروف المسكن: من خلال توفير قروض لعدد 107 أسرة بغرض هدم 107 منزل وإعادة بناءها من جديد، إلى جانب توفير قروض لعدد 328 أسرة بغرض إصلاح 328 منزل قائم. وأيضا من خلال بناء أسقف خرسانية بدلاً من الجريد، وتركيب أبواب وشبابيك للمنازل القائمة، والفصل بين الحظائر والسكن لتوفير مسكن صحي ملائم للاستخدام الآدمي،
- التنمية الحضرية: من خلال تحسين مستوى المعيشة والسكن وتمكين الأهالي لاستغلال رأس المال المحلي للمساهمة في عملية التنمية الحضرية المستقبلية للمجتمع الريفى،
- التعليم والتدريب: من خلال تدريب الأهالي على الاستفادة من الموارد الطبيعية للبيئة، والعمل الجماعي والمشاركة الأهلية والاجتماعية، وتدريب القيادات الشعبية النشطة على إدارة المشروع محلياً، إلى جانب إكساب المنتفعين معلومات تساعدهم على استدامة الحفاظ على منازلهم ونظافتها،
- التمويل/تمويل المشروعات: توفير قرض يتراوح بين 4000-600 جنيه للوحدة، ويقدم قرض آخر في المرحلة الثانية بعد الانتهاء من سداد القرض الأول لاستكمال مرافق المنزل،
- الخدمات الأساسية/البنية التحتية/المرافق: من خلال تقديم قرض آخر في المرحلة الثانية بعد الانتهاء من سداد القرض الأول لاستكمال مرافق المنزل،

- المياه والصرف الصحي: من خلال توفير مياه شرب نظيفة ودورات مياه صحية.

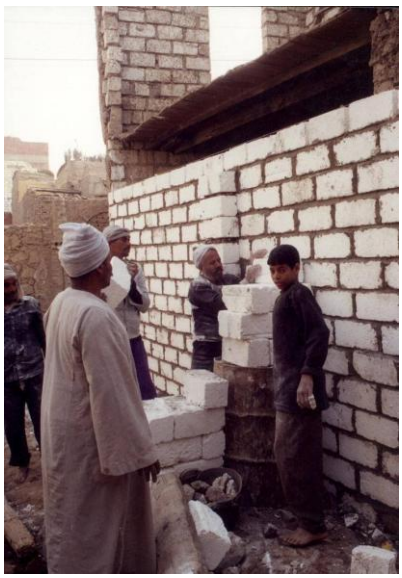

الانتاج الاجتماعي للمنازل الجديدة في قرية سوادةعن طريق القروض الصغيرة. (المصدر: جمعية حياة أفضل للتنمية الشاملة).

تقييم وتحليل الإنتاج الاجتماعي

مدى تحقيق المشروع لأهدافه/المكاسب الاجتماعية

لقد نجح المشروع في الوصول إلى أهدافه المتمثلة في بناء عدد 107 منزلاً جديدً وإصلاح وترميم 328 منزلاً قائمً برغم وجود بعض المعوقات في بادئ الأمر والتي أمكن التغلب عليها. وقد أتى المشروع بثماره على سكان المنطقة بتوفير المسكن الصحي الملائم لهم، وتحسين ظروفهم المعيشية إلا أن الاستفادة الاجتماعية الأكبر من هذا المشروع/المبادرة تمثلت فى:

- التوعية الاجتماعية التي قامت بها قامت مؤسسة الحياة الأفضل،
- بناء قدرات الأهالي وإبراز أهمية دور القيادات الشعبية في مثل هذه المشروعات،
- تدريب الأهالي على الاستفادة من الموارد الطبيعية للبيئة،
- تنمية إدراك الأهالي بحقهم في السكن الملائم،
- تنمية إدراك الأهالي بحقهم في الحيازة الآمنه لمسكنهم،

- إبراز العمل الجماعي والمشاركة الاجتماعية لدى بناء المجتمع للقضاء على روح الفردية والانعزالية.

مدى الارتباط بالإنتاج الاجتماعي للموئل

يرتبط المشروع ارتباطاً كبيراً بالإنتاج الاجتماعي للموئل، حيث أن تجربة مشروع تقديم قروض لتحسين السكن بقرية سوادة والدور الذي لعبته القيادات الشعبية والأهالي بالقرية لإنجاح المشروع يمثلان إبرازا للدور الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني في عملية التنمية المستدامة وتحسين الظروف المعيشية، علماً بأن الدولة لم تساهم في هذا المشروع بأى نوع من أنواع الدعم سواء المالي أو الفنى، وإنما تحمل عبء التجربة منظمات المجتمع المدني والأهالي، وبالرغم من ذلك نجحت التجربة. وبهذا أثبت أهالي قرية سوادة أن العمل بأى مشروع إنما يعتمد على الإنتاج الاجتماعي لأفراد المجتمع المحلي الذين يعتمدون على أنفسهم بشكل جماعي لتنمية رأس المال المحلي واستغلاله للمساهمة في عملية التنمية.

النتائج والدروس المستفادة

الدروس المستفادة من المشروع/المبادرة

فيما يلي أهم الدروس المستفادة من هذا المشروع/المبادرة:

- أهمية التعاون والمشاركة بين أفراد المجتمع وإيجاد روح التطوع بين أفراد المجتمع،
- ضرورة وضع منهج تدريبي للعاملين والقيادات المحلية في مرحلة التخطيط لأي المشروع،
- أهمية الدور الذي يلعبه أفراد المجتمع ومشاركتهم في العمل التطوعي وفي استغلال رأس المال المحلي وزيادته للمساهمة في عملية التنمية،
- تحديد احتياجات المنتفعين من المشروع،
- أهمية دور دورات التوعية للمنتفعين.

الرؤية المستقبلية لإمكانية التطوير أو التكرار

نظراً لما حققه المشروع من راحة نفسية وسلام وأمان للأسر المنتفعة وطلب بعض القرى تنفيذ هذا المشروع فإن المؤسسة تطمح في تطبيق هذه التجربة على خمس قرى أخرى من قرى المحافظة التي طلبت تنفيذ المشروع بها. والإضافة إلى ما سبق فإن هذه التجربة يمكن نقلها وتطبيقها على العديد من المجتمعات والمناطق التي تعيش في ظروف مشابهة.

وتطمح المؤسسة في تحقيق نجاح أكبر للمشروع عن طريق زيادة قيمة القرض

المقدم للمستفيدين، من خلال توفير قرض آخر بعد الانتهاء من سداد القرض الأول لاستكمال مرافق المنزل.

في المنزل بعد تجديد السوادة (المصدر: مؤسسة الحياة الأفضل للتنمية الشاملة).

كيفية ترويج الجهات المشاركة

يقوم المنظمون والمشاركون بالترويج لهذه الخبرات بالطرق الآتية:

من خلال تقديمها في الملتقيات والمؤتمرات الدولية والزيارات التبادلية فيما بين المهتمين.

من خلال نشر التجربة بمختلف وسائل الإعلام.

توثيق التجربة حيث تم إعداد شرائط فيديو لتسجيل مراحل المشروع المختلفة أثناء هدم المنازل وإعادة بنائها من جديد، وكذلك إصلاح المنازل القائمة من خلال مشاركة الأهالي لبعضهم البعض أثناء عملية البناء والإصلاح.

لمزيد من المعلومات، رجاء الاتصال بـــ:

ماهر بشرا حنين
هالة عادل شحاته، مسئول القروض
جمعية حياة أفضل للتنمية الشاملة،
11 شارع 6 اكتوبر
أرض سلطان، المنيا
جمهورية مصر العربية
تليفون: 20 0 8 6 34 8202
فاكس: 20 0 8 6 34 7795
تليفون محمول: 20 10 662 2251
البريد الالكتروني: blacd@link.net

المغرب

0 200 KM
المحيط
الاطلنطي
أسبانيا
طنجة
البحر الأبيض المتوسط
الربـــاط
سلا
الدار البيضاء
فاس
وجدة
المغـــرب
الصويرة
مراكش
جبل تبقال
جزر الكناري
وادي درا
تافراوت
طرفاية
أغادير
الصحراء
الغربية
بئر موجرين
الجـــزائـــر
موريتـــانيا

تنمية تدريجية لعشوائيات "باشكو" وإعادة تأهيلها

الموقع الجغرافي:	منطقة باشكو العشوائية، مدينة الدار البيضاء، المملكة العربية المغربية
تاريخ بداية المشروع:	في التسعينات
عدد العاملين:	حوالي 70 من السكان والمتطوعين، اثنان من شركة LYDEC، وعدد غير معروف من السكان والموظفين وأعضاء البرلمان والعاملين
الفئات المستهدفة:	النساء، والرجال، والأطفال، والشيوخ، وجميع سكان المنطقة الذين يبلغ عددهم حوالي 9.000 شخص
النطاق الجغرافي للمشروع:	منطقة باشكو العشوائية بمدينة الدار البيضاء

ملخص

سعت هذه السلسلة من المبادرات إلى تحسين منطقة باشكو العشوائية بالمملكة المغربية وإعادة تأهيلها حيث تقع هذه المنطقة بمدينة الدار البيضاء التي تمثل أحد أهم وأكبر المدن المغربية. وتتكون المنطقة من 1.700 مبنى سكني يشغلها

حوالي 9.000 شخص على مساحة 9 هكتار. ويعاني أهالي المنطقة من تدهور واضح لظروفهم المعيشية والاجتماعية والاقتصادية.

وقد اتخذت هذه المبادرة على مر الزمن استجابة لرفض الحكومة توفير الخدمات العامة، وأيضاً كرد على القرارات الحكومية التي صدرت بشأن إزالة وإحلال المنطقة ونقل جميع سكانها لمناطق أخرى تمشياً مع السياسة العامة للحكومة الجديدة بالمملكة المغربية. ولقد قوبلت هذه القرارات بمقاومة شعبية ورفض تام لتنفيذها.

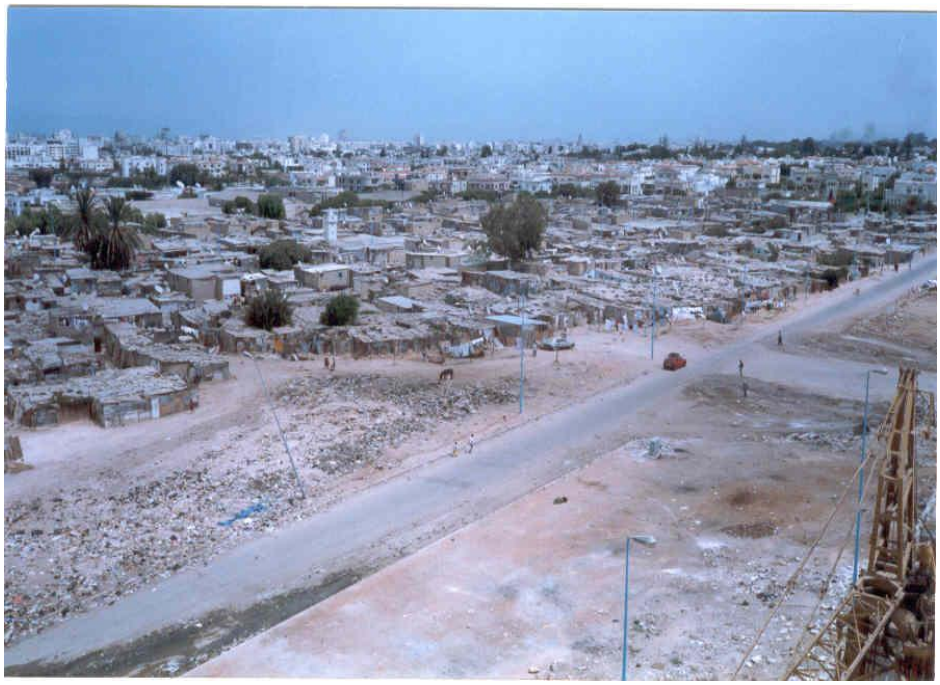

مشهد من علو شاهق لمنطقة الباشكو 1997. (المصدر: ن. لاهبيبل).

قام بهذه المبادرة أهالي المنطقة من خلال تحركات مستقلة، وفي النهاية كانت اشترك بالمبادرة نواب المنطقة في البرلمان ومنظمة LYDEC، وهي شركة خاصة لتوفير المنافع العامة في المنطقة.

الأسباب والظروف الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية التي أدت إلى القيام بهذه المبادرة

تعود محاولات الحكومة لإحلال منطقة باشكو بمدينة الدار البيضاء وإعادة توطين جميع سكانها في مناطق أخرى إلى التعسينيات، وذلك في إطار مبادرة وزارة السكان. ويذكر أن سكان منطقة الباشكو لم يكن جميعهم معادين لمقترحات الحكومة، مع ذلك نمت حالة من المقاومة المحلية لعملية إعادة التوطين بسبب:

(1) الاستثمارات الكبيرة التي كان السكان قد قاموا بها بالفعل في منازلهم والبنية التحتية في الباشكو، (2) عدم وجود أي احتمال للتعويض عن هذه الاستثمارات المفقودة في عملية إعادة التوطين، (3) عدم الثقة بالحكومة الناجم عن عدم حصول العديد من الأسر التي أقحمت في خطط مشابهة في الماضي أبداً على منازلها الجديدة التي وعدوا إياها.

وبمرور الوقت، ومع نمو الامتداد العمراني لمدينة الدار البيضاء، أصبحت منطقة باشكو محاطة بأحياء جديدة ذات مستوى عمراني واجتماعي واقتصادي مرتفع، إلى جانب العديد من الخدمات العامة والتجارية الناتجة عن التنمية العمرانية الجديدة. وقد أدى هذا التطور إلى إظهار أهمية المنطقة وأدى إلى محاولات تدريجية لإعادة تأهيل المنطقة وتحسين الظروف المعيشية بها.

وتنقسم المنطقة إلى أربعة دروب مختلفة: درب جراءة، ودرب الفاسى، ودرب داوى، ودرب البيوت. ويمثل درب الفاسي الدرب الوحيد الذي أقيم على أرض خاصة. وتتكون المنطقة من 1.700 مبنى سكني يشغلها حوالي 9.000 شخص على مساحة 9 هكتار. وتمثل المنطقة أحد أقدم المناطق العشوائية بمدينة الدار البيضاء بالمملكة العربية المغربية. ويعاني أهالي المنطقة من تدهور واضح لظروفهم المعيشية والاجتماعية والاقتصادية.

المشكلات الرئيسية التي هدفت المبادرة إلى حلها

تكمن المشكلات الرئيسية التي جاءت المبادرات لحلها فيما يلي:

- تزايد الكثافة السكانية وتدهور حالة المباني السكنية، بحيث أصبحت غير مؤهلة لتلبية الاحتياجات المعيشية الأساسية للإنسان، في حين سعى سكان المنطقة إلى تحسين الظروف المادية لتلائم مع الحياة الحضرية الحديثة،
- تراكم القمامة بالمنطقة وعدم توفر وسائل مناسبة لجمع القمامة والتخلص منها مما أدى إلى تدهور الحالة البيئية والصحية لسكان المنطقة. وتعتبر مشكلة تراكم القمامة من المشكلات المنتشرة في العديد من المناطق العشوائية بالمملكة المغربية،
- تدهور الحالة البيئية والعمرانية للأماكن العامة المفتوحة،
- قدم شبكة المياه وتدهورها،
- عدم توفر الكهرباء اللازمة للطاقة وإنارة المنازل والأماكن المفتوحة.

الأهداف الرئيسية والثانوية

الأهداف الرئيسية

كان الهدف من المبادرات المتعددة هو تحسين الظروف في منطقة باشكو بمدينة الدار البيضاء ، وذلك كبديل لخطة الحكومة لهدم المنطقة وإحلالها ونقل السكان لمناطق أخرى متفرقة. وقد سعت التحسينات الجماعية والخاصة بالمنطقة العامة لتوفير وسيلة مناسبة لجمع القمامة والتخلص منها، وتركيب وتنظيم خدمة الكهرباء، وتجديد شبكة المياه لتلبي الحاجات المحلية.

مشهد نموذجي لأحد شوارع الباشكو قبل المشروع. (المصدر: ن. لاهبيل).

الأهداف الثانوية

ترتكز الأهداف الثانوية للمبادرة على تحقيق الآتي:

- تطوير وتحسين حالة المساكن الفردية لتحسين مستوى المعيشة للسكان،
- تركيب وصلات كهرباء للمنازل على نحوٍ فردي،
- تطوير الأماكن العامة وإعادة تأهيلها ودعمها بالتجهيزات الأساسية بحيث يمكن استغلالها لممارسة الأنشطة العامة لأهالي المنطقة إلى جانب تلافي إمكانية أن تصبح عاملاً رئيسياً لتدهور المستوى البيئي والعمراني للمنطقة،
- مد جميع المباني السكنية والأماكن المفتوحة بالكهرباء اللازمة لإنارة المنطقة،
- تنقية مياه الشرب بحيث تكون صالحة تماماً للاستخدام الآدمي وذلك للارتقاء بالمستوى الصحي والبيئي لأهالي المنطقة.

مصدر المبادرة والجهات المشاركة

مصدر المبادرة

أدى تدهور الظروف المعيشية والعمرانية بالمنطقة وصدور قرارات إزالة للمنطقة من قبل الحكومة المغربية إلى قيام المجتمع المدنى، متمثلاً في أهالي المنطقة والقيادات الشعبية المنتخبة الممثلة للمنطقة (نواب المنطقة في البرلمان) على المستوى القومى، بعمل سلسلة من المبادرات الشعبية تطرح حلولاً بديلة لمشكلاتهم.

الجهات المشاركة

قام تحالف من أهالي المنطقة وأعضاء البرلمان من المنطقة والمنتميين إلى حزب (اتحاد القوى الشعبية) بتقديم التماسين رسميين إلى الحكومة المركزية لمد المنطقة بالكهرباء اللازمة للإنارة. إلا أن العقبات التي ظهرت وعرقلت تحقيق الهدف أدت إلى الخروج حلول بديلة. حيث عقدت شركة LYDEC، الفرع المحلي للشركة الفرنسية Lyonnaise des Eaux، اتفاقا خاصا لمد خدمات المياه العامة في الدار البيضاء. ومن خلال مبادرة حذرة مشتركة مع الأعضاء المحليين للبرلمان، تفاوضت LYDEC في النهاية مع السكان المحليين للوصول إلى صيغة مدت الباشكو بالدعم الفني لتنظيم شبكة الكهرباء. وقد تم هذا من خلال نظام دفع مجمع بتعريفة مخفضة استخدمت فيها عمالة محلية بدلاً من تحميل نفقات التشغيل على المواطن/العميل.

الدار البيضاء، الباشكو، أحياء من العشش.

الإطار القانوني والإداري

ارتكزت مبادرات تطوير الباشكو على حق الإنسان في سكن ملائم بيئياً وصحياً

وإجتماعياً يساعد جميع المساهمين في التأكيد على جهودهم والنتائج النهائية. إنه الحق الذي اعترفت به دولة المغرب كحق لجميع من يعيشون على أرضها من خلال تصديقها على جميع المعاهدات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عام 1979، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري عام 1971، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام 1993، واتفاقية حقوق الطفل عام 1993، والاتفاقية الدولية لحقوق العمال المهاجرين وأعضاء أسرهم عام 2003. وهذا الحق لا يقتصر فقط على المنزل من داخله بل يمتد إلى خارجه والبيئة المحيطة به من مكان نظيف وتوافر نظام لرفع المخلفات الصلبة ونظام للصرف الصحي وتوافر مياه شرب نظيفة. كما ارتكزت المبادرة على تحقيق المصلحة العامة للشعب المغربي ونشر العدالة الاجتماعية.

إن الأعمال والسياسات والخدمات العامة التي تربط وتخدم مواطني الدولة ككل تشكل جزءاً من مجال الدولة من منطلق العرف، وأيضاً من منطلق المعايير المحفوظة في القانون الدولي العام. فالمعاهدات الدولية تنص على أن هذه الوظائف العامة لا بد من تنفيذها كواجب على الدولة في سياق المبادئ المتفق عليها والمتعاقد عليها من تقرير المصير، وعدم التمييز، والتكافؤ بين الجنسين، وحكم القانون، وعدم الارتجاع والتعاون الدولى. ومن الناحية الإدارية، ومد القاعدة على استقامتها وتناول الجوانب القانونية، فإن توفير الخدمات العامة يستدعي علاقة رسمية ما بين هيئات الدولة والمواطن/العميل وهو ما يعني بشكل كبير الاعتراف الرسمي من قبل السلطات بحق المواطن/العميل في امتلاك مكان. ومن أهم الملامح ذات الدلالة في هذه العلاقة الدولة- المواطن/العميل وشرعية المطالبة بالبقاء هو تركيب المنافع العامة، ولا سيما الكهرباء، والدفع الرسمي مقابل هذه المنفعة. وقد جاءت مبادرة إعادة تأهيل الباشكو بعد خصخصة الكهرباء في الدار البيضاء، كما هو الحال في جميع أنحاء المغرب، وهو الأمر الذي خلق علاقة خدمة عامة ما بين المواطن/العميل وقطاع جديد لا ينتمي لجهاز الدولة. والرمز هنا في توفير خدمات الكهرباء المدفوعة في موقع ما إنما يحافظ على صلاحية المقيمين في هذا الموقع بالحيازة وأحقيتهم في المطالبة بها. ومن ثم فإن توفير خدمة عامة بهدف الربح من قبل شركة LYDEC قد وفر على الرغم من ذلك شكلا من أشكال الشرعية لسكان الباشكو ومطالبتهم بالاعتراف والحيازة الآمنة، بعيداً تماماً عن السلطات المحلية أوالمركزية للدولة ومعاييرها التي تنطبق حال توفيرها تلك الخدمات.

اتخاذ القرارات

فيما يختص بتحسين المباني السكنية وتطوير الأماكن المفتوحة فقد انفرد أهالي المنطقة باتخاذ القرارات وتنفيذها بالجهود الذاتية حيث شرعوا على نحوٍ سري في تركيب التوصيلات الكهربية. وبعد مبادرة الأهالي بمد خط الكهرباء بصورة غير رسمية قامت منظمة LYDEC بتولي إدارة المشروع واتخاذ القرارات الرئيسية بالتعاون مع نواب المنطقة. ثم أدار الأهالي الجوانب الخاصة بمشروعات التحسين النهائي، مثل إدارة الدفع المجمع لفواتير الكهرباء المنتظمة.
وفيما يخص إنشاء مبنى لتوفير المياه بالمنطقة وتنقيتها وتوزيعها، إلى جانب وضع نظام للتخلص من القمامة بصورة دورية. فقد كانت إدارة المشروع واتخاذ القرارات موزعة بين ثلاثة أطراف هم أهالي المنطقة، ونواب المنطقة في البرلمان، ومنظمة LYDEC.

التخطيط الاستراتيجي

كيفية إشراك كافة الأطراف في التخطيط

لقد تم التخطيط لهذا المشروع بالتشاور والتحاور مع الأطراف المعنية حيث اقتصر التخطيط على ثلاث جهات تمثلت في أهالي المنطقة، ونواب المنطقة المنتخبين في البرلمان، ومنظمة LYDEC. ولم تشترك أية مؤسسة حكومية في التخطيط، حيث كان من المتوقع أن تمثل عائقا أمام تحقيق المبادرة.

وقد أرتكز تحديد نقاط القوة والضعف للفرص على تحديد أوجه المشاكل التي تعاني منها المنطقة، ووضع تصور للحلول لمواجهة هذه المشاكل سواء بطرق مشروعة أو غير رسمية.

من أهم نقاط الضعف الموجودة والتهديدات المرتقبة في طريق إعادة تأهيل الباشكو، كان الموقف الرسمي للسلطات المحلية والسياسة القديمة للحكومة المركزية بعدم تركيب شبكة الكهرباء وإزالة المستوطنات غير الرسمية، بدلاً من تطويرها. وبالرغم من ذلك، قرر الناس إعمال رأسمالهم الاجتماعي والمادي الخاص لتأكيد حقوقهم في البقاء، وإلا فكان الإخلاء وسياسة الإزالة تحمل معها انكارا لاستثمارتهم وتقويضا لترابطهم الاجتماعي وكرامتهم الشخصية.
وفي رد فعلهم على الرفض الرسمي والحكومي لحصولهم على الخدمات، قرر الأهالي القرصنة على الكهرباء من خلال الخطوط الممتدة خارج المربع. وعندما

أوضحت منظمة LYDEC الفوضي وسوء الإدارة الخطيرين الذين كان عليهما النظام، بدأ جميع المشاركين خطوة خطوة يقتربون من التنظيم المعمول به حالياً.

تحديد الاحتياجات الحقيقية للجمهور المستهدف

لقد تم تحديد الاحتياجات والأولويات لهذه المبادرة من خلال التشاور بين جميع الأطراف القائمة بالمبادرة والمتمثلة في أهالي المنطقة، ونواب المنطقة في البرلمان، ومنظمة LYDEC. وفي تحديد الاحتياجات المتعلقة بتجهيزات مد الكهرباء، لعب سكان كل درب دور الوسيط بين السكان ومنظمة LYDEC.

موارد (التمويل/رأس المال)

الموارد المادية

تنحصر الموارد اللازمة لتنفيذ المشروع تنحصر في موارد مالية وفنية وبشرية. وتنحصر الموارد المادية لتمويل المبادرة فى:

- قيام منظمة LYDEC بالمساهمة بالوقت والمواد للتوصل إلى اتفاقية متعددة الأوجه لمد الكهرباء للمنطقة، وذلك كنوع من التحدي للحكومة التي عملت على عرقلة مبادرتين سابقتين قام بهما الأهالي بالاشتراك مع نواب البرلمان لدفع الحكومة والجهات المختصة بمد المنطقة بالكهرباء المشروعة،
- أما بالنسبة لإنشاء مبنى لإسالة وتنقية وتوزيع المياه بالمنطقة، إلى جانب وضع نظام للتخلص من القمامة، فقد قام نواب المنطقة في البرلمان بتقديم الدعم المادي اللازم، مدعماً ببعض المساهمات من أهالي المنطقة ومنظمة LYDEC، وذلك كمساهمة فعالة منهم لضمان تدعيم الأهالي لهم للاستمرار في الفوز بمقاعد في البرلمان،
- أما بالنسبة لتحسين المباني السكنية وتطوير الأماكن المفتوحة والحصول على توصيلات كهربائية للإنارة، فقد انفرد أهالي المنطقة بتوفير الموارد المادية وفقا لإمكانيات كل عضو منهم.

الموارد المحلية ورأس المال الاجتماعي الكامن

انفردت منظمة LYDEC بتوفير الدعم الفني لدعم المنطقة بالكهرباء من خلال

الاستعانة بعمالة خاصة متخصصة في مجال الكهرباء للعمل تحت إشراف المنظمة وذلك خارج المساكن وداخلها لتجنب وقوع أية حوادث قد تنتج عن أى خطأ مثل حوادث الحريق، إصابة المواطنين، ...الخ.

قام أهالي المنطقة بالعمل بأنفسهم (بأيديهم) مع عمال النظافة الذين تم استئجارهم من قبل نواب المنطقة في البرلمان لتنظيف المنطقة والتخلص من القمامة. وقد استعان أهالي المنطقة والنواب بمتخصصين فنيين لإنشاء مبنى لتوفير المياه وتنقيتها وتوزيعها على المنطقة.

أما بالنسبة لتحسين المباني السكنية فقد انفرد أهالي المنطقة بالعمل بأنفسهم (بأيديهم)، حيث قام كلٍ منهم بتطوير مسكنه بنفسه إلا أن بعضهم قام بالاستعانة ببعض العمال الفنيين لمساعدتهم في حالة توفر الدعم المادي لذلك لديهم. أما بالنسبة لتطوير الأماكن المفتوحة فقد ساهم الأهالي بالتعاون مع بعض الفنيين الذين تم استئجارهم من خارج المنطقة في إتمام هذا العمل.

وقد قلل النموذج الخاص بالدفع الجماعي لتكلفة توفير الكهرباء كجزء من عملية اضفاء الصفة الرسمية على الكهرباء كما ذكرنا سابقاً من التكاليف المفروضة على مواطنين اخرين. ويرجع هذا التوفير بشكل مباشر إلى الرأسمال الاجتماعي داخل المجتمع، الذى قسم العمل ومسئوليات استهلاك الوحدة من خلال جهود السكان المحليين.

التنفيذ

دور المجتمع المحلي والدولة والشركاء الآخرين في عملية التنفيذ

شارك في التنفيذ ثلاث أطراف وهم أهالي المنطقة، ونواب المنطقة في البرلمان، ومنظمة LYDEC ، وكان دور كل جهة يقتصر على الآتي:

- قامت منظمة LYDEC بتولي مسئولية دعم المنطقة بالكهرباء غير القانونية/غير المشروعة، وذلك من خلال توفير التجهيزات والدوائر الكهربائية اللازمة لتوصيل الكهرباء إلى مداخل المساكن بينما يقوم كل فرد من أهالي المنطقة بتحمل مسئولية إدخال الكهرباء داخل وحدته

السكنية. وقد قامت منظمة LYDEC بتوفير العمالة الفنية اللازمة للعمل تحت إشرافها خارج المساكن وداخلها لتجنب حدوث أية حوادث مثل حوادث الحريق، إصابة المواطنين، الخ،

- وقد قام نواب المنطقة بالاستعانة بعمالة مؤجرة من خارج المنطقة لتولي عملية تنظيف المنطقة والتخلص من القمامة. وقد قام أهالي المنطقة بالعمل بأنفسهم (بأيديهم) لمساعدة هؤلاء العمال كنوع من المساهمة الاجتماعية وتحقيق الالتزام تجاه الجماعة ونشر روح الانتماء بالمنطقة،
- ولقد تولي نواب المنطقة في البرلمان أيضاً مسئولية إنشاء مبنى لتوفير المياه وتنفيتها وتوزيعها على المنطقة وذلك من خلال توفير الاحتياجات المادية والفنية المتخصصة، كنوع من الدعاية ولكسب ثقة أهالي المنطقة بغرض تدعيم فوزهم في الانتخابات التالية للبرلمان والعمل على ضمان ذلك،
- وفي الوقت نفسه أدرك الأهالي ضرورة تحسين مساكنهم وتطوير الأماكن العامة لضمان وقف قرارات الإزالة ومنعها. وبسبب ضرورة سرعة إنجاز المهمة وتخوف الأهالي من العديد من العقبات التي قد تظهر في حالة الانتظار للبحث عن ممول لإتمام هذه المهمة وصعوبة العثور عليه، قام الأهالي بأنفسهم بتوفير الاحتياجات المادية والفنية اللازمة بحيث تولي كل منهم تحسين مسكنه طبقاً لإمكانياته، مع العلم بأن انتشار روح الانتماء قد ساهمت في سرعة إتمام المهمة. وقد قام أغلبية الأهالي بالعمل بأنفسهم بدلاً من الاستعانة بفنيين مدربين بسبب قصور النواحي المادية.

أحد الفنيين يركب الوصلات الكهربائية كإسهام من القطاع الخاص في المشروع (المصدر:(LYDEC)

وبصفة عامة فقد تقبل الأهالي مشاركة منظمة LYDEC ونواب البرلمان بسبب تقاعس الحكومة وحيث أن هذه المشاركات تعود بالنفع عليهم حتى لو كان دافع النواب يتمثل في كونه دعاية انتخابية.

المعوقات التي واجهت تنفيذ المشروع/المبادرة وكيفية التغلب عليها

كانت السياسة العامة للمملكة ترتكز على إزالة جميع المناطق العشوائية وإحلالها، وقد انعكس ذلك في قرارات الإزالة التي صدرت بشأن المنطق، بالإضافة إلى تقاعس الجهات الحكومية التنفيذية المختصة بأعمال الكهرباء في المملكة عن أداء عملها، وقد كان ذلك من أهم المعوقات التي واجهت تنفيذ المشروع. وقد تم التغلب عليها من خلال تحسين الظروف المعيشية والبيئية والعمرانية للمنطقة، وذلك لوقف تنفيذ قرارات الإزالة وإقرار بطلانها بسبب تغيير ما كان عليه حال المنطقة من تدهور وما صدر على أساسه قرارات الإزالة. وقد تم التغلب علي المعوقات أيضا عن طريق مد المنطقة بكهرباء غير مشروعة لإنارتها وتوفير مبنى لتنقية المياه وتوزيعها وتحسين حالة المساكن وتطوير الأماكن العامة، إلى جانب إزالة القمامة من المنطقة.

تعارض العمل الجماعي للمواطنين مع الافتراضات المتعنتة لأصحاب القرار فيما يتعلق بقبول السكان غير الرسميين الذين يتقبلون ويخلقون في الوقت نفسه مستوى معيشي متدني عن باقي المجتمع. وقد تغلب شركاء المشروع على هذه العقبات المؤسسية في المقام الأول عن طريق مد سكان المنطقة بخطوط الكهرباء بشكل غير مشروع. ولم يكن هناك من بديل أخر سوى التغلب على هذا التمييز المؤسسي، وبهذه الطريقة ظهر انتهاك المسئولين لحقوق المواطنين وإخلالهم بواجبهم في توفير الخدمات العامة بدون تمييز، أياً كان موقف الادعاءات الخاصة بحيازة الأرض. كما أن الانتاج الاجتماعي فيما يتعلق بتحسين المياه؛ وبناء مبنى لتنقية وتوزيع المياه، وكذا جهود إزالة القمامة، والجهود الاجتماعية المتواضعة في تحسين وتطوير مساكنهم والأماكن العامة إنما يقدم رسالة عن الامكانيات المحلية والاصرار على العيش الكريم. كما أن في ذلك شهادة عن التمييز ضد المغاربة المفقرين على أساس مكانتهم الاقتصادية مما يؤثر على تمتعهم بالحقوق والمنافع التي يتمتع بها المواطنون الأخرون.

أوجه الاستفادة من المشروع/المبادرة

تم الاستفادة من المشروع على عدة أوجة كما يلي:

- بناء القدرات: خلق روح الاعتماد على الذات والعمل الجماعى،
- التعبئة الاجتماعية/تحفيز الجماهير: يقوم المشروع بتحفيز الجماهير وحفز أفراد المجتمع على اتخاذ مبادرات محلية لتلبية الاحتياجات الملحة للمجتمع،

- تحسين ظروف المسكن: تحسين السكن للارتقاء بمستواه البيئي والصحي،

- التنمية الحضرية: حملات نظافة للمنطقة وإعادة تأهيل الفراغات العامة وتطويرها لاستخدامها في ممارسة الأنشطة العامة الاجتماعية،
- التمويل/تمويل المشروعات: قامت جميع الأطراف بتوفير التمويل اللازم سواء المادى أوالفنى أو كليهما، وذلك طبقاً لقدرات كل منها،
- البنية التحتية والمرافق: توفير الكهرباء لإنارة المنطقة داخل المباني السكنية وخارجها، وتوفير مبنى لتنقية مياه الشرب وتوزيعها وإزالة القمامة.

تقييم وتحليل الإنتاج الاجتماعي

مدى تحقيق المشروع لأهدافه/المكاسب الاجتماعية

لقد نجح المشروع/المبادرة في الوصول إلى أهدافه رغم التحديات التي واجهته في البداية. وقد المشروع بالعائد على أهالي منطقة باشكو العشوائية بالمملكة المغربية من خلال تحسين المستوى المعيشي لهم وللبيئة التي يعيشون بها.
وتمثلت المنافع الاجتماعية للمبادرة فيما يلى:

- إدراك الأهالي لحقوقهم الاجتماعية في التمسك بالعيش في المنطقة التي ينتمون لها، وقدرتهم على التصدى لقرارات الحكومة الخاصة بإزالة المنطقة وإحلالها، والرفض التام للانتقال إلى مناطق أخرى لتجنب تفكك الترابط الاجتماعي بين سكان المنطقة الذي نمى على مر السنين.
- تمكن الأهالي بالمنطقة من تنظيم أنفسهم بشكل غير رسمي واتخاذ مبادرة تجمعهم في عمل متماسك لحل مشاكلهم وتمكينهم من مواجهة أى مشكلة قد تظهر في المستقبل،
- تجنب وقوع مشاكل صحية كانت يمكن أن تنتج لو استمر حال المنطقة على ما كانت عليه من قبل،
- نظافة المكان أدى إلى ظهور حالة من التفاؤل والارتباط الاجتماعي بين السكان والمكان،
- وفرت هذه المبادرات على الجهات الحكومية جهودا وأموالا ضخمة في حالة قيامها بالمبادرة منفردة،
- التمكن من توفير مياه شرب صحية صالحة للاستخدام الآدمي والتغلب على مشكلة تراكم القمامة والتحرر من حالة الجمود التي كانت سائدة منذ سنوات عديدة انتظاراً للتدخل الحكومى،
- التمكن من تدعيم المنطقة بالكهرباء اللازمة للإنارة والتي تمثل ضرورة من ضروريات الحياة في الوقت المعاصر رغم تصدي الجهات الحكومية

المسئولة لذلك.

لقد حرر السكان وشركاؤهم منطقة الباشكو من تحيز الدولة ضد المواطنين المفقرين، وذلك بالخروج ببدائل ناجحة بدلاً من الانتظار بسذاجة لمدة سنوات حتى تتدخل الحكومة لتنفيذ التزاماتها نحو جميع مواطنيها.

مكان جديد ومناسب للسكن في الباشكو

مدى الارتباط بالإنتاج الاجتماعي للموئل

يرتبط هذا المشروع بالإنتاج الاجتماعي للموئل من خلال قيام المواطنين بالمبادرة وتحديدهم للمشاكل والمشاركة في الخروج بحلول فعالة من خلال المقترحات والتخطيط والتنفيذ وتقديم الدعم المادي والفني إلى أقصى حد طبقاً لقدراتهم المحدودة. ويمثل تحرك سكان المنطقة وقيامهم بالمبادرة معاً، وإدراكهم لكيفية الاستفادة من المساهمات التي قدمتها منظمة LYDEC ونواب البرلمان الممثلين للمنطقة، رغم إدراكهم الكامل لاختلاف نوايا وأهداف الجهات المشاركة في المبادرة عن نواياهم وأهدافهم، وذلك لتحقيق المصلحة العامة لسكان المنطقة، عنصرا ملموسا من عناصر الإنتاج الاجتماعي.

النتائج والدروس المستفادة

الدروس المستفادة

فيما يلي أهم الدروس المستفادة من هذه الخبرات:

- يتحقق تحرك المجتمع المحلي ومشاركته في عمل جماعي عندما يكون هناك احتياجا ملحا ومشتركا بين جميع أفراد المجتمع، وخاصة إذا تمثل هذا الاحتياج في البقاء،
- يتحقق تحرك المجتمع المحلي ومشاركته في عمل جماعي عندما يجد المجتمع من يساعده على عملية تنظيم نفسه سواء بشكل رسمي أو غير

سمى،

- في حالة انتشار روح الجماعة والترابط الاجتماعي والانتماء للمكان، فان المجتمع المحلي يكون متفاعلاً بدرجة عالية ومستعدا لحل مشاكله والاستفادة من الفرص المتاحة على المستوى الفني، وأيضاً للقيام بتحالفات لحل المشكلة. ومن ثم يقوم كل فرد فيه بتقديم كافة المساهمات الممكنة لأقصي حد طبقاً لإمكانياته لحل المشاكل الجماعية للمجتمع المحلي.

الرؤية المستقبلية لإمكانية التطوير أو التكرار

إن مستقبل تلك التجربة واستمراريتها مرتبط بمدى ترابط المجتمع المحلي وأعضائه وتعاون أفراده في التخطيط والعمل معاً لمواجهة أية تدخلات داخلية أو خارجية قد تتسبب في ظهور مثل هذه المشاكل مرة أخرى أو ظهور مشاكل مماثلة في المستقبل. وقد قامت بعض المناطق العشوائية الأخرى بمختلف مدن المملكة المغربية بمد مناطقهم بالكهرباء غير المشروعة والعمل على تحسين الظروف المعيشية لمناطقهم بنجاح، مما يوضح أن بعض جوانب هذه التجربة قد تم تكرارها بنجاح ومن الممكن تكرارها في المستقبل في مناطق أخرى شريطة أن تتوفر روح الترابط الجماعي لسكان المنطقة وانتشار روح الانتماء للمكان.

كيفية ترويج الجهات المشاركة

قام المنظمون والمشاركون بالترويج لهذه الخبرات من خلال:

- عرضها في بعض جلسات البرلمان من قبل نواب المنطقة في البرلمان للتأكيد على حق سكان المناطق العشوائية في التمسك بالسكن في مناطقهم، وقدرتهم على الارتقاء بمستواهم المعيشي في حالة توفير بعض الدعم لهم،
- عرض هذه الخبرة ونقلها في الملتقيات والمؤتمرات الدولية والزيارات التبادلية فيما بين المهتمين.

لمزيد من المعلومات، رجاء الاتصال بـــ:

جوزيف شكلا
شبكة حقوق الأرض والسكن

التحالف الدولي للموئل
7 ش محمد شفيق، المهندسين، شقة 8.
المهندسين، القاهرة
جمهورية مصر العربية.
تيلفاكس: +20 (0)2 347–4360
بريد الكتروني: hic-mena@hic-mena.org

خاتمة

من المغرب إلى العراق، يتهم المدافعون عن حقوق السكن السياسة بمحاباة أصحاب المزايا، على الرغم من النقص الحاد في الإسكان منخفض التكاليف بالنسبة المحتاجين ووفرة البدائل باهظة التكاليف أمام الأثرياء. ولا غرابة في أن نجد على مر العقود أن الإخلاء القسري وتدمير المناطق الفقيرة غير الرسمية كان هو الخيار الأول أمام هيئات التخطيط العمراني. وهذه خبرة مشتركة على مستوى العالم النامي المكتظ بالسكان. ويعد التجديد على أرض الواقع بديلاً. ولكن ليس على مستوى العالم، كما أن الإخلاءات و"إزالة" الأحياء الفقيرة لا يصاحبها تعويضات تكفلها القوانين المحلية. فإن مثل هذه الممارسات في إسرائيل تعكس إرادة رسمية تهدف إلى محو شعب أصلي غير مرغوب فيه، مما يوضح كيف يمكن للتمييز أن يأخذ شكلا مؤسسياً. ولا شك أن الصراعات المحلية والخارجية وأعمال العنف تؤثر بشكل محزن على الانتاج الاجتماعي للموئل في المنطقة. في ظل هذا السياق، إنما يسطر الفلسطينيون الأساطير تجسيدا لمقاومة الناس و تمسكهم بالحق في البقاء.

قد تكون العموميات أو القواسم المشتركة جزءاً من الصورة، في حين أن القانون المعياري يمكن أن يوضح بعض التعارضات. وبالرغم من العيوب والانتهاكات الحقوقية الفعلية التي لا مناص من وقوعها على يد الحكومات الحضرية، فإن الخبرات التي وردت في هذا المجلد تظهر ما هو ممكناً على الصعيد العملي فيما يتعلق بتحسين ظروف المعيشة على أرض الواقع. ويمكن لذلك أن يساهم بالفعل في تقليل الفجوة ما بين الممارسة الفعلية والاختيارات السلوكية من ناحية، وبين المعايير المتحضرة للعدالة التي وضع قانون حقوق الإنسان لإقرارها.

البرامج الإقليمية لشبكة حقوق الأرض والسكن
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

استنادا على الخبرة الطويلة للتحالف الدولي للموئل في الدفاع عن الحقوق الأصيلة للأرض والسكن في فلسطين، فإن شبكة حقوق الأرض والسكن تلبي حالياً الاحتياجات الخاصة للسكان بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال اقتراح الحلول التي ترتكز على إعمال الحقوق في المناطق التي تشهد صراعات حول المسكن سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي. ويوفر موقع التحالف الدولي للموئل – شبكة حقوق الأرض والسكن على الإنترنت (www.hic-mena.org) قاعدة بيانات مفصلة تشتمل على مصادر فريدة باللغة العربية لحقوق السكن والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

هذا ويعمل برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على تنمية ثقافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمنطقة، وتحقق شبكة حقوق الأرض والسكن هذا المطلب من خلال تهيئة المناخ لمجتمعات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمدافعين عن حقوق السكن لتطوير مهاراتهم العملية وذلك سعياً إلى مزيد من التكامل والتضامن الإقليمي، كذلك مع الحركات الشعبية بمختلف المناطق الأخرى. وتتضمن جهود الشبكة، برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المساهمة في تطبيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمنطقة، والتحاور حول العولمة وإتاحة الفرصة للوصول إلى المنتديات والمحافل الدولية وكذلك أجهزة مراقبة تنفيذ المعاهدات بالأمم المتحدة.

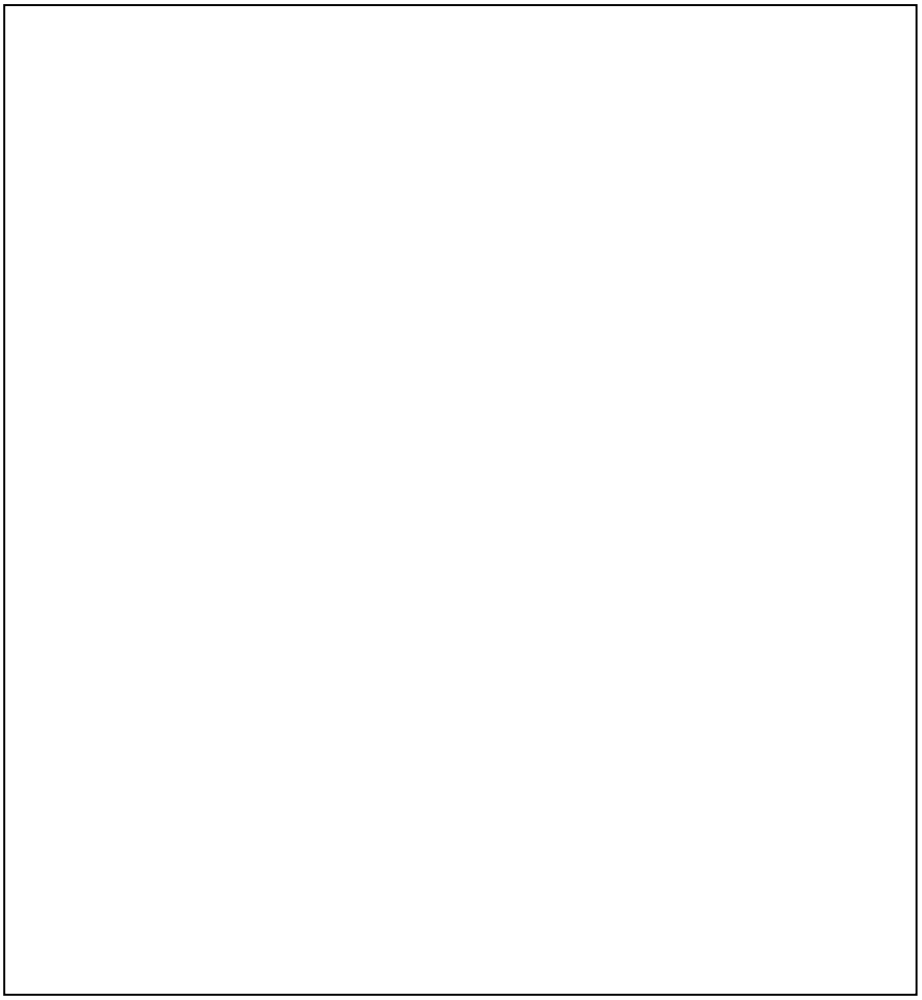

شبكة حقوق الأرض و السكن

يعاني اكثر من مليار شخص في أنحاء العالم من مشكلة سوء المأوى أو عدم وجود مأوي لهم على الإطلاق ، كما يتم إخلاء عشرات الملايين من منازلهم و أراضيهم بسبب الحروب ، التمييز ، مشروعات التنمية ، خفض حجم الخدمات الاجتماعية ، سياسات التحرر الاقتصادي و الخصخصة. و هم جميعا في أمس الحاجة للتضامن.

التحالف الدولي للموئل هو حركة دولية مستقلة غير هادفة للربح تتكون من اكثر من 450 عضو يعملون في مجال المستوطنات البشرية . يتكون الأعضاء من منظمات غير حكومية ، منظمات مجتمعية ، هيئات بحثية و أكاديمية، منظمات المجتمع المدني، و أشخاص من 80 دولة في الشمال و الجنوب، يكرسون جميعا أنفسهم من اجل التعاون لإعمال الحق في السكن الملائم للجميع . و تتم إدارة أنشطة التحالف من خلال الهياكل التالية :

- شبكة المرأة و المأوى
- شبكة حقوق الأرض و السكن
- مجموعة العمل لتمويل السكن و تعبئة الموارد
- لجنة الموئل و البيئة
- مجموعة العمل للإنتاج الاجتماعي

أهداف شبكة حقوق الأرض والسكن

يتشارك أعضاء شبكة حقوق الأرض والسكن مع التحالف الدولي للموئل في مجموعة من الأهداف تشكل و تربط التزام شبكة حقوق الأرض و السكن نحو المجتمعات التي تناضل من اجل توفير السكن و تأمينه و تحسين ظروف السكن الخاصة بها . و تسعى شبكة حقوق الأرض و السكن إلى الدفاع عن، الاعتراف، حماية و التطبيق الكامل لحق كل فرد في كل مكان في الحصول على مكان آمن يحيا فيه في سلام و كرامة و ذلك من خلال:

- تشجيع الوعي العام بمشاكل المستوطنات البشرية و احتياجاتها على المستوى العالمي
- التعاون مع كيانات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة لتطوير ومراقبة معايير الحق في السكن الملائم بالإضافة إلى إيضاح التزامات الدول الخاصة باحترام و حماية و ترويج و إعمال الحق
- حماية حقوق عديمي المأوى و الفقراء و الذين يعانون من وجود سكن غير ملائم
- التمسك بالحماية القانونية للحق في السكن الملائم كخطوة أولى لدعم المجتمعات التي تسعى إلى إيجاد حلول للمشكلات السكنية بما في ذلك الإنتاج الاجتماعي و الوسائل العملية الأخرى لإعمال هذا الحق
- توفير قاعدة مشتركة للمجتمعات عبر الشبكة لتكوين و الاشتراك في استراتيجيات حل المشكلات من خلال الحركات الاجتماعية و المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال المستوطنات البشرية
- الدفاع عنهم و تمثيلهم في المنتديات الدولية

و من اجل تحقيق تلك الأهداف ،تشمل خدمات عضوية شبكة حقوق والأرض و السكن ما يلي:

- بناء تعاون محلي و إقليمي و دولي بين الأعضاء لتكوين حملات فعالة و مؤثرة للحق في السكن
- تطوير الموارد البشرية و التعليم و التدريب على حقوق الإنسان
- تنمية مهارات و فرص التمثيل الذاتي
- الأبحاث و المنشورات
- تبادل و توزيع خبرات الأعضاء و الاستراتيجيات و افضل الممارسات
- الدفاع عن الضحايا بالنيابة عنهم
- تطوير الأدوات و التقنيات للمراقبة الفعالة للحق في السكن
- التحركات العاجلة ضد الإخلاء القسري و الانتهاكات الأخرى

للحصول على مزيد من المعلومات و للانضمام لعضوية شبكة حقوق الأرض و السكن- التحالف الدولي للموئل:

www.hic-mena.org
www.hlrn.org

شبكة حقوق الأرض و السكن **التحالف الدولي للموئل**